

عدد خاص
بمناسبة الذكرى 27 لعيد العرش

المغرب
الاقتصادي
MAGHREB ECO

قائد النهضة الصناعية

هكذا ضاعفت الرؤية الملكية

اقتصاد المغرب 5 مرات





... استطاع المغرب تعزيز مكانته كقطب للاستثمار الصناعي والسياحي والمالي؛ وهو ما يعكسه تطور المؤشرات لاسيما الصناعية. ذلك أن قطاعات السيارات والطيران والطاقات المتجددة والصناعات الغذائية، تعد اليوم ركائز أساسية للنسيج الإنتاجي الوطني، سواء من حيث جلب الاستثمارات الخارجية، أو من حيث خلق الثروة وفرص الشغل. إذ أصبحت المملكة اليوم، أول مصدر للسيارات في إفريقيا، بقدرة إنتاجية تقارب مليون سيارة سنويا. وهو ما جعل صادرات المغرب من قطاعات السيارات والطيران، تفوق 40 % من إجمالي الصادرات، متقدمة في ذلك على الفوسفاط. وتعزيزا لهذا التوجه، ترأسنا في بداية السنة، حفل إطلاق مصانع جديدة، جعلت المغرب يدخل النادي المصغر، للدول التي تتوفر على أكبر المراكز الصناعية، في مجال صناعة محركات وأنظمة هبوط الطائرات. كما أن تطوير قطاع مندمج للبطاريات الكهربائية، يعكس قدرة المغرب على استباق التحولات التكنولوجية، والانخراط في سلاسل الإنتاج المرتبطة بالصناعات الاستراتيجية. وبنفس روح الابتكار والتطوير، يتم إنجاز مشاريع كبرى، تهدف إلى جعل الطاقات المتجددة ركيزة للأمن الطاقوي، ورافعة لجذب الصناعات، التي تسعى لاستخدام طاقة تنافسية وخالية من الكربون. وتعزيزا لهذه الاستراتيجية الطموحة، تم الشروع في تنزيل "عرض المغرب في مجال الهيدروجين الأخضر"، من خلال الترخيص لمجموعة أولى من المشاريع الكبرى. (...) في سياق دولي مطبوع بعودة السياسات الحمائية، وتأمين سلاسل التوريد والإنتاج، جعلنا من تقوية السيادة الوطنية والاكتفاء الاستراتيجي، محورا للتنمية الصناعية. وخير مثال على ذلك، الصناعات الغذائية والدوائية، التي أصبحت تغطي ما يقارب 80% من الحاجيات الوطنية. وإن إقامة قاعدة صناعية وتكنولوجية في مجال الصناعات الدفاعية والأمن السيبراني، ستساهم تدريجيا، في تعزيز السيادة الدفاعية، وخلق فرص التنمية، وترسيخ مكانة بلادنا كقوة إقليمية في هذه الصناعات...



مقتطف من الخطاب السامي للملك محمد السادس بمناسبة الذكرى 27 لعيد العرش، 29 يوليوز 2026

مجلة المغرب الاقتصادي
مجلة اقتصادية متخصصة

ملف الصحافة عدد :
09/2024 ص ح

مدير النشر ورئيس التحرير :
حسن أنفلوس

الإدارة العامة و التنسيق :
معاد غازي

المؤسسة الناشرة :
DC EVENT

الإيداع القانوني :
2025PE0022

الترقيم الدولي الموحد:
ISSN : 3119-6551

الموقع الإلكتروني :
www.maghrebeco.com

البريد الإلكتروني :
contact@maghrebeco.com
dcevent.ma@gmail.com

الهاتف :
+212 661-365427
+212 606-777070

الإخراج الفني :
يوسف العيوض
قاسم لبويز



في هذا العدد

الرؤية الملكية تنقل الاقتصاد المغربي إلى أبعاد نوعية وآفاق عالمية	05
المغرب أول اقتصاد صناعي في القارة الإفريقية	12
الاستقرار المؤسساتي واستمرارية الخيارات الاقتصادية يعزز جاذبية المملكة	17
الوكالة المغربية لتنمية الاستثمارات توطد النهضة الصناعية للمملكة	22
طموح مغربي يستهدف "النواة الصلبة" لسلسلة قيمة الأنظمة المعقدة في قطاع السيارات	32
الاتحاد العام لمقاولات المغرب يواكب الرؤية الملكية للاستثمار والتصدير	44
ميثاق الاستثمار يحسن جاذبية مشاريع التحويل والثمين في الصناعات الغذائية	56
علامات "رونو المغرب" تقتحم أكثر من 60 سوق دولي وتحقق ثلثي صادرات السيارات	67
فيدرالية APEBI ووكالة AMDIE تواكب المقاولات المغربية في التوسع الدولي	78



بمناسبة الاحتفال بالذكرى السابعة والعشرين لتربع جلالة الملك محمد السادس على عرش أسلافه الميامين

يتشرف المدير العام وسائر مستخدمات ومستخدمي الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بتقديم أصدق عبارات التهاني والولاء وأسمى المتمنيات بالصحة والسعادة إلى صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وولي العهد صاحب السمو الملكي الأمير مولاي الحسن و صاحب السمو الملكي الأمير مولاي رشيد، وإلى سائر أفراد الأسرة الملكية الشريفة.

أبقى الله تبارك وتعالى مولانا أمير المؤمنين ذخرا وملاذا لهذه الأمة وأدام على الشعب المغربي في ظل حكمه موفور التقدم والازدهار، إنه سميع مجيب.

ضاعفت حجم الاقتصاد الوطني 5 مرات في 27 سنة الرؤية الملكية للتنمية والاستثمار تنقل الاقتصاد المغربي إلى أبعاد نوعية وآفاق عالمية



لحسن مقنع

الملك محمد السادس يوم 18 ماي 2005، والتي لا تزال مستمرة إلى اليوم، وبرنامج تعميم التغطية الصحية على جميع المغاربة التي انطلقت في سنة 2020 وتم استكمال تعميمها في 2025.

تكللت هذه الأشغال بالتوصل إلى تشخيصات عالية الدقة وتحديد أهداف طموحة وواقعية، يتم الالتزام بها من قبل جميع الأطراف المعنية في إطار "عقود برامج" تبرم بين الفعاليات القطاعية والدولة.

هذه المنهجية التشاركية والديمقراطية وفرت لهذه الاستراتيجيات أسسا مؤسسية قوية للتنفيذ وبلوغ الأهداف المرسومة. وجعلتها في منأى عن التغيرات السياسية التي يمكن أن تتمخض عنها صناديق الاقتراع. فخلال هذه الفترة تعاقبت على تدبير الشأن العام المغربي حكومات اشتراكية وتكنوقراطية ومحافظة وإسلامية وليبرالية. وكلها انخرطت في تنفيذ هذه الاستراتيجيات الوطنية، كل منها حسب تصوراتها وكفاءاتها.

إلى جانب الخطط الاقتصادية الكبرى، تميزت هذه المرحلة بتنفيذ مخططات لا تقل أهمية في المجال الاجتماعي، على غرار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية التي أطلقها صاحب الجلالة

بفضل خطط استراتيجية قطاعية محكمة، تمت بلورتها وتنفيذها في إطار رؤية ملكية شمولية للتنمية والاستثمار، تضاعف حجم الاقتصاد الوطني أكثر من 5 مرات في 27 عاما من الزمن، حيث انتقل من اقتصاد "صغير" لم يكن يتجاوز حجم ناتجه الخام الداخلي 343 مليار درهم في سنة 1999، إلى اقتصاد من حجم "كبير"، يناهز ناتجه الخام الداخلي 1800 مليار درهم في سنة 2026.

لم يكن هذا التطور خطيا أو سهلا، بل هو نتيجة منحى ديناميكي تخللته العديد من الصدمات العالمية والمناخية. لكنه تميز بمنهجية استراتيجية ثابتة بأهداف محددة مستندة إلى رؤية ملكية واضحة لما يجب أن يكون عليه المغرب اقتصاديا تنمويا واستثماريا.

منذ تربع الملك محمد السادس على العرش، أسس استراتيجياته للتنمية والاستثمار على مقاربة تشاركية من خلال اللجان الاستشارية والمناظرات الوطنية التي سعت إلى تعبئة وإشراك كل القوى الحية ذات الصلة بالقطاعات المعنية في وضع وتنفيذ خطط تنميتها.

وفق بيانات بنك المغرب، تضاعف حجم الاقتصاد الوطني أكثر من 5 مرات في 27 عاما من الزمن، حيث انتقل من اقتصاد "صغير" لم يكن يتجاوز حجم ناتجه الخام الداخلي 343 مليار درهم في سنة 1999، إلى اقتصاد من حجم "كبير"، يناهز ناتجه الخام الداخلي 1800 مليار درهم في سنة 2026.

استراتيجيات قطاعية فعالة

وضعت الظرفية الاقتصادية الصعبة لسنتي 1999 و2000، الفلاحية في صدارة الاهتمامات. فقد عانى الاقتصاد المغربي خلال هذه الفترة من جفاف حاد استمر لعامين متتاليين.

وأدى انهيار الإنتاج الفلاحي إلى انخفاض قوي لنمو الاقتصاد الوطني، والذي سجل معدلا سلبيا قدره ناقص 0,7 في المائة سنة 1999. وفي نفس السنة واجه الاقتصاد المغربي صدمة أخرى، لا تقل أهمية، والتي تمثلت في الارتفاع المفاجئ لأسعار النفط، وأقع ألهب فاتورة الطاقة في وقت تراجع فيه الصادرات وارتفعت واردات المنتجات الغذائية بسبب الجفاف. كان ذلك من بين التحديات التي واجهها المغرب في بداية عهد الملك محمد السادس.

في هذا السياق تم اعتماد برنامج استعجالي لمواجهة آثار الجفاف بين أبريل 2000 ويونيو 2001. لينطلق بعد ذلك مسلسل التخطيط الاستراتيجي لبناء اقتصاد قوي ومتنوع، قادر على مواجهة التحديات والصمود أمام الصدمات الخارجية والتقلبات المناخية، وفق رؤية ملكية لتنمية شاملة دامجة ومندمجة.

وتمثلت المهمة الأساسية لهذه الخطط الاستراتيجية في تطوير قطاعات إنتاجية جديدة تحرر نمو الاقتصاد الوطني من التبعية لتقلبات الإنتاج الفلاحي، وترقية وتأهيل القطاعات الموجودة وتقويتها.

بدأ التحول الكبير لبنية الاقتصاد المغربي في سنة 2005، مع اعتماد مخطط الإقلاع الصناعي. وتمحور هذا المخطط حول تطوير أنشطة جديدة في صناعات السيارات والإلكترونيات ومكونات الطائرات ومجالات الخدمات عن بعد، إضافة إلى ترقية وتأهيل الأنشطة الصناعية التقليدية كصناعة النسيج والملابس والصناعات الغذائية. وتعزز هذا المخطط بإطلاق الميثاق الوطني للإقلاع الصناعي في سنة 2009، التي كانت سنة صعبة بسبب تداعيات الأزمة المالية العالمية. وتكللت هذه المقاربة الاستراتيجية بتوقيع العقد البرنامج للإقلاع الصناعي. كما تم اعتماد برنامج طموح لإحداث المنصات الصناعية.

مع النتائج المشجعة التي حققتها هذه الخطط، والبنية الأساسية الجديدة للقطاع الصناعي التي تمخضت عنها، رفع المغرب سقف طموحاته الصناعية. وتبعاً لذلك دخلت سياسة التصنيع، في سنة 2014، مرحلة جديدة مع إطلاق مخطط التسريع الصناعي 2014-2020، الذي جاء بطموح جديد يتمثل في تطوير منظومات

دخل المغرب نادي البلدان المصنعة في قطاع الطيران، وتأتي هذا الإنجاز بفضل استراتيجية صناعية هادفة في هذا القطاع منذ سنوات. وتجسد بشكل ملموس خلال ترؤس الملك محمد السادس، في فبراير 2026 بالدار البيضاء. إطلاق مشروع المصنع الجديد لمجموعة "Safran" الفرنسية لإنتاج أنظمة هبوط الطائرات بالناواصر. باستثمار يفوق 280 مليون يورو، في خطوة تعكس تصاعد ثقة الفاعلين الدوليين في المنظومة الصناعية المغربية.

لم تقتصر السياسات الإنمائية من الجيل الجديد على القطاع الصناعي في الرؤية الاستراتيجية للملك محمد السادس.

ففي سنة 2008 تم إطلاق مخطط المغرب الأخضر للنهوض بالفلاحة، والذي دخل حيز التنفيذ العملي في سنة 2009 مع إبرام عقود برنامج مع مختلف سلاسل الإنتاج الفلاحي.

في نفس السنة تم اعتماد مخطط الطاقة الشمسية والاستراتيجية الطاقية، بهدف تقليص التبعية الطاقية عبر تنويع مصادرها، والوصول إلى استيفاء 42% من الاحتياجات الطاقية للبلاد من طاقات المتجددة (الشمسية، المائية، الريحية). إضافة إلى تقليص الانبعاثات والاستجابة لمطالبات المسؤولية البيئية، مع تعديل في سقف الأهداف للرفع من حصة الطاقات المتجددة إلى 52% من إجمالي القدرة الكهربائية المركبة في أفق 2030. وفي هذا السياق تم إحداث الوكالة المغربية للطاقة الشمسية (مازن)، بمساهمة المكتب الوطني للماء والكهرباء، وصندوق الحسن الثاني للتنمية وشركة الاستثمارات الطاقية.

لم يكن مسار تنفيذ هذه الخطط التنموية الطموحة معبدا ولا خطيا، لكن تخللته العديد من الإكراهات والصدمات التي أثرت على استمراريته، على غرار الأزمة المالية العالمية التي اندلعت في سنة 2008، والهزات الناتجة عن ارتفاع أسعار النفط في 2005 و2008 و2014. غير أن القيادة الاستشرافية للملك محمد السادس حافظت في كل مرة على المسار رغم التوابع والزوابع، وهنا أبانت الرؤية الملكية الشمولية باستراتيجياتها القطاعية الطموحة، في كل المحطات، عن قدرة كبيرة على الصمود أمام الهزات والصدمات. ولمواجهة كل صدمة كانت تتخذ تدابير استعجالية لتخفيف آثارها وإعادة القطر التنموي إلى سكوته المرسومة.

قطاعية صناعية متكاملة ومندمجة بهدف تعزيز مستوى الإدماج الصناعي الوطني والرفع من القيمة المضافة المنتجة محليا.

مخطط التسريع الصناعي الذي أشرف الملك محمد السادس على انطلاقته بالدار البيضاء سنة 2014، بدأ في جني الثمار وتحقيق النتائج المسطرة تدريجيا، وهي ثمار ونتائج ستظهر لاحقا بحكم أنها بؤات المغرب مركز الصدارة إفريقيا في

منذ تريع الملك محمد السادس على العرش، أسس استراتيجياته للتنمية والاستثمار على مقاربة تشاركية من خلال اللجان الاستشارية والمناظرات الوطنية التي سعت إلى تعبئة وإشراك كل القوى الحية ذات الصلة بالقطاعات المعنية في وضع وتنفيذ خطط تنميتها.

قطاع صناعة السيارات وتصديرها بالخصوص وفي القطاع الصناعي بشكل عام.

غير أن اندلاع الأزمة الصحية التي اجتاحت العالم في سنة 2020، وما ترتب عنها من توقف الأنشطة الصناعية بسبب الحجر الصحي وإكراهات كوفيد-19، شكلت صدمة قوية لهذا المسار.

ورغم ذلك، كانت خطة المغرب اعتماد مخطط الإنعاش الصناعي 2021-2023، المخطط الذي استهدف إعادة القطاع بسرعة إلى مساره الطبيعي على سكة النماء وتلبية الحاجيات والتقدم.

بدأ التحول الكبير لبنية الاقتصاد المغربي في سنة 2005. مع اعتماد مخطط الإقلاع الصناعي. وتمحور هذا المخطط حول تطوير أنشطة جديدة في صناعات السيارات والإلكترونيات ومكونات الطائرات ومجالات الخدمات عن بعد. إضافة إلى ترقية وتأهيل الأنشطة الصناعية التقليدية كصناعة النسيج والملابس والصناعات الغذائية.

قفزة نوعية في التجارة الخارجية

خلال هذه الفترة تضاعف حجم المبادلات الخارجية للمغرب أكثر من 7 مرات، إذ ارتفع من 179.5 مليار درهم في 1999 إلى 1292.4 مليار درهم في 2025، عاكسا الحجم الجديد للاقتصاد المغربي كما ونوعا.

وتأثرت ديناميكية التجارة الخارجية للمغرب أيضا بوقوع الصدمات الخارجية والهزات التي عرفها الاقتصاد الوطني خلال هذه الفترة، وأبانت بدورها على قدرة كبيرة على التشافي ومعاودة النمو بسرعة.

ففي سياق الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، سجل حجم المبادلات الخارجية للمغرب أعلى انخفاض سنوي له خلال نصف قرن بنسبة ناقص 22 في المائة. كما انخفض مرة ثانية بنسبة ناقص 11.54% في سنة 2020 في سياق الأزمة الصحية كوفيد-19.

وفي سنة 2022 مع اندلاع حرب أوكرانيا، اختل الميزان التجاري المغربي بسبب الارتفاع القوي لقيمة الواردات بنسبة 40% نتيجة موجة التضخم والغلاء التي اجتاحت العالم.

لكن منذ بداية عهد الملك محمد السادس، وبصرف النظر عن هذه الهزات والصدمات وبفضل ثبات واستمرارية مختلف الاستراتيجيات القطاعية، تمكن الاقتصاد المغربي من مضاعفة قيمة صادراته 6,6 مرات خلال هذه الفترة، حيث مرت قيمتها من 74 مليار درهم في 1999 إلى 470 مليار درهم في 2025.

للناتج الخام الداخلي بالأسعار الجارية، مؤكدا دخوله أعتاب مرحلة جديدة كما ونوعا.

اليوم، بعد مرور سنوات على هذا الإنجاز، ها هو الاقتصاد الوطني يقف على عتبة سقف جديد بقيمة 2000 مليار درهم، وذلك في سياق ظروف لا تقل صعوبة، تميزت بتوالي سنوات من الجفاف، وتداعيات ما بعد أزمة كوفيد-19، واندلاع الحروب والتوترات المسلحة عبر العالم، خصوصا في أوكرانيا والشرق الأوسط، ضغط التضخم العالمي، وأزمة مضيق هرمز وتأثيرها على أسعار النفط وعلى التجارة العالمية. ووسط كل ذلك، واصلت سفينة التنمية مسارها بعزم وثبات بفضل حكمة ربانها المتمثلة في قيادة الملك محمد السادس وتوجيهاته.

أصبح المغرب اليوم يتمتع باقتصاد يسير نحو تصدر قائمة الاقتصادات الكبرى قاريا، وأضحى أول اقتصاد صناعي في إفريقيا، بحيث تحتل صادراته في قطاعات صناعية ذات تكنولوجيا عالية ومتوسطة في مجالات صناعة السيارات وتجهيز الطائرات والإلكترونيات والبطاريات والأسمدة، مكانة مركزية على الصعيد العالمي. وذلك بعد أن كانت تهيمن على صادرات المملكة منتجات القطاعات الأولية (الفلاحة والمعادن) والصناعات التقليدية البسيطة كالنسيج والملابس.

الخدمات وامتحان الصمود

في سنة 2016 قدم الاقتصاد المغربي برهانا وجوابا قويا عن جدوى مخطط الإقلاع والتسريع الصناعي، وأكد بالملحوس مدى نجاحهما في بناء اقتصاد أكبر حجما وأكثر نضجا وتنوعا وقدرة على امتصاص الصدمات.

في تلك السنة تمكن الناتج الخام الداخلي من تجاوز سقف 1000 مليار درهم لأول مرة في التاريخ الاقتصادي للمغرب، مدشنا عهدا جديدا بحجم جديد وبنية نوعية غير مسبقة.

ويكتسي تجاوز هذا السقف في تلك السنة بالذات أهمية خاصة. فقد عرف فيها المغرب نقصا تاريخيا في التساقطات، والذي اعتبر الأكبر من نوعه على مدى ثلاثين عاما سابقة. ونتج عن ذلك انهيار القيمة المضافة للقطاع الفلاحي بنسبة بلغت ناقص 12.8%.

وعلى الرغم من ذلك تمكن الاقتصاد الوطني، بفضل مكتسبات مخطط الإقلاع والتسريع الصناعيين، من تحقيق معدل نمو سنوي بنسبة 1.2%، والذي رغم ضآلته شكل مؤشرا قويا على مدى نجاح الاستراتيجيات القطاعية المتبعة في فك ارتباط معدل النمو بالتقلبات المناخية. الشيء الذي مكن الاقتصاد المغربي في تلك السنة من بلوغ سقف 1000 مليار درهم لأول مرة، كقيمة

دخلت سياسة التصنيع مرحلة جديدة مع إطلاق مخطط التسريع الصناعي 2014-2020. الذي جاء بطموح جديد يتمثل في تطوير منظومات قطاعية صناعية متكاملة ومندمجة.

وبدأ مخطط التسريع الصناعي الذي أشرف الملك محمد السادس على انطلاقته بالدار البيضاء سنة 2014. في جني الثمار وتحقيق النتائج المسطرة تدريجيا. وهي ثمار ونتائج ستظهر لاحقا بحكم بوأت المغرب مركز الصدارة إفريقيا في قطاع صناعة السيارات وتصديرها بالخصوص وفي القطاع الصناعي بشكل عام.





لكن ارتفاع الواردات عكس، أيضا، بعض المشاكل الهيكلية للاقتصاد المغربي، على غرار الارتباط الكبير بواردات الطاقة والمنتجات الغذائية. هذا دون إغفال التوسع الطبيعي للاستهلاك الوطني الناتج عن نمو الناتج الداخلي الخام وتحسن الدخل ومستوى العيش الناتج عن الحجم الجديد للاقتصاد الوطني.

في هذا السياق، عرفت الواردات نموا أقوى من نمو الصادرات، إذ تضاعفت 7.7 مرات خلال هذه الفترة مقابل 6.4 مرات بالنسبة للصادرات. وانتقلت قيمة واردات المغرب من 106 مليار درهم في 1999 إلى 822.3 مليار درهم في 2025.

الغذائية من 1.8 مليار درهم إلى 81 مليار درهم. تعكس هذه التطورات الكيفية التي انتقل بها الاقتصاد المغربي من نموذج يعتمد على المصنوعات الاستهلاكية كثيفة باليد العاملة والمواد الخام، إلى قوة صناعية تكنولوجية، إلى جانب التحول العميق الذي عرفه في اتجاه بناء قطاعات إنتاجية ذات قيمة مضافة عالية وقاعدة تصديرية راسخة ونامية.

من جانبها، لم تحد الواردات عن هذه القاعدة، فبدورها عرفت نموا كبيرا عكس التحولات العميقة التي عرفها الاقتصاد المغربي خلال هذه الفترة، والتي تجلت على الخصوص في الارتفاع الحاد للطلب على المنتجات التجهيزية والطاقة الضرورية لتلبية احتياجات نمو وتوسع القطاعات الصناعية الجديدة.

وأبرز مثال على ذلك، الارتفاع القوي لواردات المغرب من المنتجات التجهيزية والمعدات والتكنولوجيا ومدخلات الإنتاج المرتبطة بصناعات السيارات والطائرات، التي تضاعفت قيمة واردات المملكة منها 8.8 مرات خلال هذه الفترة، حيث انتقلت من 31.6 مليار درهم في 1999 إلى 277.4 مليار درهم في 2025. وأصبحت هذه المجموعة من المنتجات وحدها تمثل 34% من إجمالي قيمة الواردات.

خلال هذه الفترة عرفت تركيبة القطاعات المنتجة بين 1999 و2025 تحولات عميقة. ويتجلى هذا التحول بشكل واضح في المكانة التي أصبحت تحتلها في مقدمة صادرات المغرب، منتجات "آلات ومعدات النقل"، التي تشمل صناعات السيارات والطائرات، والتي تضاعفت قيمتها 24 مرة خلال هذه الفترة، منتقلة من 7.8 مليار درهم في 1999 إلى 186.4 مليار درهم في 2025.

وقفزت حصة هذه المجموعة من المنتجات في القيمة الإجمالية للصادرات من 10.6% في عام 1999 إلى 40% في عام 2025، لتصبح أول مورد ومصدر تجاري للعملات الصعبة للبلاد.

وتأتي مجموعة المنتجات الكيماوية (التي تهيمن عليها الصناعات الفوسفاتية) في المرتبة الثانية، حيث تضاعفت قيمة صادراتها 10 مرات خلال هذه الفترة، بفضل المجهودات الاستثمارية الضخمة للمكتب الشريف للفوسفات، الرامية إلى تجميع الثروة المعدنية الأولى للمغرب. وانتقلت قيمة صادراتها من مبلغ 9.5 مليار درهم في 1999 إلى 96.1 مليار درهم في 2025. وفي المقابل نزلت حصة مجموعات "المنتجات الصناعية المتنوعة"، وعلى رأسها منتجات النسيج والملابس، من 37% في 1999 إلى 11.5% في 2025، وذلك رغم تضاعف قيمتها، حيث مرت من 27.7 مليار درهم إلى 53.9 مليار درهم. وفي نفس السياق ارتفعت صادرات المنتجات

”

تم، في سنة 2009، اعتماد مخطط الطاقة الشمسية والاستراتيجية الطاقةية، بهدف تقليص التبعية الطاقية عبر تنويع مصادرها، والوصول إلى استيفاء 42% من الاحتياجات الطاقية للبلاد من طاقات المتجددة (الشمسية، المائية، الرياحية)، مع تعديل في سقف الأهداف للرفع من حصة الطاقات المتجددة إلى 52% من إجمالي القدرة الكهربائية المركبة في أفق 2030.

وفي الوقت نفسه تضطلع بدور أساسي في الحد من موازنة وقع العجز التجاري على ميزان الأداءات من خلال التدفقات الاستثمارية الواردة.

من بين الأهداف التي حملتها الرؤية الملكية بهذا الصدد، ونجحت في تحقيقها، الانتقال من منظور يعتمد أساسا على الخصوصية كوسيلة لجذب تدفقات الاستثمارات الخارجية، إلى نموذج يقوم على إنشاء منصات صناعية ومالية ولوجستية مندمجة، تستند إلى إصلاحات مؤسسية ومنظومة تحفيزات متنوعة بالإضافة إلى توفير بنيات تحتية من مستوى دولي على غرار ميناء طنجة المتوسط.

تجلت الأهمية التي توليها الرؤية الملكية لتشجيع الاستثمارات الخارجية في تعزيز دور مديرية الاستثمارات الخارجية التابعة لوزارة المالية، والذي اكتسب أهمية خاصة مع إطلاق الاستراتيجيات القطاعية.

ومرت منظومة تشجيع الاستثمارات إلى مستويات جديدة مع إطلاق المراكز الجهوية للاستثمار في سنة 2002، ثم إحداث الوكالة المغربية للاستثمارات الخارجية في سنة 2009، والتي تم توسيع نطاق عملها ليشمل تنمية الصادرات وتدير المعارض في سنة 2017، إثر إدماج لمؤسسات أخرى من منظور الحكامة العملية، وصولا إلى إخراج الميثاق الجديد للاستثمار في 2022.

نتيجة لذلك تم تخفيض مستوى العجز من حوالي 352 مليار درهم إلى 42 مليار درهم فقط، أي بانخفاض من حصة 20.5% من الناتج الخام الداخلي إلى 2.4% منه. فيما تكفلت التدفقات الرأسمالية في الحساب المالي بامتصاص ما تبقى من العجز (42 مليار درهم).

وتكونت هذه التدفقات الرأسمالية على الخصوص من صافي الاستثمارات الخارجية المباشرة بقيمة 31.2 مليار درهم، وصافي استثمارات خارجية أخرى بقيمة 37 مليار درهم.

هكذا تمكن المغرب في سنة 2025، من تغطية العجز التجاري وتحقيق فائض بقيمة 56.9 مليار درهم عزز به أصوله الاحتياطية.

غير أن هذه الإنجازات ما كانت لتري النور لولا الرؤية الملكية الاستراتيجية التي تم تصريفها خلال هذه الفترة عبر باقة من الإصلاحات والخطط الإستراتيجية التي أهلت هذه القطاعات لتمكينها من الاضطلاع بهذه الأدوار.

تحول في تدفقات الاستثمارات الخارجية

بالموازاة مع ذلك، أولت الرؤية الملكية أهمية خاصة لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية. فهي من جهة تعد من بين المرتكزات الأساسية لاستراتيجيات تحول وتطوير الأداة الإنتاجية وربط الاقتصاد المغربي بسلاسل القيمة العالمية،

تحدي العجز التجاري

نتج عن هذا التطور غير المتكافئ للواردات والصادرات تفاقم ملحوظ في مستوى العجز التجاري، الذي تضاعفت قيمته خلال هذه الفترة 11 مرة، إذ بلغ 352 مليار درهم في 2025 مقابل 32 مليار درهم في سنة 1999. وأدى ذلك أيضا إلى تراجع مستوى تغطية الواردات بالصادرات الذي نزل من 69.5% في 1999 إلى 57% في 2025.

وتبدو الفجوة بين الواردات والصادرات كبيرة، غير أنها وجدت موازنتها على مستوى الأداءات في تضافر ثلاث مصادر للعملة الصعبة : تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج، ومداخل السياحة، وتدفقات الاستثمارات الخارجية.

وبفضل الاستراتيجيات القطاعية الخاصة بهذه المجالات الثلاثة، تمكن المغرب من إحداث ثورة موازنة في تدفقاتها، والتي مكنت هذه القطاعات من الاضطلاع بدورها المأمول في هذه الموازنة الصعبة.

ففي سنة 2025، ساهم فائض ميزان الخدمات بشكل كبير في موازنة عجز الميزان التجاري، وتمكن من تغطية قسط كبير منه من خلال توفير فائض عملات بقيمة 158 مليار درهم، تكونت في جلها من المداخل الصافية لقطاع السياحة بمبلغ 105.4 مليار درهم، وأشغال المناولة الدولية بمبلغ 21.5 مليار درهم. كما ساهمت مداخيل تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج بدورها بشكل كبير في امتصاص هذا العجز، وذلك بمبلغ يناهز 134.3 مليار درهم.



القيادة الملكية تمنح علامة الامتياز للمغرب في منظومة صناعة الطيران



وتصل قيمة هذا الاستثمار الصناعي إلى حوالي 200 مليون يورو، أي ما يعادل نحو 2.2 مليار درهم، في خطوة تعكس الثقة المتزايدة التي يحظى بها المغرب لدى كبار الفاعلين العالميين في قطاع الصناعات الجوية.

ويحتضن هذا المشروع وحدة صناعية حديثة مخصصة لتجميع محركات الطائرات، بطاقة إنتاجية قد تصل إلى 350 محركاً سنوياً على المدى المتوسط.

ويعكس هذا الاستثمار جاذبية المغرب المتزايدة كمركز صناعي إقليمي قادر على احتضان مشاريع ذات قيمة مضافة عالية، بفضل بنيته التحتية الصناعية، وموقعه الاستراتيجي، وكفاءاته البشرية المؤهلة.

تدشين ملكي للمركب الصناعي "Safran"

ويوم الاثنين 13 أكتوبر 2025، ترأس الملك محمد السادس بالنواصر - الدار البيضاء-، مرفوقاً بولي العهد الأمير الحسن، حفل تقديم وإطلاق أشغال إنجاز المركب الصناعي لمحركات الطائرات التابع لمجموعة "Safran"، مشروع مهيكلي يعزز مكانة المغرب كقطب استراتيجي عالمي لصناعة الطيران.

ويضم هذا المركب، الذي احتضنته المنصة الصناعية المتكاملة المخصصة لمهن الطيران والفضاء "ميدبارك" بالنواصر، مصنعاً لتجميع واختبار محركات الطائرات لمجموعة "سافران"، وآخر مخصص لأنشطة صيانة وإصلاح محركات الطائرات من الجيل الجديد LEAP.

وتبرز أهمية قطاع صناعة الطيران في المغرب من خلال المؤشرات التي يحققها، حيث سجل رقم معاملات القطاع عند التصدير قفزة نوعية، إذ انتقل من أقل من مليار درهم سنة 2004 إلى أكثر من 26 مليار درهم سنة 2024، كما يضم هذا القطاع أكثر من 150 فاعلاً من بينهم أكبر المصنعين العالميين.

ويعد هذا المشروع ثاني موقع لإنتاج المحرك LEAP-1A على الصعيد العالمي، وهو ما يرسخ مكانة المملكة ضمن سلسلة القيمة العالمية لمصنعي محركات الطائرات، كما أنه يجذب مصنعين آخرين نحو الاستثمار في المنظومة الصناعية المغربية في هذا القطاع.

دخل المغرب نادي البلدان المصنعة في قطاع الطيران، وأصبحت القطع المصنعة في المملكة متواجدة في مختلف الطائرات التي تسير في السماء. وتأتي هذا الإنجاز للمغرب بفضل استراتيجية صناعية هادفة في هذا القطاع منذ سنوات.

ولعل أبرز إنجاز في هذا المجال ترؤس الملك محمد السادس، في فبراير 2026 بالدار البيضاء، إطلاق مشروع المصنع الجديد لمجموعة "Safran" الفرنسية لإنتاج أنظمة هبوط الطائرات بالنواصر، باستثمار يفوق 280 مليون يورو، في خطوة تعكس تصاعد ثقة الفاعلين الدوليين في المنظومة الصناعية الوطنية.

يرى مسؤولو المجموعة الفرنسية، الفاعلة في قطاع الطيران أساساً، أن المغرب يشكل بلداً إستراتيجياً بالنسبة لـ "Safran"، بالنظر إلى بنياته التحتية العصرية واستقراره الماكرواقتصادي وكفاءاته المعترف بها. ويتعزز ذلك بتواجد المجموعة بالمملكة منذ أزيد من 25 عاماً، وهو ما يجسد التزاماً طويل الأمد بمواصلة الاستثمار.

سيمكن المصنع الجديد لمجموعة "Safran" من مواكبة الارتفاع المتواصل في وتيرة إنتاج طائرات من طراز Airbus A320، إلى جانب الإسهام في التحضير للجيل القادم من الطائرات قصيرة ومتوسطة المدى، عبر اعتماد آليات إنتاج حديثة عالية الأداء ومعايير تقنية دقيقة.

ومثل هذا المشروع حلقة جديدة في توسيع تموقع المغرب داخل سلاسل القيمة العالمية لصناعة الطيران، خاصة أن المجموعة تتوفر على عشرة مواقع صناعية بالمملكة تشغل في أنشطة حيوية تشمل صيانة المحركات، وأنظمة الأسلاك الكهربائية، وأغطية المحركات، وتجميع المحركات وعجلات الهبوط، ما يجعل المنصة المغربية جزءاً من قلب منظومة الإنتاج العالمية لمجموعة "Safran".

موقع معزز للمملكة في صناعة الطيران

إلى جانب هذا المشروع الضخم لمجموعة "Safran" في شق إنتاج أنظمة هبوط الطائرات بمنطقة النواصر، مدينة الدار البيضاء، أعلنت شركة MEDZ، التابعة لـ CDG Développement، في شهر ماي 2026، عن توقيع عقد بيع مع شركة SAEAM، فرع مجموعة Safran Aircraft Engines، من أجل اقتناء قطعة أرضية صناعية داخل منطقة التسريع الصناعي "ميدبارك" بالنواصر، وذلك لإحداث وحدة صناعية جديدة متخصصة في تجميع محركات الطائرات من الجيل الجديد CFM LEAP-1A.

Simple.



سكاني و فتح حسابك

البنكة
هي Simple.

www.simple.ma



Simple.

نيوبنك مجموعة التجاري وفا بنك

المغرب أول اقتصاد صناعي في القارة وبلد رائد إفريقيا وعالميا
في مجال الطاقات النظيفة

وزير الاستثمار: بفضل الرؤية المتبصرة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس ارتقت المملكة إلى مصاف الدول الصناعية الصاعدة

99

قادرة على استقطاب الاستثمارات الأجنبية
ومواكبة تنميتها، مستفيدا من مؤهلات
اقتصادية ومؤسسية متعددة.

ويوفر المغرب، بحسب الوزير زيدان، مزيجا
تنافسيا يجمع بين الموقع الجغرافي
الاستراتيجي، والاستقرار المؤسسي، والبنيات
التحتية المتطورة، والاتفاقيات التجارية،
ورأسمال بشري مؤهل، وهو ما يؤهله
للاضطلاع بدور متمم

كمركز صناعي
ولوجستي يربط
بين أوروبا
 وإفريقيا
والأسواق
العالمية.

أكد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة
المكلف بالاستثمار والاتقائية وتقييم
السياسات العمومية، كريم زيدان، أن المملكة
المغربية تمكنت، بفضل الرؤية المتبصرة
لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره
الله، من ترسيخ مكانتها ضمن الدول الصناعية
الصاعدة، مشيرا إلى أن المغرب أصبح، وفق
مؤشرات حديثة، أول اقتصاد صناعي في
القارة الإفريقية.

وأوضح كريم زيدان، في حوار مع مجلة
«المغرب الاقتصادي»، أن المملكة باتت تحظى
بمكانة ريادية، قاريا ودوليا، في مجال
الطاقات النظيفة، بفضل المشاريع الكبرى التي
أطلقتها في مجالي الطاقة الشمسية
والطاقة الريحية، إلى جانب الاستراتيجية
الوطنية الطموحة لتطوير قطاع الهيدروجين
الأخضر.

وأضاف زيدان، في حوار مع مجلة "المغرب
الاقتصادي"، أن المملكة المغربية تعتبر،
أيضا، فاعلا أساسيا في منظومة
صناعة الطيران العالمية، مشيرا
إلى أن المشاريع التي تم
إطلاقها في إطار الميثاق
الجديد للاستثمار عززت
الاندماج الصناعي للبلاد ضمن
سلاسل القيمة العالمية
لصناعة الطيران.

كما أبرز الوزير أن المغرب
رسخ مكانته باعتباره
شريكا دوليا موثوقا
وم منصة قارية واعدة،

كريم زيدان
الوزير المنتدب لدى
رئيس الحكومة
المكلف بالاستثمار
والاتقائية وتقييم
السياسات العمومية



ما حصيلة تفعيل ميثاق الاستثمار الجديد وأثره على تعزيز الاستثمار الخاص والرفع من حصته إلى الثلثين من مجموع الاستثمارات، وفقا لأهداف النموذج التنموي الجديد؟

منذ دخوله حيز التنفيذ، شكل ميثاق الاستثمار آلية أساسية للنهوض بالاستثمار الخاص بكل جهات المملكة، تنفيذا للتوجيهات السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله. وجاء ميثاق الاستثمار الجديد بأنظمة دعم مبتكرة على شكل دعم مباشر يصل إلى 30% من إجمالي مبلغ الاستثمار وهي نظام الدعم الأساسي، ونظام الدعم الخاص المطبق على المشاريع ذات الطابع الاستراتيجي ونظام الدعم الخاص الموجه للمقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة.

وقد مكن تفعيل الميثاق، دون أدنى شك، من تحقيق قفزة نوعية وكمية في مجال الاستثمار، سواء من حيث حجم الاستثمارات أو جودة المشاريع، وكذا على مستوى إحداث مناصب شغل قارة، وهو ما يعكس بوضوح أهمية المجهودات الحكومية المتخذة خلال هذه الولاية.

وتؤكد الأرقام هذا المنحى الإيجابي، إذ صادقت اللجنة الوطنية للاستثمارات، في إطار الميثاق الجديد للاستثمار، على 322 مشروعاً موزعة على 51 عمالة وإقليماً، بمختلف جهات المملكة، باستثمارات إجمالية تناهز 555 مليار درهم، من المرتقب أن تساهم في إحداث أزيد من 203.500 منصب شغل مباشر وغير مباشر. وعلى المستوى الجهوي، تعكس النتائج المحققة

الأثر المتنامي للتنزيل المجالي لميثاق الاستثمار في تعزيز دينامية الاستثمار بمختلف جهات المملكة. فبالنسبة لآلية الدعم الموجهة للمشاريع التي لا تتجاوز 250 مليون درهم، صادقت اللجان الجهوية الموحدة للاستثمار، إلى متم يونيو 2026، على 97 مشروعاً استثمارياً، بغلاف مالي إجمالي يفوق 9.5 مليار درهم، من شأنها إحداث ما يقارب 17.200 منصب شغل مباشر وغير مباشر.

كما مكن إصلاح سياسة الدولة في مجال الاستثمار من توجيه الاستثمارات نحو القطاعات ذات الأولوية، وتوجيه الاستثمارات إلى مناطق أقل جاذبية بالنسبة للاستثمار، وكذا تقليص الأجل وتبسيط المساطر، إلى جانب إمكانية الجمع بين هذه المنح وأنظمة الدعم التي تضعها الجهات في مجال دعم المقاولات وجذب الاستثمارات. وتبرز هذه النتائج أن ميثاق الاستثمار أصبح يشكل أداة هيكيلية للتحول الاقتصادي، من خلال الرفع من حجم الاستثمارات وتحسين جودتها، وتعزيز توطئتها الترابي، وتقوية قدرتها على خلق القيمة المضافة وفرص الشغل، بما ينسجم مع الأهداف التنموية الكبرى للمملكة.

”
جاء ميثاق الاستثمار الجديد بأنظمة دعم مبتكرة على شكل دعم مباشر يصل إلى 30% من إجمالي مبلغ الاستثمار وهي نظام الدعم الأساسي، ونظام الدعم الخاص المطبق على المشاريع ذات الطابع الاستراتيجي ونظام الدعم الخاص الموجه للمقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة.

”
تفعيل الميثاق الجديد للاستثمار أحدث أثراً إيجابياً واضحاً على مستوى الأقاليم التي تعرف خصاصاً في الاستثمار الخاص. حيث إن ما يفوق 37% من عدد المشاريع المصادق عليها في إطار نظام الدعم الأساسي توجد خارج المحور الكلاسيكي طنجة-الدار البيضاء، وتمثل تقريبا 60% إذا أخذنا بعين الاعتبار المبلغ الإجمالي للاستثمار.

يقدم الميثاق الجديد "منحا تربية" لتشجيع الاستثمار خارج محور طنجة-الدار البيضاء، هل تعتقدون أن هذه التحفيزات كافية لتعزيز العدالة المجالية؟

شكل تحقيق العدالة المجالية من حيث توزيع الاستثمار الخاص أولوية بالنسبة للحكومة. وجاء

”
صادقت اللجنة الوطنية للاستثمارات، في إطار الميثاق الجديد للاستثمار، على 322 مشروعاً موزعة على 51 عمالة وإقليماً، بمختلف جهات المملكة، باستثمارات إجمالية تناهز 555 مليار درهم، من المرتقب أن تساهم في إحداث أزيد من 203.500 منصب شغل مباشر وغير مباشر.

من المرتقب أن تُحدث أكثر من 16.280 منصب شغل مباشر وغير مباشر، موزعة على 58 عمالة وإقليماً بالمملكة.

ما هي القطاعات التي تعتبر قاطرة للتنمية الاقتصادية بالنظر للاستثمارات الموجهة لها اليوم؟

يشكل المغرب اليوم إحدى أبرز المنصات الصناعية والتكنولوجية الصاعدة على المستويين الإقليمي والقاري، مستنداً إلى قاعدة إنتاجية متنوعة، وقطاعات ذات قيمة مضافة مرتفعة، ورؤية استراتيجية طويلة المدى جعلت من التصنيع والابتكار والتحول الطاقوي والرقمي ركائز أساسية للنمو الاقتصادي وتعزيز السيادة الاقتصادية.

ويبرز قطاعاً صناعة السيارات والطيران باعتبارهما من أهم روافح التحول الصناعي بالمملكة. فقد رسخ المغرب، خلال السنوات الأخيرة، مكانته

الميثاق الجديد للاستثمار بأهداف طموحة من حيث إحداث مناصب شغل قارة وتقليص الفوارق بين أقاليم وعمالات المملكة. ويمكن التأكيد اليوم أن تفعيل الميثاق الجديد للاستثمار أحدث أثراً إيجابياً واضحاً على مستوى الأقاليم التي تعرف خصاصاً في الاستثمار الخاص. ونذكر في هذا الصدد أن ما يفوق 37% من عدد المشاريع المصادق عليها في إطار نظام الدعم الأساسي توجد خارج المحور الكلاسيكي طنجة-الدار البيضاء، وتمثل تقريباً نسبة 60% إذا أخذنا بعين الاعتبار المبلغ الإجمالي للاستثمار.

وقد أسهم تفعيل نظام الدعم الخاص الموجه للمقاولات الصغيرة جداً والصغرى والمتوسطة في إحداث دينامية استثمارية على مستوى جميع جهات المملكة. فقد تم، إلى ممت يونيو 2026، إيداع 329 طلب مشروع، بغلاف مالي يناهز 5 ملايين درهم،



”

على المستوى الجهوي، بالنسبة لآلية الدعم الموجهة للمشاريع التي لا تتجاوز 250 مليون درهم، صادقت اللجان الجهوية الموحدة للاستثمار، إلى ممت يونيو 2026، على 97 مشروعاً استثمارياً، بغلاف مالي إجمالي يفوق 9.5 مليار درهم، من شأنها إحداث ما يقارب 17.200 منصب شغل مباشر وغير مباشر.

وتؤكد هذه المؤشرات أن التجربة المغربية لم تعد تقتصر على استقطاب الاستثمارات، بل أصبحت تقوم على بناء منظومة إنتاجية متكاملة تركز على التصنيع، والابتكار، والاستدامة، والاندماج في سلاسل القيمة العالمية، بما يعزز تنافسية الاقتصاد الوطني ويكرس مكانة المملكة كفاعل صناعي وتكنولوجي مؤثر على الصعيدين الإقليمي والدولي.

الدول الرائدة عالمياً في الأداء المناخي، محتلاً المرتبة السادسة في مؤشر الأداء المناخي لسنة 2026، مما يعكس انسجام سياساته العمومية مع التحولات العالمية نحو الاقتصاد منخفض الكربون. وفي ضوء التحولات الجيوسياسية وإعادة هيكلة سلاسل القيمة العالمية، فقد دفع تزايد الحاجة إلى تنويع مصادر التوريد وتقريب مواقع الإنتاج من الأسواق النهائية، العديد من الشركات العالمية إلى إعادة النظر في توقعها الصناعي.

وفي هذا السياق، يوفر المغرب عرضاً تنافسياً يجمع بين الموقع الجغرافي الاستراتيجي، والاستقرار المؤسسي، والبنيات التحتية المتطورة، والاتفاقيات التجارية، ورأس المال البشري المؤهل، مما يؤهله للاضطلاع بدور متنامٍ كمركز صناعي ولوجستي يربط بين أوروبا وإفريقيا والأسواق العالمية.

كأول منتج للسيارات في إفريقيا، وأصبح هذا القطاع يشكل المصدر الأول للصادرات الصناعية وأكبر مشغل في الصناعة الوطنية. كما يستفيد القطاع من منظومة صناعية متكاملة تضم شبكة واسعة من المقاولات الوطنية المندمجة في سلاسل القيمة العالمية، مما أسهم في الرفع من نسبة الإدماج المحلي والتي تعكس تطور النسيج الصناعي الوطني وانتقاله التدريجي نحو سلاسل إنتاج أكثر تعقيداً بما يمكن من تعزيز القدرة التنافسية للصناعة المغربية في الأسواق الدولية.

ومن جهة أخرى، يمثل الانتقال الطاقوي أحد أهم الرهانات الاستراتيجية للمملكة، حيث أصبحت الطاقات المتجددة والهيدروجين الأخضر ركيزتين أساسيتين لتعزيز الأمن الطاقوي وترسيخ موقع المغرب كمركز إقليمي لإنتاج وتصدير الطاقة النظيفة. وقد عززت الاستثمارات الكبرى في هذا المجال المكانة الدولية للمغرب، الذي صنف ضمن

يمثل الانتقال الطاقوي أحد أهم الرهانات الاستراتيجية للمملكة، حيث أصبحت الطاقات المتجددة والميدروجين الأخضر ركيزتين أساسيتين لتعزيز الأمن الطاقوي وترسيخ موقع المغرب كمركز إقليمي لإنتاج وتصدير الطاقة النظيفة. وعززت الاستثمارات الكبرى في هذا المجال المكانة الدولية للمغرب، الذي صنف في المرتبة السادسة في مؤشر الأداء المناخي لسنة 2026.



تحتل رهانات الاستدامة والتحول الطاقوي اليوم مكانة محورية في السياسات العمومية. فلم تعد تشكل محورا هامشيا، بل أصبحت محددات رئيسية في قرارات الاستثمار، لا سيما بالنسبة للمجموعات الدولية الكبرى. إلى أي حد تؤثر هذه الرهانات اليوم على سياسات المملكة في مجال الجاذبية الاقتصادية؟

في هذا السياق، اختار المغرب، بشكل استراتيجي، أن يجعل من التحول الطاقوي رافعة حقيقية للتنافسية. وأصبحت المملكة اليوم قادرة على توفير طاقة تنافسية وخضراء، مستجيبة بذلك للمتطلبات المتنامية للمستثمرين فيما يخص هذه العوامل. ويرسخ ذلك مكانة المغرب كوجهة تنافسية جاذبة للصناعات المتأثرة بآليات تسعير الكربون، وللمشاريع ذات القيمة المضافة العالية التي تراعي معايير البيئة والمجتمع والحوكمة. لذلك، وبالإضافة إلى العرض الطاقوي، يتم إدراج محفزات لاستدامة المشاريع في آليات دعم الاستثمار، مما يعزز الانسجام بين الجاذبية الاقتصادية والتنمية المستدامة.

وهو ما تؤكدونه نوعية وحجم المشاريع الاستراتيجية التي صادقت عليها اللجنة الوطنية للاستثمارات، أذكر منها: مشروع وحدة صناعية ضخمة مع منظومة متكاملة لإنتاج بطاريات السيارات الكهربائية في مدينة القنيطرة، وفي إقليم طانطان، مشروع استراتيجي متخصص في إنتاج مادة حيوية تدخل في تصنيع ألواح الطاقة الشمسية، وفي إقليم الدريوش، أول مشروع حاصل على الطابع الاستراتيجي بجهة الشرق، في مجال صناعة إطارات السيارات. كما احتضنت عمالتي الصخيرات-تمارة وفاس مشروع ذي طابع استراتيجي في صناعة النسيج. وتؤكد هذه الأمثلة مكانة المغرب كوجهة مفضلة للاستثمار وعلى ثقة المستثمرين الدوليين، علما أن جزءا مهما من الاستثمارات ذات الطابع الاستراتيجي تم توجيهه خارج المحور الكلاسيكي، نحو مناطق أقل جاذبية للاستثمارات. الثمار التي سيلمسها المواطن المغربي، تتمثل في مناصب شغل قارة، نسبة كبيرة منها من مستوى عالي، وفي نقل الخبرة والتكنولوجيا الحديثة وكذلك تكون منظومات اقتصادية محلية وجهوية لها دينامية تنتج القيمة والفرص.

على مستوى المشاريع الكبرى، نجح المغرب في توقيع اتفاقيات استراتيجية لإنشاء مصانع ضخمة (Gigafactories) لإنتاج بطاريات السيارات الكهربائية ومكوناتها. هل بدأ المغرب يحصد ثمار هذه المشاريع الكبرى؟

بفضل الرؤية المتبصرة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، ارتقت المملكة إلى مصاف الدول الصناعية الصاعدة، حيث أصبح المغرب، اليوم، أول اقتصاد صناعي في القارة الإفريقية حسب مؤشرات حديثة، وبلدا رائدا إفريقيا وعالميا في مجال الطاقات النظيفة، مع مشاريع كبرى للطاقة الشمسية والريحية، واستراتيجية طموحة في مجال الهيدروجين الأخضر. كما تعتبر المملكة المغربية، أيضا، فاعلا أساسيا في منظومة صناعة الطيران العالمية. والمشاريع التي تم إطلاقها في إطار الميثاق الجديد للاستثمار عززت الاندماج الصناعي للبلاد ضمن سلاسل القيمة العالمية لصناعة الطيران، كذلك، شريك دولي موثوق به، ومنصة قارية قادرة على استقطاب الاستثمارات الأجنبية وتنميتها.



تفعيل نظام الدعم الخاص الموجه للمقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة أحدث دينامية استثمارية على مستوى جميع جهات المملكة. فقد تم، إلى متهم يونيو 2026، إيداع 329 طلب مشروع، بغلاف مالي يناهز 5 ملايين درهم، من المرتقب أن تحدث أكثر من 16.280 منصب شغل مباشر وغير مباشر، موزعة على 58 عمالة وإقليميا.

الأهداف الأساسية لميثاق الاستثمار





دينامية استثمارية وتصديرية استثنائية في عهد الملك محمد السادس

الاستقرار المؤسسي واستمرارية الخيارات الاقتصادية
يعزز جاذبية المملكة على الصعيد الدولي

عدنان لهزاوي

باحث في الاقتصاد بمركز السياسات من أجل الجنوب الجديد
" POLICY CENTER FOR THE NEW SOUTH "

وقد أتاح هذا الاستقرار للمغرب تطوير بنياته المينائية والطرقية والسككية والطاقة، وتوسيع مناطق الصناعة، وجذب الاستثمارات الأجنبية وتنويع صادراته. ويشير كريم العيناوي وأركيبي أوكوبا، في دليل أكسفورد للاقتصاد المغربي، إلى أن استمرار إيالة الإصلاحات الهيكلية ساهمت في تنويع الاقتصاد المغربي وتطوير منظومات صناعية جديدة.

كما تبرز دراسة حديثة صادرة عن مركز السياسات من أجل الجنوب الجديد سنة 2026 أن المغرب لم يعد يعتمد على موقعه الجغرافي فقط، بل أصبح يجمع بين القدرات الصناعية والبنية اللوجستية والولوج إلى أسواق متعددة، بما يعزز دوره كاققتصاد رابط بين أوروبا والفضاء الأطلسي وإفريقيا.

عرف الاقتصاد المغربي خلال العقود الثلاثة الأخيرة تحولات مهمة عززت موقع المملكة داخل الاقتصادين الإفريقي والدولي. وقد قام هذا المسار، تحت قيادة صاحب الجلالة الملك محمد السادس، على استمرارية الخيارات الاستراتيجية، والحفاظ على الاستقرار الاقتصادي، والاستثمار في البنيات التحتية والقطاعات الإنتاجية، رغم الأزمات الدولية المتعاقبة، وجائحة كوفيد-19، وارتفاع أسعار الطاقة، وتوالي سنوات الجفاف. وعلى مدى نحو ربع قرن، سجل الاقتصاد المغربي نمواً متوسطاً في حدود 3.5٪ سنوياً، مع تضخم ظل قريباً من 2٪

في المتوسط، بما يعكس قدرة المملكة على الجمع بين توسيع الاستثمار والحفاظ على استقرار نسبي للأسعار. وقد تعززت هذه الدينامية سنة 2025، حيث بلغ النمو 4.9٪، مقابل تضخم محدود في حدود 0.8٪.

”

يتوفر المغرب على قاعدة متنامية من الكفاءات التقنية والهندسية والإدارية القادرة على مواكبة حاجات المستثمرين. وساهم توسع الصناعات الحديثة خلال السنوات الماضية في تكوين خبرات محلية في مجالات الإنتاج والجودة والصيانة واللوجستيك وتدريب سلاسل التوريد.



استثمار وحضور إنتاجي ومالي في الأسواق الدولية

تعكس الاستثمارات المغربية في الخارج انتقال عدد من المقاولات الوطنية من الاكتفاء بالتصدير إلى بناء حضور إنتاجي ومالي دائم داخل الأسواق الدولية.

ففي سنة 2025، استحوذ القطاع الصناعي على 53% من هذه الاستثمارات، مقابل 18% للقطاع البنكي، و3.7% للاتصالات، و1.7% للعقار. وبذلك، مثلت الصناعة والبنوك معاً نحو 71% من الإجمالي، وهو ما يبرز توجهاً متزايداً نحو الأنشطة المرتبطة بالإنتاج والتمويل، بدل الاقتصار على الحضور التجاري أو اقتناء الأصول.

ويؤكد التوزيع الجغرافي أن إفريقيا تمثل أحد المحاور الرئيسية لتدويل المقاولات المغربية إلى جانب أوروبا. فخلال الفترة 2016-2025، استحوذت القارة على 37.6% من القيمة التراكمية للاستثمارات المغربية المباشرة في الخارج، مقابل 51.9% لأوروبا. كما ضمت قائمة الوجهات العشر الأولى ست دول إفريقيي. ما يعكس أن القارة تمثل فضاءً استراتيجياً أساسياً لبناء حضور اقتصادي مغربي طويل الأمد.

وتستند أهمية هذا التوجه إلى التوافق بين احتياجات الاقتصادات الإفريقية والخبرات التي راكمتها المجموعات المغربية. فالقارة تواجه حاجات كبيرة في تمويل البنيات التحتية والمقاولات والربط الرقمي والخدمات الأساسية، بينما تنشط الشركات المغربية في قطاعات ترتبط مباشرة بهذه الأولويات، مثل البنوك والتأمين والاتصالات والبناء والطاقة والمعادن.

وتساهم البنوك المغربية في تمويل التجارة والاستثمار والمقاولات، وتدعم شركات الاتصالات توسيع البنيات الرقمية، فيما تشارك مقاولات أخرى في إنجاز التجهيزات والخدمات الضرورية للنشاط الاقتصادي.

ويمتد هذا الحضور إلى مجال الأمن الغذائي من خلال مجموعة OCP، التي تجاوزت نشاطها في إفريقيا تصدير الأسمدة ليشمل تقديم حلول تتلاءم مع خصائص التربة والمحاصيل، وتكوين الفلاحين، وتحسين الولوج إلى المدخلات والتمويل والتأمين، ودعم سلاسل القيمة الفلاحية. كما أطلقت المجموعة، بشراكة مع مؤسسة التمويل الدولية، منصة لتمويل أنظمة إنتاج وتوزيع

اللوجستي، مما يساهم في بناء سلاسل قيمة مشتركة وأكثر اندماجاً داخل القارة. ويتمثل التحدي المقبل في توسيع استفادة المقاولات الصغيرة والمتوسطة من هذا الحضور. فقد راكمت المجموعات المغربية الكبرى معرفة بالأسواق وشبكات للتمويل والأداء وعلاقات مع الفاعلين المحليين، لكن هذه الإمكانيات لم تتحول بعد إلى رافعة كافية لتدويل قاعدة أوسع من المقاولات الوطنية. ويتطلب ذلك ربط هذه المقاولات بمشاريع المجموعات الكبرى وسلاسل توريدها، وتطوير تمويل الصادرات وضمان المخاطر والربط اللوجستي، مما يعزز الطابع المتبادل والمستدام للشراكة بين المغرب وإفريقيا.

غذائي أكثر استدامة. ويجعل ذلك الاستثمار المغربي مرتبطاً برفع الإنتاجية الفلاحية وتعزيز الأمن الغذائي، وليس فقط بتسويق المنتجات.

وتقوم هذه العلاقة، في جوهرها، على منفعة متبادلة. فالدول الإفريقية تستفيد من التمويل والخدمات والبنيات الأساسية والحلول الفلاحية ونقل الخبرة، بينما توسع المقاولات المغربية أسواقها وتنمي أنشطتها وتعزز تنافسيتها الدولية.

وتمثل التحدي المقبل في توسيع هذه الدينامية لتشمل المقاولات الصغيرة والمتوسطة، من خلال ربطها بمشاريع المجموعات الكبرى وسلاسل توريدها، وتطوير تمويل الصادرات وضمان المخاطر والربط

”

أتاح الاستقرار الاقتصادي للمغرب تطوير بنياته المينائية والطرقية والسككية والطاقية، وتوسيع مناطقه الصناعية، وجذب الاستثمارات الأجنبية وتنويع صادراته. وأشار كريم العيناوي وأركيبي أوكوبي، في دليل أكسفورد للاقتصاد المغربي، إلى أن استمرارية الإصلاحات الميكانيكية ساهمت في تنويع الاقتصاد المغربي وتطوير منظومات صناعية جديدة.

اندماج الموردين المغاربة في سلاسل الإنتاج، وزيادة حصة المكونات المصنعة محلياً، وخلق وظائف أكثر تأهيلاً، وتطوير أنشطة الهندسة والابتكار والبحث والتطوير. كما تبرز الحاجة إلى تقليص الاعتماد على الآلات والتجهيزات والمكونات المستوردة، حتى يتحول التوسع التجاري والاستثماري إلى رافعة أقوى للإنتاجية ونقل التكنولوجيا وخلق القيمة داخل المغرب.

”يمتد الحضور المغربي في إفريقيا إلى مجال الأمن الغذائي من خلال مجموعة OCP، التي تجاوز نشاطها في إفريقيا تصدير الأسمدة ليشمل تقديم حلول تتلاءم مع خصائص التربة والمحاصيل، وتكوين الفلاحين، وتحسين الولوج إلى المدخلات والتمويل والتأمين، ودعم سلاسل القيمة الفلاحية.“

بالأسمدة والمنتجات الفلاحية. كما يتيح اختلاف أداء القطاعات الرئيسية امتصاص جزء من الصدمات الخارجية وتخفيف آثارها. ففي سنة 2025، انخفضت صادرات السيارات بنسبة 2%، في حين ارتفعت صادرات الفوسفات ومشتقاته بنسبة 14.6% وصادرات الطيران بنسبة 10%. ويكشف قطاع السيارات بدوره عن تعدد وظائف المغرب داخل سلسلة الإنتاج، إذ لا يقتصر النشاط على تصنيع المركبات، بل يشمل أيضاً الأسلاك الكهربائية ومكونات المقصورات والمقاعد.

ويظل الرهان المقبل هو رفع القيمة المضافة المحلية المرتبطة بهذه الدينامية، بما يضمن انعكاس توسع الاستثمارات والصادرات بصورة أوضح على الاقتصاد الوطني. ويتطلب ذلك تعزيز

تكاملي صناعي وسياسي يرسخ مكانة المملكة دولياً

تساهم الاستثمارات في تعزيز مكانة المغرب عندما تتحول إلى قدرات إنتاجية ولوجستية قادرة على خدمة الأسواق الخارجية. في سنة 2025، بلغت صادرات السلع والخدمات نحو 722.5 مليار درهم، ومثلت الخدمات منها 43.6%. كما ارتفعت صادرات الخدمات بنسبة 11.9%، مقابل 4.3% لصادرات السلع، ويبين ذلك أن الموقع الخارجي للمغرب أصبح يقوم على تكامل الصناعة مع السياحة وباقي الخدمات القابلة للتصدير.

وعلى مستوى السلع، تركز الصادرات المغربية على أربعة قطاعات رئيسية. فقد بلغت قيمة الصادرات، نحو 469.1 مليار درهم سنة 2025، واستحوذت السيارات على 32.9% منها، مقابل 21.3% للفوسفات ومشتقاته، و18.5% للفلاحة والصناعات الغذائية، و6.2% للطيران. وتمثل هذه القطاعات مجتمعة نحو 79% من الصادرات، مما يرسخ حضور المغرب في سلاسل الإنتاج الصناعية، وفي الأسواق المرتبطة

كريم العيناوي

الرئيس التنفيذي لمركز السياسات من أجل الجنوب الجديد



في سنة 2025، استحوذ القطاع الصناعي على 53% من الاستثمارات المغربية بالخارج، مقابل 18% للقطاع البنكي، و3.7% للاتصالات، و1.7% للعقار. ومثلت الصناعة والبنوك معا نحو 71% من الإجمالي، وهو ما يبرز توجهها متزايداً نحو الأنشطة المرتبطة بالإنتاج والتمويل، بدل الاقتصار على الحضور التجاري أو اقتناء الأصول.



الاستقرار واستمرارية الخيارات الاقتصادية يعزز جاذبية المملكة

تستند جاذبية المغرب، أولاً، إلى الاستقرار السياسي والمؤسسي واستمرارية الخيارات الاقتصادية. فالمشاريع الصناعية واللوجستية تحتاج إلى رؤية طويلة الأمد، وقواعد واضحة، وقدرة على تنفيذ الاستثمارات دون تغييرات مفاجئة في الإطار المنظم للنشاط. وقد ساعد هذا الاستقرار المغربي على الحفاظ على مساره الاستثماري رغم الأزمات الدولية والصدمات الاقتصادية المتعاقبة.

كما نجح المغرب في بناء بيئة تجمع بين البنيات الأساسية والخدمات الضرورية لإنجاز المشاريع. فترابط الموانئ والطرق والسكك الحديدية والمناطق الصناعية والخدمات الجمركية يقلص تكاليف الإنتاج والنقل، ويسرع الوصول إلى الأسواق. وساهم إصلاح المراكز الجهوية للاستثمار ورقمنة عدد من المساطر في تحسين مواكبة المستثمرين، في حين يمنح تعدد اتفاقيات التجارة للشركات المستقرة في المملكة إمكانية خدمة السوق الوطنية والتصدير نحو أوروبا والولايات المتحدة وإفريقيا.

ويضاف إلى ذلك توفر المغرب على قاعدة متنامية من الكفاءات التقنية والهندسية والإدارية القادرة على مواكبة حاجات المستثمرين. فقد ساهم توسع الصناعات الحديثة خلال السنوات الماضية في تكوين خبرات محلية في مجالات الإنتاج والجودة والصيانة واللوجستيك وتدريب سلاسل التوريد. كما تشكل القدرة على العمل بلغات متعددة، والقرب الثقافي والاقتصادي من أوروبا وإفريقيا، عناصر تسهل اندماج الشركات الدولية وتدريب عملياتها الإقليمية انطلاقاً من المغرب. وتكمن أهمية هذا العامل في أنه يسمح للمستثمر بالانتقال من تنفيذ أنشطة بسيطة إلى توظيف وظائف أكثر تعقيداً، تشمل

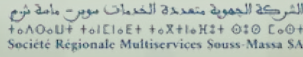


إلى الإنتاج. كما ينبغي تعزيز ارتباط المستثمرين بالموردين المغاربة، ورفع نسبة المشتريات المحلية، وتطوير المهارات ونقل التكنولوجيا. فالنجاح لا يقاس فقط بقيمة التدفقات، بل بقدرة الاستثمار على رفع الإنتاجية، وخلق وظائف مؤهلة، وتطوير المقاولات الوطنية، وتوسيع القدرات في الابتكار والبحث والتطوير.

الهندسة والتصميم والخدمات التقنية والإدارة الإقليمية. غير أن المرحلة المقبلة تتطلب الانتقال من جاذبية الاستثمار إلى رفع أثره الاقتصادي المحلي. ويقتضي ذلك تقليص آجال الترخيص والأداء، وتيسير الولوج إلى العقار والتمويل، وتحسين جودة الخدمات الإدارية بين الجهات، وتسريع انتقال المشاريع من الإعلان

أبرزت دراسة حديثة صادرة عن مركز السياسات من أجل الجنوب الجديد سنة 2026، أن المغرب لم يعد يعتمد على موقعه الجغرافي فقط بل أصبح يجمع بين القدرات الصناعية والبنية اللوجستية والولوج إلى أسواق متعددة، بما يعزز دوره كاققتصاد رابط بين أوروبا والفضاء الأطلسي وإفريقيا.





بمناسبة عيد العرش المجيد الذي يخلد هذه السنة الذكرى السابعة والعشرين لتربع صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله على عرش أسلافه الميامين؛ يتشرف خديم الأعتاب الشريفة السيد محمد أمزازك أن يتقدم، باسمه وباسم أطر ومستخدمي ومستخدمات الشركة، بأحر التهاني وأخلص المتمنيات، راجيا من الله تعالى أن يعيد هذه الذكرى الغالية بموفور الصحة والسعادة على جلالة الملك، أطال الله في عمره، وعلى صاحب السمو الملكي ولي العهد الأمير مولاي الحسن، وصاحب السمو الملكي الأمير الجليل مولاي رشيد، وعلى كافة أفراد الأسرة الملكية الشريفة.

قال إن المغرب، بفصل قيادة الملك محمد السادس،
تمكن من ترسيخ مكانته كمنصة صناعية وتكنولوجية مرجعية

المدير العام للوكالة المغربية لتنمية الاستثمارات: نعمل في الوكالة على توطيد النهضة الصناعية للمملكة تنفيذا للرؤية الملكية السديدة

قال المدير العام للوكالة المغربية لتنمية الاستثمارات والصادرات، علي صديقي، إن المغرب تمكن، اليوم، من ترسيخ مكانته كمنصة صناعية وتكنولوجية مرجعية، تعتمد على قطاعات ذات قيمة مضافة عالية ونمو قوي (السيارات، الطيران، الطاقات المتجددة والاقتصاد الرقمي)، والتي قامت على أساس استراتيجيات وطنية طموحة.

وأضاف صديقي، في حوار خاص مع مجلة "المغرب الاقتصادي"، أنه في سنة 2025 واصل المغرب مسار نموه القوي، معززا موقعه كأول صانع للسيارات في إفريقيا، وأول مشغل ومصدر وطني للسيارات على المستوى القاري. مؤكدا توجهه القوي للتصدير، خاصة في اتجاه أوروبا، مع صعود متواصل على مستوى الجودة.

وأكد على أن الوكالة المغربية لتنمية الاستثمارات والصادرات تعمل بتنسيق وثيق مع المنظومات القطاعية والمراكز الجهوية للاستثمار من أجل تسهيل العمليات الاستثمارية. وأشار إلى أن الوكالة تولي عناية خاصة لاستثمارات مغاربة العالم، حيث تم وضع برنامج خاص لمرافقتهم، كما تم إحداث خلية خاصة لاستقبال وتوجيه ومواكبة المغاربة المقيمين بالخارج.

”



علي صديقي
المدير العام للوكالة المغربية
لتنمية الاستثمارات والصادرات

”

تولي الوكالة المغربية لتنمية الاستثمارات والصادرات، عناية خاصة لاستثمارات مغاربة العالم. وفي هذا الإطار قامت بوضع برنامج خاص لمرافقتهم، كما أحدثت خلية خاصة لاستقبال وتوجيه ومواكبة المغاربة المقيمين بالخارج.



منظومات قطاعية مدمجة تضم منشآت تابعة لرواد عالميين (3 مصنعين أصليين و260 شركة لتصنيع السيارات)، موزعة على ست جهات (طنجة، القنيطرة، الدار البيضاء، فاس-مكناس، وجدة، أكادير).

وبلغت نسبة الإدماج المحلي لهذا القطاع 69%، الشيء الذي يعكس تنوع المكونات المنتجة محليا (أسلاك، قطع بلاستيكية، زجاج السيارات، المقاعد، الإطارات الإلكترونية). وتوفر سلسلة إنتاج السيارات أكثر من 280 ألف فرصة عمل مباشر، تعززها شركات صغرى ومتوسطة مرتبطة بسلاسل القيمة العالمية.

كما بلغت صادرات القطاع من السلع والخدمات بـ 85.78 مليار دولار أمريكي، مسجلة زيادة بنحو 6.2% مقارنة مع عام 2024. وتجدر الإشارة إلى أن صادرات القطاع عرفت نموا قويا جدا على مدى العشرين سنة الماضية، حيث تضاعفت قيمتها 5 مرات بين 2004 و2024.

بالموازاة مع ذلك، أصبحت المملكة تعد في مصاف الكبار في صناعات الطيران. فبفضل منظومته القطاعية المتنوعة، التي تضم أكثر من 150 شركة، تشغل أزيد من 24000 شخص بنسبة إدماج محلية تفوق 40%، أصبح المغرب أول مُصدّر إفريقي في مجال صناعة الطيران.

وبفضل تسريع مخططات تنمية الطاقات الخضراء عزز المغرب استقلاله الطاقوي، وأصبح يتجه نحو التمتع بكمركز عالمي مستقبلي في

على مستوى الإنجازات القطاعية، ما هي النتائج الملموسة للاستراتيجية المغربية لتنمية الاستثمارات والصادرات؟

تمكن المغرب اليوم من ترسيخ مكانته كمنصة صناعية وتكنولوجية مرجعية، تعتمد على قطاعات ذات قيمة مضافة عالية وهو قوي (السيارات، الطيران، الطاقات المتجددة والاقتصاد الرقمي)، والتي قامت على أساس استراتيجيات وطنية طموحة، تحت قيادة الملك محمد السادس نصره الله.

ولابد من الإشارة إلى أن مداخل الاستثمارات المباشرة الأجنبية بلغت، في سنة 2025، ما يناهز 6.63 مليار دولار، أي ما يعادل ارتفاعا بأزيد من 86 في المائة ما بين 2021 و 2025. وبلغ تدفق هذه الاستثمارات نحو 3.34 مليار دولار أي ما يناهز ارتفاعا بأكثر من 91 في المائة ما بين 2024 و 2025.

في سنة 2025، واصل المغرب مسار نموه القوي، معززا موقعه كأول صانع للسيارات في إفريقيا، وأول مشغل ومصدر وطني للسيارات على المستوى القاري. مؤكدا توجهه القوي للتصدير، خاصة في اتجاه أوروبا، مع صعود متواصل على مستوى الجودة.

يتكون قطاع تصنيع السيارات المغربي من

عرفت صادرات قطاع صناعة السيارات نموا قويا جدا على مدى العشرين سنة الماضية. حيث تضاعفت قيمتها 5 مرات بين 2004 و2024. وبلغت صادرات القطاع من السلع والخدمات 79,13 مليار دولار أمريكي. مسجلة زيادة بنحو 7,5% مقارنة مع عام 2024.

كيف تعمل الوكالة المغربية لتنمية الاستثمارات والصادرات على استثمار الموقع الجغرافي للمغرب لتسويقه كمنصة إنتاج وتصدير رئيسية نحو الوجهات العالمية؟

باعتبارها الذراع التنفيذي لسياسة الدولة في مجال تحسين جاذبية الاقتصاد المغربي، تعد الوكالة المغربية لتنمية الاستثمارات والصادرات نقطة ربط مرجعية، على المستوى الوطني، بالنسبة للمستثمرين والمصدرين.

كما تضطلع الوكالة بدور محفز في خلق القيمة وفرص الشغل، وتعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني. في هذا الإطار، توفر عرضا متكاملًا من الخدمات المخصصة لتشجيع ومواكبة الاستثمار والصادرات، والتي تغطي كامل دورة حياة المشاريع الاستثمارية والتصديرية، انطلاقًا من تحديد الفرص إلى غاية تجسيدها الفعلي على أرض الواقع في الأسواق المحلية والدولية.

تقوم الوكالة أيضا بترويج العرض المغربي، عبر العلامة الاقتصادية الوطنية "المغرب الآن" (Morocco Now)، والتعريف به باعتباره وجهة موثوقة في خدمة المستثمرين والمصدرين، الراغبين اغتنام الفرص المتاحة في عالم متغير.

ونعمل في الوكالة المغربية لتنمية الاستثمارات والصادرات بتنسيق وثيق مع المنظومات القطاعية والمراكز الجهوية للاستثمار من أجل تسهيل العمليات الاستثمارية.

وأود الإشارة إلى أننا في الوكالة المغربية لتنمية الاستثمارات والصادرات، نولي عناية خاصة لاستثمارات مغاربة العالم. في هذا الإطار قمنا بوضع برنامج خاص لمرافقتهم، كما أحدثنا خلية خاصة لاستقبال وتوجيه ومواكبة المغاربة المقيمين بالخارج.

ونوفر أيضا المرافقة للشركات المغربية المستفيدة من برنامج "المغرب الآن للتصدير" (Export Morocco Now).

توفر الوكالة المغربية لتنمية الاستثمارات والصادرات عرضا متكاملا من الخدمات المخصصة لتشجيع ومواكبة الاستثمارات والصادرات، والتي تغطي كامل دورة حياة المشاريع الاستثمارية والتصديرية، انطلاقا من تحديد الفرص إلى غاية تجسيدها الفعلي على أرض الواقع في الأسواق المحلية والدولية.

بفضل تسريع مخططات تنمية الطاقات الخضراء عزز المغرب استقلاله الطاقى. وأصبح يتجه نحو التموقع كمركز عالمي مستقبلي في مجال الطاقات المتجددة والهيدروجين الأخضر. وتم تصنيفه في المرتبة السادسة عالميا على مؤشر الإنجاز المناخي 2026. كما أصبحت الطاقات المتجددة تمثل حصة 45,3% من القدرة الكهربائية المنشأة في سنة 2024.



على صعيد آخر، وضعت الرؤية النيرة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، الرقمنة في صلب الاهتمامات الوطنية، واعتبرها النموذج الجديد للتنمية رافعة حقيقية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية في المملكة.

على هذا الأساس تم إطلاق استراتيجية "المغرب الرقمي 2030" الرامية إلى الارتقاء بالموقع الريادي للمغرب في المجال الرقمي.

بفضل هذه الاستراتيجية تمكن المغرب من أن يصبح منصة تنافسية للخدمات الرقمية وإسنادها. وأصبح مصنفا في المرتبة الثانية كمنصة لإسناد وتعهيد الخدمات على الصعيد الإفريقي وفي المرتبة 28 عالميا. كما صنف في المرتبة الأولى إفريقيا في مجال الأمن والبيئة الرقميين سنة 2024.

بذلك، تمكن المغرب من تعزيز حضوره في مجالات عالية القيمة، كالذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات الضخمة والأمن السيبراني والتحول الرقمي، التي تأتي في طليعة أولوياتنا باعتبارها محركات رئيسية للنمو الاقتصادي وتنافسية الاقتصاد الوطني.

في ظل التشطي والتقلبات التي تعرفها المبادرات التجارية العالمية، وارتفاع حدة التوترات السياسية الدولية، وتنويع سلاسل القيمة أصبحت الشركات تتجه بشكل متزايد إلى ترحيل الخدمات خارج الحدود إلى جوار مناطق القرب (Nearshoring)، وإعادة توطين أنشطتها الصناعية، بهدف تنويع مصادر إمدادها والاقتراب من الأسواق النهائية المستهدفة.

ويتوفر المغرب على العديد من المزايا، التي مكنته من اغتنام هذه الفرص والاستفادة من التدفقات الاستثمارية الناتجة عنها. ويأتي على رأس هذه المزايا، الجوار الجغرافي الاستراتيجي للمغرب مع أوروبا، وجاذبيته المتزايدة للصناعات الأوروبية، المعززة، واستقراره السياسي والمacro-اقتصادي، بالإضافة إلى ما يوفره من بنى تحتية ومواصلات عصرية وموافقة للمعايير العالمية.

منذ عام 2025، لم يعد المغرب يكتفي ببيع المواد الخام، فقد أصبح يشكل مركزا صناعيا للبطاريات والتنقل الكهربائي، بفضل إنجاز مشاريع صناعية ضخمة في الجرف الأصفر والقنيطرة، والتي وضعت المغرب في قلب سلاسل القيمة الخضراء في العالم.

أما في قطاع الصناعات الغذائية، فيعتبر المغرب أول منتج ومصدر عالمي للسردين في 2025، وأول منتج للأسماك في إفريقيا. كما أنه أول مصدر إفريقي للمنتجات والصناعات الغذائية نحو أوروبا. وينشط في قطاع الصناعات الغذائية أكثر 2600 شركة، ويخلق القطاع أزيد من 206 ألف منصب شغل، بحيث يسير القطاع نحو 20.92 مليار دولار. وبلغت صادرات هذا القطاع 4.6 مليار دولار في 2025 منها 20 في المائة موجهة للسوق الإفريقي، ما يعزز موقع المغرب كمنصة للصناعات الغذائية على الصعيد الإقليمي.



مجال الطاقات المتجددة والهيدروجين الأخضر. وفي هذا السياق، تم تصنيفه في المرتبة السادسة عالميا على مؤشر الإنجاز المناخي 2026، وأصبحت الطاقات المتجددة تمثل حصة 45,3% من القدرة الكهربائية المنشأة في سنة 2024، مع هدف بلوغ نسبة 52 في المائة في سنة 2030. أما في مجال الهيدروجين الأخضر، فبلغ الحجم الإجمالي للاستثمارات المقررة في عدد من المشاريع المهيكلية المرتبطة بالقطاع، 34.93 مليار دولار. الشيء الذي بوأ المغرب مكانة استراتيجية في مجال الانتقال الطاقى العالمي.

منذ عام 2025، لم يعد المغرب يكتفي ببيع المواد الخام، فقد أصبح يشكل مركزا صناعيا للبطاريات والتنقل الكهربائي، بفضل إنجاز مشاريع صناعية ضخمة في الجرف الأصفر والقنيطرة، والتي وضعت المغرب في قلب سلاسل القيمة الخضراء في العالم.

“ في مجال النهوض بالصادرات، تراهن الوكالة على تعزيز حضور المقاولات المغربية في الأسواق الدولية من خلال برنامج "المغرب الآن للتصدير" (Export Morocco Now)، والاستفادة من الفرص المتاحة في إطار منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، مع العمل على تكاتف الجهود من أجل ضمان تكامل البرامج ومواكبة الشركات المغربية في تنمية حصصها في الأسواق الخارجية.



الاستثمار الذي يوفر حوافز قد تصل إلى 30% من قيمة الاستثمار، إلى جانب مواكبة مخصصة تضمن إنتاج سلع وخدمات تستجيب لمتطلبات الأسواق العالمية من حيث الجودة والابتكار والاستدامة.

وفي مجال التصدير، تواصل الوكالة تنزيل برنامج "المغرب الآن للتصدير" (Export Morocco Now)، إلى جانب نسخته الخاصة بالمقاولات التي تديرها نساء، عبر توفير التأييد والتكوين، واليقظة الاقتصادية، وتنظيم بعثات الترويج والاستكشاف، فضلا عن تسهيل ولوج المنتجات المغربية إلى شبكات التوزيع والأسواق الرقمية العالمية.

كما يحظى قطاع الصناعات الغذائية بأولوية خاصة بالنظر إلى دوره في الأمن الغذائي وإمكاناته التصديرية، حيث تركز الوكالة على دعم سلاسل تجميع المنتجات المغربية ذات القيمة المضافة، مثل النباتات العطرية والطبية، والأركان، والخروب، والمنتجات العضوية، بما يعزز تنافسية المقاولات الوطنية ويرسخ حضورها في الأسواق الدولية.

مرافقة المستثمرين في جميع مراحل مشاريعهم. وفي مجال النهوض بالصادرات، تراهن الوكالة على تعزيز حضور المقاولات المغربية في الأسواق الدولية من خلال برنامج "المغرب الآن للتصدير" (Export Morocco Now)، والاستفادة من الفرص المتاحة في إطار منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، مع العمل على تكاتف الجهود من أجل ضمان تكامل البرامج ومواكبة الشركات المغربية في تنمية حصصها في الأسواق الخارجية.

في مجال تشجيع الصادرات، ما هي آليات المواكبة التي تقدمونها للشركات المغربية لتسهيل ولوجها إلى الأسواق الجديدة وترسيخ تموقع الصادرات المغربية في المبادلات الدولية؟

تعتمد الوكالة المغربية لتنمية الاستثمارات والصادرات مقارنة متكاملة لمواكبة المقاولات المغربية، انطلاقا من تشجيع الاستثمار والإنتاج داخل المغرب، إلى مواكبة ودعم ولوجها للأسواق الدولية. وتستند هذه المقاربة إلى ميثاق

“ **تمكن المغرب من ترسيخ مكانته كمنصة صناعية وتكنولوجية مرجعية، تعتمد على قطاعات ذات قيمة مضافة عالية ونمو قوي (السيارات، الطيران، الطاقات المتجددة والاقتصاد الرقمي)، والتي قامت على أساس استراتيجيات وطنية طموحة. وواصلت المملكة مسار نموها القوي، معززة تموقعها كأول مانع للسيارات في إفريقيا، وأول مشغل ومصدر وطني للسيارات على المستوى القاري.**

ما هي الخطط المستقبلية الكفيلة بتشجيع الاستثمارات؟

في انسجام تام مع الرؤية الملكية التي يقودها صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، تواصل الوكالة المغربية لتنمية الاستثمارات والصادرات تنفيذ أولوياتها الرامية إلى توطيد النهضة الصناعية للمملكة والارتقاء بسلاسل القيمة. وتراهن خلال السنة الأخيرة من تنزيل خارطة الطريق 2024-2026 على تعزيز سيادة المغرب الاقتصادية والصناعية، عبر تكثيف جهود استقطاب الاستثمارات الدولية واستكشاف فرص جديدة لدعم جاذبيتنا على الصعيدين الإقليمي والعالمي، وتحفيز النمو الاقتصادي، وإحداث فرص شغل مستدامة.

كما تركز الوكالة على قطاعات المستقبل، وفي مقدمتها الصناعة منخفضة الكربون، وصناعة البطاريات، والطاقات المتجددة، ومتطلبات التحول الطاقوي، إلى جانب توطيد الاقتصاد الرقمي وترحيل الخدمات، مع العمل على تحسين تجربة المستثمر، من خلال تطوير آليات

” **بفضل الاستراتيجية الرقمية تمكن المغرب من أن يصبح منصة تنافسية للخدمات الرقمية وإسنادها. وأصبح مصنفا في المرتبة الثانية كمنصة لإسناد وتعميد هذه الخدمات على الصعيد الإفريقي وفي المرتبة 28 عالميا. كما صنف في المرتبة الثانية إفريقيا في مجال الأمن الرقمي.**

السلسلة السكرية: منظومة اقتصادية في خدمة الجهات



80 000

فلاح مستفيد
من المواكبة والتأطير

5

جهات فلاحية

3+ مليارات درهم

تُضخ سنوياً في الاقتصاد
المحلي للمجالات الترابية

5 000

منصب شغل
مباشر وغير مباشر

374

مقاوله صغرى
ومتوسطة شريكة

2,5 مليون

طن القدرة الإنتاجية
السنوية من السكر الأبيض

بصفته المجمع المرجعي للسلسلة السكرية، تساهم مجموعة كوسومار بفعالية في خلق القيمة المستدامة داخل مناطق تواجدها. إنطلاقاً من مهنيي النقل، ومقدمي الخدمات الميكانيكية، وصولاً عند موزعي المدخلات الفلاحية — تساهم 374 مقاوله صغرى ومتوسطة شريكة يومياً في النهوض بهذا القطاع الحيوي في قلب الجهات السكرية الخمس بالمملكة (دكالة، والغرب، واللوكوس، وتادلة، وملوية). كما تضخ هذه الدينامية الجماعية سنوياً ما يزيد عن 3 مليارات درهم في الاقتصاد المحلي للمجالات الترابية.

ويساهم هذا الالتزام الراسخ، الذي يضع في صلب أولوياته مواكبة 80,000 فلاح شريك للمجموعة، في توفير 5,000 منصب شغل مباشر وغير مباشر، وتعميق الأثر الاجتماعي والاقتصادي للسلسلة في المناطق القروية.

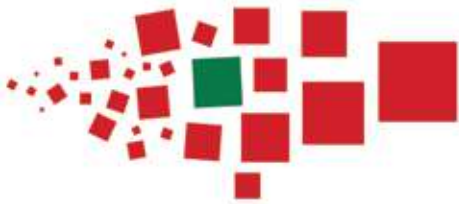
وبذلك، تؤكد كوسومار دورها المحوري كقاطرة للتنمية الاقتصادية الترابية، وتساهم بشكل مستدام في تعزيز السيادة الغذائية للمملكة.

جهة الداخلة وادي الذهب .. قطب اقتصادي جديد ينبعث من أقصى جنوب المملكة

السحمانى: المشاريع والأوراش الجارية بالداخلة ستجعل من الجهة منصة تصديرية نموذجية نحو العالم

قال المدير العام للمركز الجهوي للاستثمار الداخلة - وادي الذهب، فيصل السحمانى، إن جهة الداخلة - وادي الذهب تحتضن جيلاً جديداً من المشاريع الاستثمارية المهيكلّة ذات البعد التصديري الخالص، والتي تتجاوز القطاعات التقليدية لتشمل قطاعات مستقبلية واعدة. وأضاف في ورقة خاصة بمجلة "المغرب الاقتصادي"، أن هذه الدينامية تصدرها مشاريع "الاقتصاد الأزرق" وتثمين المنتجات البحرية عبر الجيل الجديد من وحدات التجميد والتصنيع، فضلاً عن الطفرة التي يشهدها ميناء الداخلة كرافعة حيوية للنشاط البحري. كما تشهد الجهة تمركزاً متسارعاً لمشاريع الطاقات المتجددة (الريحية والشمسية) والهيدروجين الأخضر، مستفيدة من المؤهلات المناخية الاستثنائية. يضاف إلى ذلك قطاع الفلاحة العصرية ذات القيمة المضافة العالية، والسياحة الإيكولوجية والرياضية ذات الإشعاع العالمي.

كل هذه المشاريع تتقاطع في هدف واحد من أجل جعل الداخلة منصة تصديرية نموذجية نحو أسواق إفريقيا الغربية، وأوروبا، والأمريكتين، بحيث يتعزز ذلك بالميناء الأطلسي الذي من شأنه أن يعزز مكانة الداخلة والجهة والأقاليم الجنوبية للمملكة بصفة عامة.



المركز الجهوي للاستثمار جهة الداخلة وادي الذهب
0529 00 00 00 | 0529 00 00 00 | 0529 00 00 00 | 0529 00 00 00
Centre Régional d'investissement Région Dakhla-Oued Eddahab



فيصل السحمانى
المدير العام للمركز
الجهوي للاستثمار
الداخلة - وادي الذهب



دينامية في استثمارات الصناعات الغذائية والمهن الجديدة

لقد تجاوزت نسبة إنجاز المشاريع المبرمجة ضمن النموذج التنموي للأقاليم الجنوبية بالجهة مستويات جد متقدمة، حيث ترى أغلب الأوراش الكبرى النور تبعاً. القيمة المضافة لهذه الأوراش لم تعد تقاس فقط بحجم الخرسانة، بل بالوقع السوسيو-اقتصادي المباشر، فقد مكنت من إحداث آلاف مناصب الشغل المباشرة وغير المباشرة، لاسيما لفائدة الطاقات الشابة المحلية. كما ساهمت في خلق نسيج مقاولاتي جهوي قوي ومقاولات مناولة (Sous-traitance) تتطور جنباً إلى جنب مع الاستثمارات الكبرى، مما جعل الجهة تسجل معدلات نمو اقتصادي تفوق في كثير من الأحيان المعدل الوطني، مساهمة بذلك في ترسيخ الأمن الاقتصادي للمملكة.

وتسير وتيرة الاستثمارات في الصناعات الغذائية بخطى طموحة ومدروسة، مدعومة بمشاريع مبتكرة تندرج ضمن الجيل الجديد من الاستثمار الأخضر. ولعل أبرز تجسيد لهذه الدينامية هو إحداث القطب الفلاحي (أكربول) المتطور، والذي يقع على بعد 130 كيلومتراً شمال مدينة الداخلة، بمحاذاة محطة تحلية مياه البحر المعتمدة على الطاقة الريحية. هذا الموقع الاستراتيجي للأكربول يجعله مستقلاً عن مناطق الأنشطة الصناعية الأخرى، ومكرساً بالكامل لتأمين المنتجات الفلاحية وسقي آلاف الهكتارات من البواكير. أما المهن الجديدة كاللوجستيك الذي وصناعة الطاقات البديلة، فهي تجتذب فاعلين دوليين يرون في الجهة مختبراً حقيقياً للانتقال الطاقوي والأمن الغذائي المستدام.

جهة الداخلة - وادي الذهب وجهة جاذبة للاستثمارات

إن الجاذبية الاستثمارية للداخلة ليست وليدة الصدفة، بل هي محصلة هندسة ترابية ذكية وتكامل بين عدة عوامل حيوية، أبرزها:

■ الموقع الجيو-استراتيجي والدينامية الدبلوماسية: موقعها كبوابة للمملكة نحو إفريقيا، مدعوماً بالاستقرار السياسي والمؤسسي، وفتح العشرات من القنصليات الأجنبية والتمثيلات الاقتصادية بالجهة.

■ النجاعة اللوجستية الميدانية: لقد تم التخطيط للبنات التحتية بذكاء لضمان سرعة وفعالية سلاسل الإمداد، حيث لا تبعد البنات التحتية اللوجستية والمينائية سوى بـ 6 كيلومترات عن الأقطاب الاقتصادية ومناطق الأنشطة، مما يوفر تكلفة وزمن العبور بشكل غير مسبوق للمستثمرين.

■ البنات التحتية ذات المعايير العالمية: وعلى رأسها مشروع ميناء الداخلة الأطلسي الضخم، والطريق السريع تيزنيت-الداخلة الذي بات شرياناً حيوياً للتجارة القارية.

■ الموارد الطبيعية المتفردة: ثروة سمكية هائلة، ومعدلات قياسية عالمياً لسرعة الرياح والإشعاع الشمسي، مما يوفر طاقة نظيفة ورخيصة.



تسير وتيرة الاستثمارات في الصناعات الغذائية بخطى طموحة ومدروسة، مدعومة بمشاريع مبتكرة تندرج ضمن الجيل الجديد من الاستثمار الأخضر. ولعل أبرز تجسيد لهذه الدينامية هو إحداث القطب الفلاحي (أكربول) المتطور، والذي يقع على بعد 130 كيلومتراً شمال مدينة الداخلة، بمحاذاة محطة تحلية مياه البحر المعتمدة على الطاقة الريحية.



مواكبة تعزز الاستثمار وترسخ التنمية

لقد بنى المركز الجهوي للاستثمار مقارنة استباقية تجعل منه فاعلاً محفزاً ومواكباً شاملاً (End-to-End). وتتجسد هذه المواكبة عبر آليات دقيقة: **الرقمنة المتقدمة**: تبسيط ورقمنة مسار المستثمر بالكامل لتقليص آجال المعالجة ومنح التراخيص في أوقات قياسية. **الذكاء الاقتصادي والتوجيه**: تزويد المستثمرين ببنك للمشاريع ودراسات جدوى دقيقة حول سلاسل القيمة المتاحة بالجهة. **الدبلوماسية الاقتصادية والمواكبة الدولية**: الإشراف المباشر على استقبال الوفود الأجنبية وتنسيق البعثات الاقتصادية الثنائية، لتعزيز الروابط بين الفاعلين المحليين والأسواق العالمية، وعرض فرص التصدير الواعدة. **الرعاية البعدية (After-care)**: نحن لا نكتفي بمنح التراخيص، بل نستمر في مواكبة المستثمر في مرحلة الإنجاز والاستغلال، متدخلين كشباك وحيد لتذليل أي عقبات إدارية أو لوجستية قد تعترضه. ختاماً، نؤكد لكم أن جهة الداخلة - وادي الذهب تضي بثبات لتكريس موقعها كقطب اقتصادي أطلسي متميز، منفتح على العالم ومترسخ في جذوره الوطنية والإفريقية.



”

تجاوزت نسبة إنجاز المشاريع المبرمجة ضمن النموذج التنموي للأقاليم الجنوبية بالجهة مستويات جد متقدمة، حيث ترى أغلب الأوراش الكبرى النور تبعاً القيمة المضافة لهذه الأوراش لم تعد تقاس فقط بحجم الخرسانة، بل بالوقع السوسيو-اقتصادي المباشر، فقد مكنت من إحداث آلاف مناصب الشغل المباشرة وغير المباشرة، لاسيما لفائدة الطاقات الشابة المحلية.



تحفيزات وتوطين لمنظومة الصناعات بالجهة

تعتمد استراتيجية التوطين الصناعي في الجهة على توفير منظومات متكاملة (Écosystèmes) تضمن التنافسية: **الصناعات الغذائية**: تركز على القطب الفلاحي المذكور سلفاً وعلى مناطق التثمين المحاذية لميناء الداخلة الأطلسي، مع الاستفادة من الموارد البحرية والفلاحية المستدامة. **صناعة الطيران والسيارات**: الرافعة الأساسية هنا هي "الإنتاج الخالي من الكربون" (Décarbonation). فتوفر الطاقة الخضراء يجعل من الداخلة منصة مثالية لهذه الصناعات الدقيقة التي تواجه شروطاً بيئية صارمة في الأسواق الأوروبية والأمريكية. **ترحيل الخدمات (Offshoring)**: يتم الدفع بهذا القطاع عبر تقوية البنية التحتية الرقمية، وتوفير جودة حياة عالية لاستقطاب الكفاءات، فضلاً عن قرب الجهة الزمني من الأسواق الأوروبية والإفريقية.

لقد عملنا على تحويل ما كان يُنظر إليه كإكراهات في الماضي إلى محفزات تنافسية قوية اليوم. فعلى مستوى الوعاء العقاري، الذي يعتبر التحدي الأول لأي مستثمر صناعي، تمكنت الجهة من تعبئة وتجهيز وعاء عقاري ضخم يضم 1650 هكتاراً من الفينكر الصناعي الجاهز للاستخدام، لتلبية الطلب المتزايد للفاعلين الاقتصاديين. أما على مستوى التحفيزات المالية، فقد شكل ميثاق الاستثمار الجديد نقلة نوعية؛ حيث أضحت المشاريع الموطنة بجهة الداخلة - وادي الذهب تستفيد من أقصى سقف للمنحة الترابية، بالإضافة إلى المنح القطاعية، مما قد يوفر للمستثمر دعماً مالياً يصل إلى 30% من إجمالي الغلاف الاستثماري، وهو ما يجعل المردودية الاقتصادية (ROI) للمشاريع بالجهة من بين الأعلى وطنياً وقارياً.

”

دخول ميناء الداخلة الأطلسي حيز الاستغلال لن يكون مجرد افتتاح لمنشأة بحرية، بل هو بمثابة "نقطة باراديغمية" (Changement de paradigme) ستغير الحمض النووي الاقتصادي للجهة بشكل جذري.

قيمة مضافة للأقاليم الجنوبية وللمملكة وللربط التجاري القاري

يتجاوز ميناء الداخلة الأطلسي وظيفته التجارية ليكون أداة جيوسياسية وجيو-اقتصادية من الطراز الأول، وتتجلى قيمته المضافة على مستوى الأقاليم الجنوبية (الإدماج اللوجستي للمقاولات): سيوفر الميناء للمقاولات الصغرى والمتوسطة المحلية فرصة تاريخية للولوج المباشر إلى الأسواق العالمية بتكاليف شحن تنافسية، بعد أن كانت تكلفة النقل البري نحو موانئ الشمال تشكل عائقاً. كما سيكون الميناء أكبر خزان لفرص الشغل المباشرة وغير المباشرة في تاريخ الأقاليم الجنوبية، مما يضمن استقراراً سوسيو-اقتصادياً مستداماً للأجيال القادمة.

على المستوى الوطني والإفريقي (تجسيد المبادرة الأطلسية): يمثل هذا الميناء الترجمة الميدانية والمحرك العملي لـ "المبادرة الملكية الأطلسية" الرامية لتمكين دول الساحل (كمالي والنيجر وبوركينا فاسو وتشاد) من الولوج إلى المحيط الأطلسي. سيتحول الميناء إلى الرئة الاقتصادية والمنفذ البحري الاستراتيجي الذي تننفس منه هذه الدول، مما يحول المغرب إلى قائد قاري للتكامل الاقتصادي (Intégration économique) في إفريقيا.

على مستوى الربط بين القارات (تثليث التجارة العالمية): في سياق إعادة تشكيل سلاسل التوريد العالمية، سيشكل الميناء منصة محورية (Hub de transbordement) للخطوط الملاحية التي تربط بين أمريكا اللاتينية، إفريقيا الغربية، وأوروبا. هذا الموقع المتميز سيقصص بشكل كبير من زمن وتكلفة الرحلات البحرية، جاعلاً من الداخلة ممراً حتمياً وآمناً، وبديلاً استراتيجياً للتجارة العالمية بعيداً عن الممرات الكلاسيكية المزدحمة.

إننا في المركز الجهوي للاستثمار نرى في هذا الصرح العظيم محركاً رئيسياً سيجعل من الداخلة عاصمة اقتصادية إفريقية بامتياز، ومنصة تتوج مسار 27 سنة من النماء والازدهار تحت القيادة المتبصرة لجلالة الملك محمد السادس حفظه الله.



الميناء الأطلسي بالداخلة .. منشأة تغير الحمض النووي الاقتصادي للجهة

إن دخول ميناء الداخلة الأطلسي حيز الاستغلال لن يكون مجرد افتتاح لمنشأة بحرية، بل هو بمثابة "نقطة باراديغمية" (Changement de paradigme) ستغير الحمض النووي الاقتصادي للجهة بشكل جذري، وتتجسد انعكاساته في المحاور التالية:

إرساء صناعات ثقيلة وجديدة كلياً: سيسمح الميناء بتوطين صناعات لم تكن ممكنة سابقاً في المنطقة بسبب الإكراهات اللوجستية. على سبيل المثال، سيضم الميناء منطقة مخصصة لصناعة وإصلاح السفن (Chantiers navals)، وهي خطوة ستخلق منظومة اقتصادية متكاملة تجذب استثمارات دولية في الهندسة البحرية والمناولة التقنية. **خلق أقطاب حضرية وديموغرافية جديدة:** الميناء ليس مشروعاً معزولاً، بل هو مشروع "ميناء - مدينة". استغلاله سيؤدي إلى انبثاق حواضر وظيفية جديدة حوله، مما سيعيد رسم الخريطة العمرانية للجهة، ويخلق دينامية في قطاعات البناء، الخدمات، والتهيئة الحضرية، ويستقطب كفاءات بشرية من داخل وخارج المملكة للاستقرار بالجهة. **تحقيق الثنائية المينائية الاستراتيجية (طنجة متوسط / الداخلة أطلنتيك):** سيمنح الميناء للمغرب جناحاً لوجستياً ثانياً بالغ القوة في الجنوب. هذا التكامل سيجعل المملكة قادرة على إدارة وتوزيع التدفقات التجارية العالمية بمرونة فائقة، وتخفيف الضغط على المحاور الشمالية، مما يعزز "السيادة اللوجستية" للمغرب في محيطه الإقليمي.



”

يمثل ميناء الداخلة الأطلسي الترجمة الميدانية والمحرك العملي لـ "المبادرة الملكية الأطلسية" الرامية لتمكين دول الساحل (كمالي والنيجر وبوركينا فاسو وتشاد) من الولوج إلى المحيط الأطلسي.

تحديات الغد؟ نستبقها منذ اليوم، من خلال حلول مبتكرة، ملأمة ومستدامة.

16

منطقة صناعية

1 500

عميل من المغرب
ومن مختلف أنحاء العالم

120 000

منصب شغل مُحدَث

بفضل خبرتنا، نعمل على إحداث وتطوير والحفاظ على بيئة سوسيو-اقتصادية فعالة ومستدامة، من خلال شبكة من المناطق الأنشطة الصناعية الموزعة عبر مختلف جهات المملكة. كما نوفر للمستثمرين حلولاً تنافسية ومصممة وفق احتياجاتهم، لدعم قطاعات المستقبل والمساهمة في إحداث فرص الشغل. وبصفتنا شركاء ملتزمين من أجل مغرب المستقبل، نطمح إلى مواكبة التنمية المتوازنة والمزدهرة للمجالات الترابية، من خلال توفير بنى تحتية حديثة وفعالة واحترافية.



/COMPANY/MEDZ



/MEDZMOROCCO



/MEDZMOROCCO



/@MEDZMOROCCO-OFFICIEL

طموح مغربي يستهدف "النواة الصلبة" لسلسلة قيمة الأنظمة المعقدة في قطاع السيارات

الـ AMICA تعتمد خطة استراتيجية للتحويل من منطق المناولة إلى منطق خلق القيمة



تجاوزت نسبة الإدماج المحلي في قطاع السيارات بالمغرب حاجز 65٪، مع طموح معن للوصول إلى 80٪. في نظركم ما هي المكونات والأنظمة الأكثر تعقيداً التي ما زال المغرب يستوردها حتى اليوم؟ وما هي خطة AMICA لجذب استثمارات نوعية لتوطينها محلياً بالتعاون مع مختلف المتدخلين؟

إن وصول منصة صناعة السيارات بالمغرب إلى معدل إدماج محلي يناهز 70٪ يعد قفزة نوعية تحول بها المغرب من مجرد موقع للتجميع إلى قطب تصنيعي حقيقي بامتياز. ومع ذلك، فإن الانتقال من هذه النسبة إلى سقف 80٪ بحلول سنة 2030 يتطلب استهداف "النواة الصلبة" لسلسلة القيمة، وهي الأنظمة الأكثر تعقيداً والتي لا تزال تعتمد جزئياً على الاستيراد، وتشمل هذه الأنظمة:

منظومات الدفع ونقل الحركة (Powertrain) :

محركات الاحتراق الداخلي المعقدة، وعلب السرعة التلقائية (Gearboxes)، والقطع الميكانيكية الدقيقة التابعة لها.

الإلكترونيات والبرمجيات (Automotive Electronics) :

وحدات التحكم الإلكترونية (ECUs)، والرقائق وأشباه الموصلات، بالإضافة إلى الأنظمة الذكية لمساعدة السائق (ADAS) والبرمجيات المدمجة.

منظومة التنقل الكهربائي (EV Core Components) :

بالرغم من توطين بعض أجزاء السيارات الكهربائية، إلا أن المكونات الحيوية مثل خلايا البطاريات (Battery Cells) والمحركات الكهربائية عالية الجهد لا تزال في مراحل التوطين الأولى (عبر المشاريع الضخمة الجاري إنشاؤها حالياً مثل المصانع العملاقة.

القوالب والأدوات الصناعية الضخمة (High-Tonnage Molds & Tooling) :

على الرغم من ريادة المغرب في حقن البلاستيك والكبس، إلا أن تصنيع وصيانة القوالب الكبيرة وعالية الدقة المستعملة في خطوط الإنتاج لا تزال تعتمد جزئياً على الخبرات الخارجية.

أكدت الجمعية المغربية لصناعة وتركيب السيارات AMICA، أن وصول منصة صناعة السيارات بالمغرب إلى معدل إدماج محلي يناهز 70٪ يعد قفزة نوعية تحول بها المغرب من مجرد موقع للتجميع إلى قطب تصنيعي حقيقي بامتياز.

وأضافت الجمعية في ردها على أسئلة مجلة "المغرب الاقتصادي"، أن الانتقال من نسبة 70٪ إلى سقف 80٪ بحلول سنة 2030 يتطلب استهداف "النواة الصلبة" لسلسلة القيمة، وهي الأنظمة الأكثر تعقيداً والتي لا تزال تعتمد جزئياً على الاستيراد.

وأبرزت الـ AMICA أن التكامل المؤسسي والتنسيق الوثيق مع وزارة الصناعة والتجارة عبر آلية "بنك المشاريع" لتحديد الفجوات في سلاسل التوريد وتوطينها، والتعاون مع الوكالة المغربية لتنمية الاستثمارات والصادرات (AMDIE) لترويج العرض المغربي دولياً بالاستفادة من امتيازات "ميثاق الاستثمار الجديد"، يساهم في تنزيل خطتها الاستراتيجية لخلق القيمة في القطاع.

”

تتطلب هيكلية المنظومة الكهربائية الجديدة مرونة صناعية فائقة من الشركات الأعضاء في الجمعية (AMICA). والاستعداد لذلك لم يعد مجرد خطة مستقبلية، بل هو تحول بنيوي تشهده المصانع المغربية حالياً لتأمين مكانتها في سلاسل التوريد العالمية، خصوصاً مع التوجه الأوروبي نحو حظر المحركات الحرارية بحلول 2035.

شهد المغرب مؤخراً توقيع اتفاقيات لإنشاء مصانع ضخمة لبطاريات السيارات الكهربائية (Gigafactories) كيف تستعد الشركات الأعضاء في الجمعية المغربية لتركيب و صناعة السيارات للاندماج في هذا النظام البيئي الجديد؟ وهل بدأت المصانع المحلية فعلياً في تعديل خطوط إنتاجها لتلائم متطلبات الأجزاء الخاصة بالسيارات الكهربائية؟

تتطلب هيكلية المنظومة الكهربائية الجديدة مرونة صناعية فائقة من الشركات الأعضاء في الجمعية (AMICA). والاستعداد لذلك لم يعد مجرد خطة مستقبلية، بل هو تحول بنيوي تشهده المصانع المغربية حالياً لتأمين مكانتها في سلاسل التوريد العالمية، خصوصاً مع التوجه الأوروبي نحو حظر المحركات الحرارية بحلول 2035. تستعد الشركات المحلية وتعديل خطوط إنتاجها وفق استراتيجية تركز على محاور تكنولوجية وعملية واضحة:

1 استعداد الشركات الأعضاء للاندماج في المنظومة الجديدة:

- **إعادة تأهيل رأس المال البشري (Upskilling):** بالتنسيق مع معاهد التكوين في مهن صناعة السيارات (IFMIA)، تم إطلاق برامج تدريبية متخصصة في التعامل مع أنظمة التوتر العالي (High Voltage)، السلامة الكهربائية، والإلكترونيات المتقدمة. الهدف هو تحويل مهارات العمال من الميكانيك التقليدي إلى التقنيات الرقمية والكهربائية.
- **الاستثمار الإلزامي في "الإنتاج الأخضر":** بما أن السيارات الكهربائية المصنعة في المغرب موجهة بالأساس للتصدير نحو أوروبا، تسارع الشركات العضوة لإنشاء محطات للطاقة الشمسية فوق أسطح مصانعها وتوقيع عقود للتزود بالكهرباء النظيفة. هذا الاستعداد ضروري لتفادي ضريبة الكربون الأوروبية الحدودية (CBAM) التي تطبق على سلاسل التوريد.
- **الهندسة المشتركة (Co-development):** بدأت بعض الشركات المغربية من الرتبة الأولى (Tier 1) في دمج كفاءات هندسية محلياً للعمل مباشرة مع مراكز البحث والتطوير التابعة لمصنعي Renault و Stellantis لتصميم أجزاء تتوافق مع المنصات الكهربائية الجديدة منذ المراحل الأولى.

2 واقع تعديل خطوط الإنتاج في المصانع المحلية:

- نعم، بدأت المصانع المحلية فعلياً في تعديل وتحديث خطوط إنتاجها، وهناك نماذج ملموسة تعكس هذا التحول في عدة قطاعات حيوية مثل:
- **قطاع الكوابل مثل "Leoni, Yazaki, Sumitomo":** تمتلك هذه المجموعات في طنجة والقيظرة ووجدة خطوطاً بدأت بالفعل في توريد منظومات الربط الكهربائي للسيارات الهجينة والكهربائية المنتجة محلياً وفي أوروبا.
 - **مصانع التركيب (OEMs):** مصنع Stellantis القنيطرة يقوم بإنتاج سيارات كهربائية بالكامل Opel Rocks-e و Citroën Ami، مما فرض على شبكة الموردين المحيطة به تكييف وتيرة وخصائص أجزائها. في حين أن مصنع Renault طنجة، بإنتاجه لسيارة Dacia Jogger الهجينة، دفع موردي أجزاء المحركات والميكانيك لتعديل خطوطهم لتتوافق مع منظومات الدفع المزدوجة.
- هذا التحول يوضح أن المنصة الصناعية المغربية تمتلك "المرونة التكنولوجية" اللازمة لمواكبة الثورة الكهربائية، مما يسهل اندماج الموردين المحليين مع المصانع العملاقة (Gigafactories) الجاري إنشاؤها حالياً.

خطة AMICA لجذب الاستثمارات النوعية وتوطينها

خلال الملتقيات الكبرى للمنظومة، ولا سيما معرض التنافسية الصناعية لقطاع السيارات (SCIA)، وضعت الجمعية المغربية لصناعة وبناء السيارات (AMICA) خطة استراتيجية تركز على الانتقال "من منطق المناولة إلى منطق خلق القيمة"، وتتوزع على عدة محاور: المحاور الاستراتيجية للتوطين العميق:

- 1 **استهداف الموردين من الرتبة الأولى والثانية (Tier 1 & 2):** التركيز في جولات الاستقطاب على الشركات العالمية التي تملك تكنولوجيات متقدمة في مجالات الإلكترونيات والميكانيك الدقيق، وتقديم عروض متكاملة تربطهم مباشرة بالمنظومات المحلية ل Renault و Stellantis.
- 2 **تطوير "منظومة القوالب" (Ecosystème Moules):** تشجيع الفاعلين الدوليين والمحليين على الاستثمار في ورشات متقدمة لتصميم وتصنيع قوالب حقن البلاستيك والكبس محلياً لتقليل التبعية للخارج وزيادة المرونة الإنتاجية.

- 3 **دعم الهندسة والابتكار (R&D):** الانتقال بالمنصة المغربية لتصبح مركزاً للهندسة والتطوير من خلال شراكات مع مراكز تكنولوجية عالمية، واستغلال كفاءات المهندسين المغاربة لتطوير أجزاء السيارات محلياً قبل تصنيعها.

- 4 **مواكبة الانتقال نحو الكهربية والتحول الأخضر:** تهيئة البنية التحتية الصناعية لاستيعاب الاستثمارات المرتبطة بالسيارات الكهربائية، مع التركيز على "إزالة الكربون" (Decarbonization) من الطاقات المستخدمة في الإنتاج لمنح المنتج المغربي ميزة تنافسية كبرى في الأسواق الأوروبية.

آليات التعاون مع مختلف المتدخلين

لا يمكن لـ AMICA تنزيل هذه الرؤية منفردة، لذا تعتمد على مقاربة تشاركية متكاملة:

التكامل المؤسسي: التنسيق الوثيق مع وزارة الصناعة والتجارة عبر آلية "بنك المشاريع" لتحديد الفجوات في سلاسل التوريد وتوطينها، والتعاون مع الوكالة المغربية لتنمية الاستثمارات والصادرات (AMDIE) لترويج العرض المغربي دولياً بالاستفادة من امتيازات "ميثاق الاستثمار الجديد". كما تلعب الشراكة مع معاهد التكوين في مهن صناعة السيارات (IFMIA) و OFPPT والمدارس العليا والجامعات دوراً حاسماً في تكييف المناهج التعليمية لتوفير يد عاملة مؤهلة وقادرة على التعامل مع تكنولوجيات الاستشعار، الإلكترونيات المتقدمة، وصناعة البطاريات.



2 برنامج التوجيه نحو المكونات البديلة (Technology Pivot)

يتم دفع الشركات المتخصصة في الميكانيك التقليدي والكبس (Stamping) والسباكة إلى تحويل قدراتها الإنتاجية نحو أجزاء غير مرتبطة بالمحرك الحراري، ولكنها حيوية للمنتجات الكهربائية:

- **تخفيف الوزن (Lightweighting):** توجيه ورشات الكبس والميكانيك نحو تشكيل الألومنيوم والمعادن الخفيفة ذات الصلابة العالية، وهي مطلوبة بشدة لحماية حزم البطاريات وتخفيض وزن السيارة الكهربائية لزيادة مداها.

- **إدارة الحرارة (Thermal Management):** تحويل مصانع أنابيب وميكانيك الموائع نحو إنتاج أنظمة تبريد البطاريات والمحركات الكهربائية، وهي أنظمة معقدة تتطلب دقة تصنيع عالية.
- **توطين منظومة القوالب (Molds & Tooling):** استغلال الكفاءة في تشغيل المعادن والآلات ذات التحكم الرقمي (CNC) للتحويل نحو صيانة وتصنيع قوالب حقن البلاستيك محلياً، وهو سوق واعد تم تحديد احتياجاته بأكثر من مليار درهم في لقاءات معرض التنافسية الصناعية (SCIA 2026).

3 التاهيل الطاقوي وإزالة الكربون (Decarbonization)

الحفاظ على الأسواق التصديرية الأوروبية لم يعد مرتبطاً بجودة القطعة وسعرها فقط، بل ببصمتها الكربونية (بسبب آلية تعديل حدود الكربون الأوروبية CBAM).

وتقدم الجمعية، بالتعاون مع وزارة الصناعة، مواكبة تقنية للمصانع المحلية لدمج الطاقات المتجددة (مثل الألواح الشمسية لأسطح المصانع) وتحسين النجاعة الطاقية، لضمان قبول قطع الغيار المغربية في سلاسل التوريد الأوروبية "الخضراء".

4 الإدماج في المعارض والمنصات الجديدة

من خلال ملتقيات الأعمال الموجهة حيث يتم استغلال منصات مثل Africa EV Mobility Expo ولقاءات B2B في معرض SCIA لربط هؤلاء الموردين المحليين مباشرة مع الشركات العالمية الكبرى مثل (Gotion High-Tech أو BTR) التي تبني منظومة البطاريات بالمغرب. الهدف هو إيجاد عقود توريد محلية جديدة تعوض أي تراجع محتمل في طلبات التصدير التقليدية.

والهدف ليس الحفاظ على خطوط الإنتاج القديمة، بل إعادة هندسة القدرات الصناعية للمورد المغربي. فمن يمتلك اليوم مهارة في تشغيل المعادن أو حقن البلاستيك للمحركات الحرارية، يمتلك الأدوات الأساسية للتحويل نحو أجزاء الهيكل الكهربائي، بشرط الاستفادة من برامج التكوين والتمويل المتاحة حالياً.

التحول نحو الكهرباء يغير الهندسة الميكانيكية للسيارات (إلغاء محركات الاحتراق، العوادم، علب التروس الكلاسيكية). هل هناك تخوف لدى الجمعية من فقدان بعض الموردين المحليين لأسواقهم التصديرية؟ وما هي برامج المواكبة التي تقدمونها لمرافقتهم على إعادة التمويع الصناعي؟

هذا السؤال يمس العصب الحساس للتحويل الجاري في قطاع السيارات، وهو تحد لا يخض المغرب وحده بل يعيد تشكيل خارطة التوريد العالمية. إن إلغاء الأنظمة الميكانيكية التقليدية (كعلب التروس الكلاسيكية، وأنظمة العادم، والمحركات الحرارية) يمثل بلا شك خطراً وجودياً على الشركات التي ترفض التطور، ولكن داخل الجمعية المغربية لصناعة وبناء السيارات (AMICA)، يتم التعامل مع هذا التحول كـ "إعادة تموقع استباقية" وليس كتهديد حتمي.

السبب في هذا التفاؤل الحذر هو أن المنصة المغربية تمتلك ميزة هيكلية، حيث إن الجزء الأكبر من صادراتنا يعتمد على المنظومات الأكثر طلباً في السيارات الكهربائية، مثل ضفائر الكوابل (Wiring) التي يتضاعف حجمها وتعقيدها في المركبات الكهربائية، وأنظمة حقن البلاستيك، وهياكل السيارات. ومع ذلك، فإن التخوف مشروع تماماً بالنسبة لبعض الموردين من الرتبين الثانية والثالثة (Tier 2 & Tier 3) المتخصصين في الميكانيك الدقيق للمحركات الحرارية.

لمواكبة هؤلاء الفاعلين وحماية أسواقهم التصديرية، خاصة نحو أوروبا، تركز برامج الدعم الحالية على أربعة محاور أساسية:

1 آليات التمويل وضمانات التحديث الصناعي

أحد أكبر العوائق أمام الموردين المحليين هو تكلفة الاستثمار في تكنولوجيا جديدة. لمواجهة هذا التحدي، تم إطلاق شراكات مالية مهيكلية:

- **اتفاقيات التمويل المستهدف:** مثل الشراكة الاستراتيجية التي وقّعت مؤخراً بين AMICA وبنك التجاري وفا بنك. هذا البرنامج يوفر حلولاً تمويلية مخصصة للمقاولات الصغرى والمتوسطة (PMEs) في القطاع لتحديث معداتها.

- **صناديق الضمان المشترك:** بالتعاون مع مؤسسة تمويلكم (Tamwilcom)، يتم تقديم خطوط تمويل مشتركة وضمانات قروض مغرية لتغطية مشاريع الابتكار والتحول التكنولوجي نحو خطوط إنتاج تتلاءم مع المركبات الكهربائية والهجينة.

مع دخول النلية الأوروبية لتعديل حدود الكربون (CBAM) مرحلتها التنفيذية والإلزامية مالياً، لم يعد الانتقال نحو الطاقة النظيفة مجرد خيار بيئي أو ترف صناعي للمصانع المغربية، بل أصبح شرطاً أساسياً للبقاء والاستمرار في السوق الأوروبية التي تستوعب معظم صادرات قطاع السيارات بالمغرب.

تفعيل برنامج "تطوير للنمو الأخضر" (Tatwir Green Growth)

بالتنسيق مع وزارة الصناعة والتجارة والوكالة الوطنية للمقاولات الصغرى والمتوسطة (Maroc PME)، تدفع AMICA الشركات العضوة للاستفادة من الدعم المالي والتقني الذي يوفره برنامج "تطوير للنمو الأخضر". يقدم هذا البرنامج:

- دعم مالي يصل إلى 30% من إجمالي الاستثمار في المعدات الصناعية الصديقة للبيئة.
- تمويل كامل لمشاريع الابتكار الأخضر والتصميم البيئي للمنتجات (Eco-design).
- مواكبة تقنية متخصصة لتقليل النفايات الصناعية وإعادة تدويرها.

تعميم التجهيز الذاتي بالطاقة الشمسية (Rooftop Solar)

تشجع الجمعية وتواكب تقنياً الفاعلين من الرتبين الأولى والثانية لتجهيز أسطح مصانعهم في مناطق مثل "طنجة أوطوموتيف سيتي" والمنطقة الحرة بالقنيطرة بمحطات الألواح الشمسية الكهروضوئية للإنتاج الذاتي. هذه الطريقة تسمح للمصانع بتغطية نسبة تتراوح بين 20% إلى 40% من حاجياتها الطاقية اليومية بطاقة نظيفة ومستقلة تماماً.

التدريب على حساب ومراقبة البصمة الكربونية

- لمواجهة التعقيدات الإدارية لضريبة الكربون الأوروبية، تنظم AMICA بانتظام ورشات عمل تقنية بتعاون مع خبراء دوليين. تهدف هذه الورشات إلى:
- تدريب الفرق التقنية للمصانع على كيفية قياس الانبعاثات المباشرة وغير المباشرة الناتجة عن التصنيع (Traceability & Emissions Measurement).
 - إعداد ملفات المطابقة والشهادات البيئية التي تفرضها الدوائر الجمركية الأوروبية قبل عملية التصدير.

تطوير "المناطق الصناعية الخالية من الكربون" (Eco-Industrial Zones)

تشتغل الجمعية جنباً إلى جنب مع الجهات المطورة للمناطق الحرة مثل (Tanger Med Zones و MedZ) لتهيئة بنيات تحتية مشتركة تعتمد بالكامل على الطاقات المتجددة والتدبير المستدام للمياه والنفايات، مما يتيح للمستثمرين الجدد أو المصانع التي ترغب في التوسع بيئة إنتاج "خضراء وجاهزة" للاستعمال الفوري.

إن إزالة الكربون لم تعد مجرد تبرير بيئي، بل أصبحت أكبر ميزة تنافسية للمغرب. بفضل القدرات الهائلة للمملكة في إنتاج الكهرباء النظيفة بتكلفة منخفضة مقارنة بأوروبا، يتيح تدخل AMICA للموردين المحليين تقديم "قطع غيار خضراء وبأسعار تنافسية"، مما يعزز جاذبية المغرب كقاعدة خلفية رئيسية ومستدامة لصناعة السيارات الأوروبية.



مع تشديد الاتحاد الأوروبي (السوق الأول للصادرات المغربية) لمعايير البصمة البيئية وقرب تطبيق ضريبة الكربون، تصبح الطاقة الخضراء مسألة حاسمة في التنافسية. كيف تتدخل AMICA لمواكبة المصانع في الانتقال نحو الطاقة النظيفة؟

مع دخول الآلية الأوروبية لتعديل حدود الكربون (CBAM) مرحلتها التنفيذية والإلزامية مالياً، لم يعد الانتقال نحو الطاقة النظيفة مجرد خيار بيئي أو ترف صناعي للمصانع المغربية، بل أصبح شرطاً أساسياً للبقاء والاستمرار في السوق الأوروبية التي تستوعب معظم صادرات قطاع السيارات بالمغرب.

لإدراك هذا التحدي، وضعت الجمعية المغربية لصناعة وبناء السيارات (AMICA) مسألة "الترقية الطاقية وإزالة الكربون" (Decarbonization) كأحد الركائز البنيوية ضمن محورها الاستراتيجي الأول المتعلق بتحديث السيج الصناعي. تتدخل الجمعية لمواكبة المصانع وتأهيلها من خلال خمس آليات عملية:

تسهيل الولوج إلى عقود الطاقة الخضراء المباشرة (PPAs)

تستغل AMICA الإطار القانوني المغربي (ولا سيما القانون رقم 09-13 المتعلق بالطاقات المتجددة) لمساعدة الشركات المصنعة للمعدات (خاصة ذات الاستهلاك العالي للطاقة) على توقيع اتفاقيات شراء الطاقة المباشرة مع منتجي الطاقة الريحية والشمسية الخواص عبر الشبكة الوطنية للكهرباء. هذا الإجراء يمكن المصانع من خفض بصمتها الكربونية بشكل فوري وبأسعار تنافسية جداً.



المصنة الصناعية المغربية تمتلك "المرونة التكنولوجية" اللازمة لمواكبة الثورة الكهربائية، مما يسهل اندماج الموردين المحليين مع المصانع العملاقة (Gigafactories) الجاري إنشاؤها حالياً.



2 استراتيجية استغلال منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية (ZLECAF)

يمثل العمق الإفريقي الامتداد الطبيعي والمستقبلي للمنظومة المغربية، وتتمحور الاستراتيجية حول بناء "تكامل إقليمي":

- مفهوم "المنظومة الإفريقية المشتركة للسيارات" (Pan-African Automotive Ecosystem): تعمل AMICA، بالتعاون مع الرابطة الإفريقية لمصنعي السيارات (AAAM)، على إبرام تحالفات مع دول إفريقية صاعدة في هذا المجال (مثل مصر، جنوب إفريقيا، غانا، وكينيا). الهدف هو التكامل؛ حيث يمكن للمغرب تصدير المكونات عالية التكنولوجيا والأنظمة المعقدة لتشغيل مصانع تركيب السيارات محلياً في تلك الدول.

- تفعيل قواعد المنشأ الخاصة بـ ZLECAF: التنسيق لضمان احتساب الأجزاء المصنعة في المغرب كـ "منشأ إفريقي" عند دمجها في سيارات تُجمع داخل القارة، مما يعفي المنتج النهائي من الرسوم ويشجع المصانع الإفريقية الناشئة على اختيار المورد المغربي بدلاً من الأوروبي أو الآسيوي.
- برنامج "Export Morocco Now": تتيح AMDIE عبر هذا البرنامج مواكبة المقاولات المغربية للمشاركة في المعارض الإفريقية الكبرى، وتنظيم لقاءات B2B ثنائية، وتوفير معلومات استخباراتية حول احتياجات أسواق غرب ووسط إفريقيا.

- دور معارض التنافسية مثل: (SCIA) تحرص AMICA و AMDIE على تحويل الملتقيات الوطنية إلى منصات جذب دولية، من خلال دعوة مشترتين ومسؤولي مشتريات (Sourcing Directors) من أمريكا وإفريقيا للاطلاع ميدانياً على جودة التصنيع والقدرات اللوجستية الاستثنائية للمملكة.

”

تنويع الأسواق التصديرية لقطاع السيارات المغربي يمثل أولوية استراتيجية مشتركة بين الجمعية المغربية لصناعة وبناء السيارات (AMICA) والوكالة المغربية لتنمية الاستثمارات والصادرات (AMDIE). فبالرغم من القوة التاريخية للمبيعات الموجهة للأسواق الأوروبية، فإن خطط التوسع الحالية تركز على فك الارتباط التدريجي بالتبعية المطلقة لأوروبا عبر استراتيجيات محددة لاختراق أسواق أمريكا الشمالية وتفعيل العمق الإفريقي.

تتوجه أغلب صادرات السيارات المغربية نحو القارة الأوروبية. ما هي الاستراتيجية المشتركة بين الجمعية ووكالة AMDIE لفتح آفاق تصديرية جديدة لأجزاء السيارات المغربية في أسواق جديدة، مثل أمريكا الشمالية، أو استغلال منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية؟

إن تنويع الأسواق التصديرية لقطاع السيارات المغربي يمثل أولوية استراتيجية مشتركة بين الجمعية المغربية لصناعة وبناء السيارات (AMICA) والوكالة المغربية لتنمية الاستثمارات والصادرات (AMDIE) فبالرغم من القوة التاريخية للمبيعات الموجهة للأسواق الأوروبية، فإن خطط التوسع الحالية تركز على فك الارتباط التدريجي بالتبعية المطلقة لأوروبا عبر استراتيجيات محددة لاختراق أسواق أمريكا الشمالية وتفعيل العمق الإفريقي من خلال:

1 استراتيجية اختراق سوق أمريكا الشمالية (الولايات المتحدة، المكسيك، كندا USMCA)

ترتكز الخطة الموجهة نحو هذا السوق العملاق على استغلال الامتيازات الجمركية القائمة والترويج الهادف:

- تفعيل اتفاقية التبادل الحر (FTA): استغلال اتفاقية التبادل الحر الموقعة بين المغرب والولايات المتحدة لإعفاء أجزاء السيارات المغربية من الرسوم الجمركية، مما يمنح الموردين المغاربة ميزة تنافسية سعرية مباشرة مقارنة بالمنافسين الآسيويين في المكسيك وأمريكا.

- حملات ترويجية قطاعية عبر "Morocco Now": تقود AMDIE، بدعم تقني ومعرفي من AMICA، بعثات تجارية وجولات ترويجية مستهدفة إلى عواصم صناعة السيارات الأمريكية (مثل ديترويت). الهدف هو عرض قدرات الموردين المغاربة أمام عمالقة ديترويت الثلاثة (Ford, GM, Stellantis US) بالإضافة إلى الشركات المصنعة للسيارات الكهربائية الصاعدة.

- استهداف شركات الرتبة الأولى (Tier 1) الأمريكية والمكسيكية: تركز الاستراتيجية على إدماج أجزاء السيارات المغربية (مثل الكوابل المتقدمة، قطع حقن البلاستيك الدقيقة، وأنظمة إدارة الطاقة) في سلاسل توريد الشركات الكبرى التي تغذي مصانع التجميع الضخمة في المكسيك والولايات المتحدة.

• الذكاء الاصطناعي والثورة الصناعية الرابعة (AI & 4.0 Industry):

داخل ورشات معاهد IFMIA، لا يتعلم المتدربون صيانة الآلات فحسب، بل يتم إدخال برامج حول الصيانة التنبؤية (Predictive Maintenance) المستندة إلى خوارزميات الذكاء الاصطناعي، ومراقبة الجودة عبر الرؤية الاصطناعية (Machine Vision) داخل خطوط الإنتاج.

2 آليات التحسين المستمر للمناهج داخل معاهد IFMIA

• رصد الاحتياجات عبر اللجان الثنائية (Comités Paritaires):

تقوم لجان مشتركة تضم خبراء من AMICA ومدراء الموارد البشرية والتقنيين في المصانع الكبرى بدراسة دورية للفجوات المهارية (Skill Gaps) الناتجة عن إدخال موديلات سيارات جديدة.

• الهندسة البيداغوجية العكسية:

بناءً على التكنولوجيات الجديدة المعتمدة في خطوط الإنتاج، يتم صياغة كراسات التحمل البيداغوجية وتعديل الوحدات الدراسية (Modules) بشكل مرن وسريع دون الحاجة لانتظار مسارات الاعتماد الأكاديمي الطويلة.

• تحديث المعدات ومحاكاة التدريب:

يتم تجهيز مختبرات المعاهد بمعدات متطورة تحاكي المصانع الذكية، بما في ذلك برمجيات التصميم المتقدمة (كـ CATIA و SolidWorks)، طابعات ثلاثية الأبعاد، ومحاكات رقمية تفاعلية تحاكي أعطال الأنظمة الذكية والكهربائية.

• التكوين المستمر للمكونين (Train the Trainers):

يخضع الأساتذة والمكونون داخل المعاهد لبرامج تدريبية دورية، وغالباً ما يتم إرسالهم في مهام تدريبية داخل مصانع الشركاء الدوليين لاستيعاب أحدث تكنولوجيات التصنيع ونقلها للمتدربين.

التكامل الرقمي والميداني: تعتمد المعاهد اليوم على أنظمة التعلم المدمج (E-Learning) وشراكات التدريب الميداني الطويلة (Alternance). هذا يضمن أن الطالب يقضي نصف فترة تكوينه داخل ورشات حقيقية تتعامل مع الروبوتات الذكية وأنظمة الأتمتة المتقدمة، مما يرفع نسبة إدماج الخريجين في سوق الشغل إلى مستويات قياسية تقارب 96%.

تدبير الجمعية بنجاح معاهد التكوين في مهن صناعة السيارات بنظام التدبير المفوض. كيف يتم اليوم تحيين وتطوير المناهج التكوينية داخل هذه المعاهد لمواكبة برمجيات السيارات الذكية، أنظمة الاستشعار، والذكاء الاصطناعي، بدلاً من الاكتفاء بالمهنة الميكانيكية التقليدية؟

إن نموذج التدبير المفوض (Gestion Déléguée) الذي تدير به AMICA معاهد التكوين في مهن صناعة السيارات (IFMIA)، يمثل القوة التي تجعل هذه المعاهد مرنة للغاية ومتحررة من جمود المناهج التعليمية التقليدية. وبفضل هذا النظام، ترتبط برامج التكوين برابط مباشر ومستمر مع الاحتياجات الحقيقية والآنية للمصنعين Renault و Stellantis والشركات من الرتبة الأولى.

اليوم، وبفعل الثورة التكنولوجية التي تشهدها صناعة السيارات (الكهربة والذكاء الاصطناعي والسيارات المتصلة)، لم يعد التكوين مقتصرًا على الميكانيك الكلاسيكي، بل انتقل إلى تخصصات الجيل الجديد. يتم تحيين وتطوير هذه المناهج من خلال استراتيجية عملية تركز على المحاور التالية:

1 تحديث البرامج التعليمية وإدراج تخصصات المستقبل

تمت إعادة هندسة الشعب الرئيسية (مثل الهندسة الميكانيكية، والأنظمة التلقائية، والإلكتروميكانيك) لتدمج كفايات جديدة بالكامل:

• أنظمة الاستشعار والـ ADAS - أنظمة مساعدة السائق المتقدمة:

يتدرب الطلبة حالياً على هندسة ومعايرة وصيانة أجهزة الاستشعار الذكية (الكاميرات، الرادارات، وأجهزة الـ LiDAR) التي تعد عصب السيارات الحديثة والمستقلة.

• البرمجيات المدمجة والتشخيص الرقمي (Embedded Software & Diagnostics):

تم الانتقال من التشخيص الميكانيكي البسيط إلى فحص الحواسيب المركزية للسيارات (ECUs)، البرمجة، وفهم لغات تواصل الأنظمة داخل السيارة (CAN/LIN Bus)، لمواكبة مفهوم "السيارات المعرفة بالبرمجيات" (Software-Defined Vehicles).





بمناسبة الذكرى السابعة والعشرين لتربع جلالة الملك محمد السادس على عرش أسلافه المنعمين

تشرف مجموعة أنوار إنفست بتقديم أسامي عبارات التهاني وأطيب المتمنيات لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده ولكافة أفراد العائلة الملكية الشريفة. وبهذه المناسبة السعيدة، تتقدم المجموعة بتجديد ولائها وإخلاصها للعرش العلوي المجيد والتعبير عن دعمها المتواصل لجلالته، داعية العلي القدير أن يجعله حصنا منيعا لهذا البلد وأن يعيد عليه أمثال هذه الذكرى حتى يحقق الأهداف التي يصبو إليها من تقدم اقتصادي واجتماعي لهذا البلد.

الأولى من نوعها ... المركز الجهوي للاستثمار الدار البيضاء- سطات
يطلق منصة جهوية للذكاء الاقتصادي

بلعياشي: نراهن على تحسين مناخ الأعمال وتبسيط المساطر ورقمنة الخدمات لاستقطاب الاستثمارات نحو الجهة

يراهن المركز الجهوي للاستثمار الدار البيضاء - سطات ، على مواصلة تحسين مناخ الأعمال وتبسيط المساطر ورقمنة الخدمات المقدمة للمستثمرين، على اعتبار أن التنافسية لا تقاس فقط بجودة البنيات التحتية، بل بسرعة وفعالية مواكبة المستثمر. وقال سلمان بلعياشي، المدير العام للمركز الجهوي للاستثمار الدار البيضاء - سطات، إنه وخلال سنة 2025 مكنت المشاريع التي حظيت بالموافقة من تعبئة استثمارات تناهز 56,6 مليار درهم، مع إحداث ما يناهز 31647 منصب شغل مرتقب. وأكد بلعياشي، في حوار مع مجلة " المغرب الاقتصادي" الورقية، أن المركز الجهوي للاستثمار الدار البيضاء - سطات يواصل العمل على تحسين نجاعة معالجة الملفات الاستثمارية وتقليص آجال البت فيها، حيث بلغ متوسط مدة دراسة الملفات نحو 5 أيام فقط.

سلمان بلعياشي
المدير العام للمركز
الجهوي للاستثمار
الدار البيضاء - سطات



كيف ترسخ جهة الدار البيضاء- سطات مكانتها كقاطرة للاقتصاد الوطني وما أبرز مؤهلاتها كوجهة استثمارية رائدة وطنياً؟

تمثل جهة الدار البيضاء- سطات القلب الاقتصادي للمملكة وأحد أهم الأقطاب الاستثمارية على الصعيدين الوطني والإقليمي بفضل ما تتوفر عليه من مؤهلات اقتصادية وصناعية ولوجستية تجعلها قاطرة حقيقية للتنمية وخلق الثروة بالمغرب.

وتساهم الجهة بحوالي 32,3% من الناتج الداخلي الإجمالي الوطني، كما تعد المركز الصناعي الأول بالمملكة، حيث تستقطب حوالي 66% من الاستثمارات الصناعية وتساهم بحوالي 50% من الناتج الداخلي الإجمالي الصناعي الوطني. ولا تقتصر ريادتها على القطاع الصناعي، بل تعد أيضاً القطب الأول وطنياً في قطاع الخدمات، إذ تحتضن أهم المراكز المالية والتجارية ومقرات المؤسسات البنكية ومؤسسات التأمين والشركات متعددة الجنسيات، مما يعزز مكانتها كوجهة مفضلة للاستثمارات ذات القيمة المضافة العالية.

وتستند هذه الدينامية إلى بنية تحتية بمعايير دولية تضم ميناء الدار البيضاء، وميناء الجرف الأصفر، ومطار محمد الخامس الدولي، إلى جانب شبكة متطورة من الطرق السيارة والسكك الحديدية والمنصات اللوجستية والمناطق الصناعية، مما يوفر للمستثمرين شروطاً تنافسية للولوج إلى الأسواق الوطنية والدولية.

كما تستفيد الجهة من رصيد مهم من الكفاءات والموارد البشرية المؤهلة، بفضل تمركز الجامعات ومؤسسات التكوين والمدارس العليا ومراكز البحث، مما يوفر للمستثمرين قاعدة من المهارات والخبرات القادرة على الاستجابة لمتطلبات سوق الشغل ومواكبة التحولات التي تعرفها القطاعات الإنتاجية والخدمات الحديثة.

كما تتميز الجهة باحتضانها لنماذج اقتصادية قطاعية ناجحة أفرزت منظومات متكاملة عززت موقع المغرب ضمن سلاسل الإنتاج الدولية.

ويعد Midparc « نموذجاً بارزاً في القطاع الصناعي، حيث ساهم في ترسيخ مكانة المغرب كأول منصة صناعية للطيران بإفريقيا تمكنت من استقطاب شركات عالمية رائدة في هذا المجال.

وبالموازاة مع ذلك، يمثل القطب المالي « Casablanca Finance City » نموذجاً ناجحاً في قطاع الخدمات، حيث تشكل أول منصة مالية على المستوى الإفريقي تستقطب المؤسسات المالية الدولية، وتعزز إشعاع المملكة كجسر اقتصادي ومالي بين إفريقيا والأسواق العالمية.

وتعكس هذه النماذج الناجحة قدرة جهة الدار البيضاء - سطات على تطوير منظومات اقتصادية تنافسية تجمع بين الصناعة والخدمات عالية القيمة المضافة وتدعم جاذبية المغرب للاستثمارات الوطنية والدولية.

منذ دخول القانون الإطار رقم 03.22 بمثابة ميثاق للاستثمار حيز التنفيذ، استقبل المركز الجهوي للاستثمار لدار البيضاء - سطات ما يناهز 115 طلباً لإبرام اتفاقيات استثمار، من شأنها تعبئة استثمارات تناهز 126,6 مليار درهم وإحداث ما يناهز 20649 منصب شغل مرتقب.



تعد جهة الدار البيضاء- سطات القلب الاقتصادي للمملكة وهي المركز الصناعي الأول بالمغرب، حيث إنها تستقطب نحو 66 في المائة من الاستثمارات الصناعية وتساهم بحوالي 50 في المائة من الناتج الداخلي الإجمالي الصناعي الوطني. وفي المجمل تساهم الجهة بحوالي 32.3 في المائة من الناتج الداخلي الإجمالي الوطني.



(إلى حدود سنة 2025 استقبل المركز 115 طلباً لإبرام اتفاقيات استثمار، من شأنها تعبئة استثمارات تناهز 126,6 مليار درهم وإحداث ما يناهز 20649 منصب شغل مرتقب.

وتعكس هذه الأرقام المكانة التي تحتلها جهة الدار البيضاء- سطات في تنزيل الأوراش الاستثمارية الكبرى، كما تؤكد دور الميثاق كآلية لتعزيز قدرة المشاريع الاستثمارية على خلق الثروة وفرص الشغل ودعم التنمية الاقتصادية المستدامة.

وعلاوة على ذلك، عمل المركز الجهوي للاستثمار الدار البيضاء - سطات على تطوير آليات مبتكرة لدعم حاملي المشاريع والمقاولات، من بينها القطب المندمج للمواكبة باعتباره أول فضاء جهوي يجمع مختلف الفاعلين والمؤسسات الحاملة لبرامج الدعم والمواكبة لفائدة المقاولين، إضافة إلى برنامج «قمة» الذي يهدف إلى تعزيز قدرات المقاولات الصغرى وتمكينها من تطوير تنافسياتها وتسريع نموها، بما يسمح لها بالاندماج بشكل أفضل في الدينامية الاقتصادية التي تعرفها الجهة والاستفادة من الفرص التي تتيحها.

ويعكس هذا التوجه حرص المركز على اعتماد مقاربة شمولية تجعل من الاستثمار رافعة للتنمية الاقتصادية، سواء من خلال استقطاب المشاريع الكبرى أو عبر تعزيز قدرات النسيج المقاولاتي المحلي.

صناعية ولوجستية جديدة على مساحة تتجاوز 2000 هكتار على المدى المتوسط، إضافة إلى العرض الحالي الذي يفوق 6000 هكتار من المناطق الصناعية المهيأة.

وتنعكس هذه الدينامية الاستثمارية أيضاً من خلال حصيلة اللجنة الجهوية الموحدة للاستثمار، حيث مكنت المشاريع التي حظيت بالموافقة خلال سنة 2025 من تعبئة استثمارات تناهز 56,6 مليار درهم، مع إحداث ما يناهز 31647 منصب شغل مرتقب. كما يواصل المركز العمل على تحسين نجاعة معالجة الملفات الاستثمارية وتقليص آجال البت فيها، حيث بلغ متوسط مدة دراسة الملفات خلال سنة 2025 نحو 5 أيام فقط، وهو مستوى يقل عن المعدل الوطني.

كما يجسد المركز الجهوي للاستثمار الدار البيضاء - سطات على المستوى التراي التنزيل العملي لمقتضيات ميثاق الاستثمار، من خلال مواكبة المستثمرين وتمكينهم من الاستفادة من مختلف آليات الدعم والتحفيز التي أقرها.

ومنذ دخول القانون الإطار رقم 03.22 بميثاق ميثاق للاستثمار حيز التنفيذ،

في ظل الطلب المتزايد على الاستثمار بجهة الدار البيضاء- سطات، كيف يعمل المركز الجهوي للاستثمار على تهيئة الظروف الملائمة لاستقبال المشاريع الاستثمارية وتسريع إنجازها؟

في إطار المهام المنوطة به بموجب القانون رقم 47.18 المتعلق بإصلاح المراكز الجهوية للاستثمار وإحداث اللجان الجهوية الموحدة للاستثمار، كما تم تغييره وتتميمه بموجب القانون رقم 22.24، يظطلع المركز الجهوي للاستثمار لجهة الدار البيضاء- سطات بدور أساسي في مواكبة الاستثمار وتحسين مناخ الأعمال والتنسيق بين مختلف المندخلين.

فعلى سبيل المثال، تستهلك الجهة ما يقارب 300 هكتار سنوياً من العقار الصناعي، وهو ما يبرز حجم الطلب المتنامي على الاستثمار. ومن أجل مواكبة هذه الدينامية، يساهم المركز الجهوي للاستثمار الدار البيضاء - سطات، إلى جانب مختلف الشركاء من القطاعين العام والخاص، في بلورة رؤية استراتيجية متكاملة تجسدت من خلال خارطة طريق للعقار الصناعي تغطي مختلف أقاليم الجهة.

وقد أفضت هذه الرؤية إلى إبرام مجموعة من الاتفاقيات الرامية إلى إحداث مناطق

خلال سنة 2025، مكنت المشاريع التي حظيت بالموافقة من تعبئة استثمارات تناهز 56,6 مليار درهم، مع إحداث ما يناهز 31647 منصب شغل. ويواصل المركز الجهوي للاستثمار لدار البيضاء - سطات العمل على تحسين نجاعة معالجة الملفات الاستثمارية وتقليص آجال البت فيها، حيث بلغ متوسط مدة دراسة الملفات نحو 5 أيام فقط.

في ظل الدينامية التي تعرفها جهة الدار البيضاء-سطات وما تتيحه الإصلاحات المرتبطة بميثاق الاستثمار وتحسين مناخ الأعمال، ما هي رؤيتكم للمرحلة المقبلة من أجل تعزيز استقطاب الاستثمارات المنتجة والمستدامة وترسيخ مكانة الجهة كوجهة اقتصادية فاعلة على الصعيدين الوطني والدولي؟

تطلق رؤيتنا للمرحلة المقبلة من قناعة راسخة مفادها أن جهة الدار البيضاء-سطات، باعتبارها قاطرة الاقتصاد الوطني، مطالبة بمواصلة ترسيخ نموذج استثماري أكثر إنتاجية واستدامة، يقوم على تثمين مؤهلات مختلف أقاليمها وتعزيز التكامل بينها.

ومن بين أهدافنا الرئيسية مواصلة التنزيل الفعلي لمقتضيات ميثاق الاستثمار على مستوى الجهة في إطار رؤية تقوم على التكامل والتوازن المجالي.

كما نراهن على مواصلة تحسين مناخ الأعمال وتبسيط المساطر ورقمنة الخدمات المقدمة للمستثمرين، فالتنافسية اليوم لا تقاس فقط بجودة البنيات التحتية، بل أيضاً بسرعة وفعالية مواكبة المستثمر. وفي هذا السياق، شكلت منصة

« CRI-INVEST » نموذجاً عملياً لتبسيط ورقمنة مسار الاستثمار، وسواصل تطوير خدمات مبتكرة تستجيب بشكل أفضل لاحتياجات المستثمرين وتوفر لهم تجربة أكثر سلاسة ونجاعة.

ومن بين المشاريع التي تدرج ضمن رقمنة الخدمات الموجهة للمستثمرين، يبرز مشروع إحداث منصة جهوية للذكاء الاقتصادي، التي ترتقب أن تكون الأولى من نوعها، حيث ستجمع مختلف الفاعلين المعنيين بإنتاج وتحليل البيانات والمعلومات من أجل توفير قاعدة متكاملة من المعلومات الإستراتيجية لفائدة المستثمرين بما يمكنهم من اتخاذ قراراتهم الاستثمارية على أسس موضوعية ومعطيات دقيقة وموثوقة.

كما نؤمن بأن تحقيق أهداف برنامج التنمية الترابية يمر عبر مشاريع استثمارية قادرة على دعم الدينامية التنموية المنشودة، ولذلك نحرص على توجيه هذه المشاريع نحو الإسهام الفعلي في تحقيق أهداف هذا البرنامج بما يخدم مختلف المجالات الترابية بالجهة.

**تم إبرام مجموعة من
الاتفاقيات من شأنها إحداث
مناطق صناعية ولوجستية
جديدة، بجهة الدار البيضاء -
سطات، على مساحة تتجاوز 2000
هكتار على المدى المتوسط، إضافة
إلى عرض يفوق 6000 هكتار
من المناطق الصناعية
المهيأة.**

**تستهلك جهة الدار
البيضاء- سطات ما يقارب
300 هكتار سنويا من العقار
الصناعي، وهو ما يبرز حجم
الطلب المتنامي على
الاستثمار بالجهة.**

**كيف تستعد جهة الدار البيضاء-سطات للاستفادة من
الفرص التي يتيحها تنظيم كأس العالم 2030، وما الدور
الذي يضطلع به المركز الجهوي للاستثمار في مواكبة
هذا التحول وتعزيز جاذبية القطاع السياحي؟**

تشكل استضافة المملكة المغربية لكأس العالم لكرة القدم 2030 فرصة استراتيجية لتسريع التنمية الاقتصادية وتعزيز جاذبية جهة الدار البيضاء-سطات، باعتبار الدار البيضاء إحدى المدن المحتضنة لهذه التظاهرة العالمية.

وتعد الجهة من أبرز الوجهات السياحية بالمملكة، حيث استقبلت حوالي 1,1 مليون سائح وسجلت 2,25 مليون ليلة مبيت سنة 2024، مما يعكس تنامي جاذبيتها السياحية والاقتصادية.

كما يعزز هذا الزخم موقع مطار محمد الخامس الدولي، الذي استقبل سنة 2025 ما مجموعه 10 مليون مسافراً، أي ما يعادل حوالي ثلث حركة النقل الجوي الوطنية، مما يؤكد مكانة الجهة كبوابة رئيسية للمغرب نحو الأسواق والسياح الدوليين.

وتكتسي هذه التظاهرة أهمية خاصة لكونها لا تمثل حدثاً رياضياً عابراً، بل رافعة حقيقية لتسريع المشاريع السياحية وتعزيز جودة العرض السياحي بالجهة.

وبفضل ثقة المستثمرين، والمواكبة التي يوفرها المركز الجهوي للاستثمار للدار البيضاء-سطات، والتحفيزات التي أتاحها ميثاق الاستثمار، إلى جانب الجهود التي تبذلها مختلف السلطات والفاعلين، تجاوزت الطاقة الإيوائية بالجهة 18000 غرفة سنة 2024، ومن المرتقب أن تفوق 20500 غرفة في أفق 2030.

كما تؤكد المؤشرات الاستثمارية الدينامية التي يعرفها القطاع السياحي، حيث احتل سنة 2025 المرتبة الثانية من حيث عدد المشاريع التي حظيت بالموافقة بعد القطاع الصناعي، باستثمارات مرتقبة تناهز 2,4 مليار درهم، مع إحداث ما يناهز 2399 منصب شغل مرتقب.

ويندرج هذا التوجه ضمن رؤية استباقية قوامها الاستعداد المبكر وتعبئة مختلف الجهود لضمان نجاح هذا الموعد العالمي وتحويله إلى فرصة لتعزيز تنافسية الجهة على المدى الطويل.



بمناسبة الذكرى السابعة والعشرين لتربع صاحب الجلالة الملك محمد السادس على عرش أسلافه المنعمين

يتشرف الرئيس المدير العام لمجموعة أكديطال، الدكتور رشدي طالب، وكافة أطر وموظفي المجموعة، بأن يرفعوا إلى

صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده،

أسمى آيات التهاني والتبريك، راجين من الله تعالى أن يُديم على جلالته موفور الصحة والعافية،
وأن يُنعم بالسعادة على

صاحب السمو الملكي ولي العهد الأمير مولاي الحسن،
وصاحب السمو الملكي الأمير مولاي رشيد،
وسائر أفراد الأسرة الملكية الشريفة.

كما يجددون لجلالته أصدق عبارات الولاء والإخلاص
والتشبث بالعرش العلوي المجيد.

الاتحاد العام لمقاولات المغرب
يواكب الرؤية الملكية للاستثمار والتصدير نحو آفاق عابرة للحدود

العلوي: قيادة الملك محمد السادس جعلت الاندماج الاقتصادي الإفريقي والدولي للمغرب أولوية استراتيجية

قال نائب رئيس الاتحاد العام لمقاولات المغرب، يوسف العلوي، إن الاتحاد يعمل على تشجيع بروز سلاسل قيمة إفريقية حقيقية من خلال خلق أوجه تكامل بين المقاولات المغربية والإفريقية، حيث تحقق المملكة تصديرا واستثمارا عابرا للحدود، مبرزا أن هذا التوجه يقع في صلب القيادة الرشيدة للملك محمد السادس، حيث جعل الاندماج الاقتصادي الإفريقي والدولي للمغرب أولوية استراتيجية. وتماشيا مع هذا التوجه، أكد العلوي في تصريحات لمجلة "المغرب الاقتصادي" أن البعثات الاقتصادية التي ينظمها الاتحاد لفائدة المقاولات المغربية تتيح فهم مناخ الأعمال في البلد المعني، وتحديد الشركاء، وتطوير مشاريع مشتركة، وبناء شراكات مستدامة. من جهة أخرى، أوضح العلوي أن ميثاق الاستثمار الجديد إصلاحا هيكليا وإيجابيا بشكل عام. فهو لا يقتصر على منح تحفيزات مالية، بل يسعى إلى توجيه الاستثمار نحو الأولويات الاقتصادية للمملكة، وإحداث مناصب شغل مستدامة، وتعزيز الاندماج الصناعي، والتنمية المستدامة، والحد من الفوارق المجالية. وأضاف أن الميثاق يعزز، دون شك، جاذبية المغرب لدى المستثمرين الأجانب.

■ **بصفتكم الاتحاد العام لمقاولات المغرب، ممثل القطاع الخاص، كيف تقيمون ميثاق الاستثمار الجديد والمزايا التي يقترحها؟**

شكل ميثاق الاستثمار الجديد إصلاحا هيكليا وإيجابيا بشكل عام. فهو لا يقتصر على منح تحفيزات مالية، بل يسعى إلى توجيه الاستثمار نحو الأولويات الاقتصادية للمملكة، وإحداث مناصب شغل مستدامة، وتعزيز الاندماج الصناعي، والتنمية المستدامة، والحد من الفوارق المجالية. كما أن إمكانية الجمع بين عدة منح، قد تصل إلى 30% من قيمة الاستثمار المؤهل، تعزز تنافسية العرض المغربي.

وتستجيب المنح الترابية والقطاعية أيضا لانتظار قوي من جانب القطاع الخاص. كما أن النظام المخصص للمقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة، الذي تم إطلاقه في نهاية سنة 2025، يستكمل المنظومة الرئيسية. وهو نظام ما فتى الاتحاد العام لمقاولات المغرب يطالب به،

يوسف العلوي
نائب رئيس الاتحاد
العام لمقاولات
المغرب

تتيح البعثات الاقتصادية التي ينظمها الاتحاد العام لمقاولات المغرب، لفائدة المقاولات المغربية فهم مناخ الأعمال في البلد المعني، وتحديد الشركاء، وتطوير مشاريع مشتركة، وبناء شراكات مستدامة. وهي مقارنة واعدة، بشكل خاص، في قطاعات مثل صناعة السيارات، والنسيج، والصناعات الغذائية، والكهرباء، والطاقة، حيث يتوفر المغرب على خبرة معترف بها، وحيث توجد تكاملات قوية مع الاقتصادات الإفريقية.



■ ما هي الإكراهات التي تعيق انخراط أكبر للمستثمر المحلي وتؤخر بلوغ هدف رفع حصة الاستثمار الخاص إلى ثلثي الاستثمار الإجمالي؟

تعد التحفيزات المالية مهمة، لكنها لا تكفي وحدها لتحفيز الاستثمار. فالمقولة المغربية، ولا سيما المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة، ما تزال تواجه مجموعة من الإكراهات التي تزيد من كلفة المشاريع ومدتها ومستوى المخاطر المرتبطة بها.

ويتعلق الأمر أساساً بتعقيد المساطر الإدارية، وصعوبة الولوج إلى العقار، وطول آجال الحصول على التراخيص، وصعوبة الولوج إلى التمويل. ويضاف إلى ذلك ارتفاع كلفة الخدمات اللوجستية، وصعوبة استقطاب الكفاءات المناسبة، وآجال الأداء التي تضعف السيولة المالية للمقاولات. بالنسبة للمقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة، قد تكون هذه العراقيل حاسمة.

لذلك، ينبغي أن ننقل من منطق التحفيز إلى منطق حقيقي لتيسير فعل الاستثمار. كما أن رفع مساهمة القطاع الخاص إلى ثلثي الاستثمار الإجمالي يقتضي ضمان مسار استثماري أكثر بساطة وسرعة وقابلية للتوقع.

■ كيف ينظر الاتحاد إلى مستوى جاهزية الجهات (خارج محور طنجة-الرباط-الدار البيضاء) لاستقبال الاستثمارات؟ وما هي الاحتياجات اللازمة لتحسين البنيات التحتية والخدمات اللوجستية لمواكبة «المنح الترابية والقطاعية» التي جاء بها ميثاق الاستثمار الجديد؟

لا يزال مستوى جاهزية الجهات متفاوتا. فعدة جهات تتوفر على مؤهلات اقتصادية كبيرة، غير أن هذه المؤهلات لا تتحول دائما إلى عرض استثماري جاهز للتنفيذ بشكل فوري.

وتعد المنحة الترابية المنصوص عليها في ميثاق الاستثمار إشارة مالية مهمة، لكنها لا يمكن أن تعوض بشكل دائم غياب العقار المهيأ، أو الربط اللوجستيكي، أو الكفاءات، أو الخدمات الإدارية الفعالة.

ويتعين على كل جهة أن تبني عرضا استثماريا واضحا يركز على مواردها، وسلاسلها الإنتاجية، ومزاياها التنافسية. كما ينبغي أن تتوفر على محفظة مشاريع قابلة للتمويل، وعلى مخاطبين قادرين على مواكبة المستثمر منذ اتخاذ القرار إلى غاية دخول المشروع حيز التنفيذ.

ويسعى الاتحاد العام لمقاولات المغرب إلى تعزيز دور تمثيلاتها الجهوية حتى تصبح واجهات حقيقية بين المستثمرين، والمقاولات المحلية، والسلطات العمومية. كما ينبغي أن نواصل الترافع بشأن التهيئة الترابية الضرورية لظهور أنشطة اقتصادية جديدة.



■ هل تعتقدون أن هذا الميثاق سيساهم في تسريع استقطاب الاستثمارات الأجنبية وتعزيز دينامية الاستثمار الوطني الخاص؟ وكيف ينخرط الاتحاد في هذه الدينامية؟

يعزز الميثاق، دون شك، جاذبية المغرب لدى المستثمرين الأجانب، من خلال توفير مزيد من الوضوح والاستقرار والشفافية فيما يتعلق بآليات الدعم. كما يحفز الاستثمار الوطني، حيث لدينا أهداف طموحة، من بينها رفع حصة القطاع الخاص من الاستثمار من الثلث إلى الثلثين.

ولا يتمثل التحدي فقط في استقطاب مشاريع جديدة، بل أيضا في تشجيع المقاولات القائمة على إعادة الاستثمار، وزيادة قدراتها الإنتاجية، والارتقاء بأنشطتها.

وينخرط الاتحاد العامة لمقاولات المغرب في هذه الدينامية من خلال التعريف الواسع بهذا النظام لدى أعضائه في الجهات الاثني عشرة للمملكة، ولدى الفيدراليات القطاعية. كما نعبئ شبكتنا من أجل تحديد المشاريع وتقريب المستثمرين من المنظومات الاقتصادية المحلية.

”

تستجيب المنح الترابية والقطاعية، التي أقرها ميثاق الاستثمار، لانتظار قوي من جانب القطاع الخاص. كما أن النظام المخصص للمقاولات الصغيرة جداً والصغرى والمتوسطة، الذي تم إطلاقه في نهاية سنة 2025، يستكمل المنظومة الرئيسية. وهو نظام ما فتئ الاتحاد العام لمقاولات المغرب يطالب به، ونحن راضون بدخوله حيز التنفيذ.

تشير أرقام الصادرات المغربية إلى أن نحو 80٪ من الصادرات تهيمن عليها المقاولات الكبرى، في حين لا يزال عدد المقاولات المغربية التي تصدر بانتظام دون المستوى المنشود. ما هي الإكراهات التي تمنع المقاولات الصغيرة من التصدير؟ وما هي خطة العمل المشتركة مع باقي المتدخلين لتجاوز هذا الوضع؟

بالنسبة للمقاولات الصغيرة، لا يزال التصدير ينظر إليه غالباً باعتباره مساراً معقداً ومكلفاً. وتتمثل أبرز الإكراهات في الولوج إلى المعلومات المتعلقة بالأسواق، والامتثال للمعايير، وتمويل عمليات الاستكشاف، والتأمين على الصادرات، والخدمات اللوجستية، والعثور على شركاء موثوقين. ورغم أن العديد من المقاولات الصغيرة جداً والصغرى والمتوسطة تتوفر على منتجات تنافسية، فإنها لا تمتلك الكفاءات أو الإمكانيات اللازمة لدخول سوق أجنبية بمفردها.

لذلك، ينبغي أن نحول التصدير إلى مسار يحظى بالمواكبة. وهنا يدعو الاتحاد العام لمقاولات المغرب إلى توفير ذكاء اقتصادي قطاعي، وتمويل ملائم، ومواكبة في مجال المطابقة للمعايير، بالإضافة إلى خدمات الربط بين الفاعلين، وهي خدمات يمكن أن يتولاها الاتحاد ومجالس الأعمال التابعة لها.

كما يمكن للمقاولات المغربية الكبرى أن تؤدي دور الحاضن لفائدة مورديها. ويجب أن يكون هدفنا هو مضاعفة عدد المصدرين المنتظمين، وليس فقط زيادة حجم الصادرات التي يحققها الفاعلون الراسخون.

يعتمد الاتحاد دينامية قوية نحو إفريقيا. كيف يمكن للمقاولات المغربية المتوسطة أن تستفيد عملياً من البعثات الاقتصادية التي ينظمها الاتحاد لتحويلها إلى عقود تصدير واستثمار عابرة للحدود؟

في ظل القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، جعل الاندماج الاقتصادي الإفريقي والدولي للمغرب أولوية استراتيجية. وفي هذا السياق، يعمل الاتحاد العام لمقاولات المغرب على تشجيع بروز سلاسل قيمة إفريقية حقيقية من خلال خلق أوجه تكامل بين المقاولات المغربية والإفريقية.

وتتيح البعثات الاقتصادية التي ننظمها لفائدة المقاولات المغربية فهم مناخ الأعمال في البلد المعني، وتحديد الشركاء، وتطوير مشاريع مشتركة، وبناء شراكات مستدامة. وهي مقارنة واعدة بشكل خاص في قطاعات مثل صناعة السيارات، والنسيج، والصناعات الغذائية، والكهرباء، والطاقت، حيث يتوفر المغرب على خبرة معترف بها، وحيث توجد تكاملات قوية مع الاقتصادات الإفريقية.

والهدف هو الإنتاج والاستثمار وخلق المزيد من القيمة بشكل مشترك، من أجل قارة إفريقية أكثر اندماجاً وأكثر تنافسية.

“

يعزز ميثاق الاستثمار جاذبية المغرب لدى المستثمرين الأجانب، من خلال توفير مزيد من الوضوح والاستقرار والشفافية فيما يتعلق بآليات الدعم. كما يحفز الاستثمار الوطني، حيث لدينا أهداف طموحة، من بينها رفع حصة القطاع الخاص من الاستثمار من الثلث إلى الثلثين.

”



ينبغي أن نحول التصدير إلى مسار يحظى بالمواكبة. وهنا يدعو الاتحاد العام لمقاولات المغرب إلى توفير ذكاء اقتصادي قطاعي، وتمويل ملائم ومواكبة في مجال المطابقة للمعايير. بالإضافة إلى خدمات الربط بين الفاعلين، وهي خدمات يمكن أن يتولاها الاتحاد ومجالس الأعمال التابعة لها.

”

كما أن إحداث الجمعية المهنية متعددة القطاعات للتنقل الكهربائي من طرف قطاع صناعة السيارات وفيدرالية الكهرباء والإلكترونيات والطاقات المتجددة، يجسد هذه الإرادة الرامية إلى توحيد مختلف الفاعلين الصناعيين حول استراتيجية مشتركة، بما يمكن المقاولات المغربية العاملة في سلاسل القيمة التقليدية من إنجاح انتقالها نحو سلاسل القيمة الجديدة للتنقل المستدام، سواء على المستوى التكنولوجي أو على مستوى المنظومة البيئية والصناعية الداعمة.

يواجه النسيج المقاولاتي الوطني تحدي الانتقال نحو المركبات الكهربائية، وصناعة البطاريات، والطاقات النظيفة. ما هي برامج التأهيل والتحديث التي يقودها الاتحاد لمواكبة المقاولات المغربية العاملة في صناعة مكونات السيارات التقليدية، وضمان انتقالها إلى هذه المنظومة الجديدة؟

يشهد قطاع المركبات الكهربائية تحولا يفرض تطورا عميقا في النسيج الصناعي الوطني، لكنه يشكل قبل كل شيء فرصة حقيقية للارتقاء بالصناعة والانتقال بها إلى مستويات أعلى من القيمة المضافة. ويواكب الاتحاد العام لمقاولات المغرب هذا التحول بشراكة مع وزارة الصناعة والفيديريات المهنية المعنية.

وفي إطار الفيدرالية المغربية لصناعة السيارات، تم إحداث لجنة خاصة بالمركبات الكهربائية بهدف تحديد المهن التي تعرف تحولات، واستشراف الاحتياجات المستقبلية من الكفاءات، واقتراح برامج للتأهيل، والتقييس، وتعزيز الإدماج المحلي.

وبالموازاة مع ذلك، تنجز أعمال مشتركة مع فيدرالية الكهرباء والإلكترونيات والطاقات المتجددة، والفيدرالية المغربية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وترحيل الخدمات، إلى جانب منظومات صناعية أخرى، من أجل تطوير مقاربة شمولية تغطي مجالات الإلكترونيات، والتحول الرقمي، والبنيات التحتية الخاصة بشحن المركبات، وقطاع الطاقة. كما يتم العمل، بالتعاون مع المعهد المغربي للتقييس، على إعداد واعتماد المعايير اللازمة لملاءمة المنظومة المغربية مع المعايير الدولية.





بمناسبة عيد العرش المجيد،
الذي يخلد هذه السنة الذكرى السابعة والعشرين لتربع
صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله
على عرش أسلافه الميامين،
يتشرف المدير العام لصندوق الإيداع والتدبير أن يتقدم،
باسمه وباسم مستخدمي المجموعة
بأحر التهاني وأخلص المتمنيات، راجيا من الله تعالى أن يعيد هذه الذكرى الغالية
بموفور الصحة والسعادة
على جلالة الملك أطل الله في عمره
وعلى صاحب السمو الملكي ولي العهد الأمير مولاي الحسن
وصاحب السمو الملكي الأمير الجليل مولاي رشيد
وعلى كافة أفراد الأسرة الملكية الشريفة.



صندوق الإيداع والتدبير
+٩٥٥ ٥ ٥٥٥ ٨ ٥٥٥ ٨٨٨
CAISSE DE DÉPÔT ET DE GESTION

كرست مكانتها كأحدى الوجهات الاستثمارية الأكثر تنافسية بالمغرب

اقتصاد متنوع ومتكامل يرقى بجهة سوس ماسة إلى منطقة واعدة
تعزز القدرة التصديرية للمملكة



أكدت المديرية العامة للمركز الجهوي للاستثمار – سوس ماسة، كنزة كصيب، إن جهة سوس ماسة تتميز بقاعدة اقتصادية متكاملة ومتنوعة، تجمع بين المؤهلات الفلاحية والبحرية والصناعية والخدماتية، مما يجعلها إحدى أهم الجهات المساهمة في تعزيز القدرة التصديرية للمملكة وترسيخ تنافسياتها الاقتصادية، انسجاماً مع الرؤية الملكية السامية الرامية إلى إرساء نموذج تنموي قائم على الاستثمار المنتج وخلف القيمة المضافة.

كنزة كصيب
المديرة العامة للمركز
الجهوي للاستثمار
سوس ماسة

مجموعات وطنية ودولية، فضلاً عن الإمكانيات الكبيرة التي تزخر بها في مجال الطاقات المتجددة، بفضل ارتفاع معدلات التشميس واحتضانها لمشاريع استراتيجية، من بينها مشروع "نور طاطا" ضمن برنامج نور أطلس. ولا تكتمل صورة المؤهلات الاقتصادية للجهة دون الإشارة إلى القطاع السياحي، الذي يحتل مكانة متقدمة على الصعيد الوطني، بفضل وجهات رائدة مثل أكادير وتغازوت باي، وما توفره من بنية استقبال وخدمات ذات معايير دولية. وبفضل هذا التنوع القطاعي، وما يواكبه من مشاريع استثمارية مهيكلّة، تواصل جهة سوس ماسة ترسيخ مكانتها كقطب اقتصادي وتصديري استراتيجي، قادر على استقطاب الاستثمارات الوطنية والدولية والمساهمة بفعالية في تحقيق أهداف السيادة الاقتصادية والتنمية المستدامة للمملكة.

البحرية، بما يعزز تنوع العرض التصديري للجهة. وعلى المستوى الصناعي، تشهد جهة سوس ماسة تطوراً متواصلاً في قطاعات الصناعات الغذائية والكيميائية ومواد البناء، مع انفتاح متزايد على الصناعات ذات القيمة المضافة العالية، وفي مقدمتها صناعة مكونات السيارات، التي تجسدها استثمارات دولية كاستثمار مجموعة Leoni بالمنطقة الصناعية للتسريع الصناعي، إلى جانب بروز قطاع ترحيل الخدمات كأحد القطاعات الواعدة. كما تعزز البنية اللوجستية للجهة جاذبيتها الاستثمارية، خاصة بعد الشروع في تشغيل الشطر الأول من المنطقة اللوجستية بالقلعة، مما يساهم في تحسين انسيابية سلاسل الإمداد وربط النسيج الإنتاجي بالأسواق الوطنية والدولية. وتتوفر الجهة كذلك على مؤهلات مهمة في المجال المنجمي، خاصة بالأقاليم الجنوبية، حيث تشهد المنطقة بروز مشاريع استثمارية مهيكلّة تقودها

ما طبيعة المشاريع الاستثمارية والتصديرية التي تحتضنها الجهة؟

تعد الفلاحة والصناعات الغذائية الركيزة الأساسية لهذا النسيج الاقتصادي، حيث تصدر الجهة الإنتاج الوطني وتساهم بحصة وازنة من صادرات الخضر المبكرة والحوامض، مستفيدة من منظومة فلاحية متطورة وسلاسل إنتاج وتثمين ذات قدرة تنافسية عالية في الأسواق الدولية. كما يشكل قطاع الصيد البحري وتثمين منتجات البحر أحد الأعمدة الاستراتيجية لاقتصاد الجهة، مستنداً إلى واجهة بحرية تمتد على حوالي 180 كيلومتراً، وإلى بنية صناعية متخصصة يتقدمها قطب هاليوبوليس، الذي أضفى منصة صناعية ولوجستية موجهة نحو التصدير. وفي السياق نفسه، تعرف تربية الأحياء المائية دينامية متسارعة في إطار الاقتصاد الأزرق، من خلال مشاريع مهيكلّة لتربية المحار والطحالب البحرية تشرف عليها الوكالة الوطنية لتنمية تربية الأحياء



الاستثمار داخل المركز الجهوي للاستثمار، بما يعزز ثقة المستثمرين ويرفع من نجاعة مواكبة مشاريعهم. ويضاف إلى كل ذلك ما تتميز به جهة سوس ماسة من جودة العيش، واستقرار اجتماعي، ومناخ معتدل، وهي عوامل أصبحت تحظى بأهمية متزايدة في القرارات الاستثمارية، لاسيما بالنسبة للمستثمرين الاجانب الباحثين عن بيئة تجمع بين التنافسية الاقتصادية وجودة الحياة. وبفضل هذا التكامل بين الموقع الاستراتيجي، والبنات التحتية، والعقار الاقتصادي، والكفاءات البشرية، ومناخ الأعمال، تركز جهة سوس ماسة مكانتها كإحدى الوجهات الاستثمارية الأكثر تنافسية بالمملكة، وقادرة على استقطاب مشاريع ذات قيمة مضافة عالية، بما ينسجم مع التوجهات الوطنية الرامية إلى تعزيز الاستثمار المنتج والرفع من تنافسية الاقتصاد الوطني.

ومن بين عوامل الجذب المتنامية أيضاً، المؤهلات التي تزخر بها الجهة في مجال الطاقات المتجددة، ولاسيما الطاقة الشمسية، وهو ما ينسجم مع التوجهات العالمية نحو الاستثمار المسؤول والاقتصاد منخفض الكربون، ويوفر للصناعات كثيفة الاستهلاك للطاقة فرصاً لتعزيز تنافسيتها والامتثال للمعايير البيئية الدولية. كما يشكل الرأس المال البشري ركيزة أساسية في المنظومة الاستثمارية للجهة، بفضل ما توفره جامعة ابن زهر ومدينة المهن والكفاءات من تكوين وتأهيل يستجيب لحاجيات القطاعات الإنتاجية الواعدة، ويسهم في توفير كفاءات مؤهلة لمواكبة المشاريع الاستثمارية. ولا تقتصر جاذبية الجهة على المقومات المادية، بل تمتد إلى جودة مناخ الأعمال، في ظل الإصلاحات التي شهدتها الإطار القانوني والمؤسساتي للاستثمار، وما يواكبها من تبسيط للمساطر الإدارية وتسريع معالجة ملفات

ما العوامل الجاذبة التي تتوفر عليها الجهة لاستقطاب الاستثمارات وطنياً أو دولياً؟

ترتكز جاذبية جهة سوس ماسة على منظومة متكاملة من المقومات التنافسية، تجعل منها وجهة استثمارية واعدة على المستويين الوطني والدولي، بفضل تكامل عناصر الموقع، والبنية التحتية، والرأس مال البشري، وجودة مناخ الأعمال.

ويُعد الموقع الجغرافي للجهة أحد أبرز عناصر هذه الجاذبية، باعتبارها حلقة وصل استراتيجية بين شمال المملكة وجنوبها، وبوابة طبيعية نحو الأسواق الأوروبية والإفريقية، مما يمنح المستثمرين إمكانات واسعة للولوج إلى أسواق ذات امتداد إقليمي ودولي.

وتعزز هذه المكانة شبكة متطورة من البنيات التحتية، تضم ميناء أكادير التجاري وميناء الصيد البحري، ومطار أكادير المسيرة الدولي، وشبكة طرقية وطرق سيارة تربط الجهة بمختلف الأقطاب الاقتصادية للمملكة. كما يشكل انطلاق استغلال الشطر الأول من المنطقة اللوجستية بالقلعة خطوة نوعية نحو تعزيز تنافسية سلاسل الإمداد، من خلال تحسين الخدمات اللوجستية وتقليل آجال وتكاليف نقل السلع. وتوفر الجهة كذلك عرضاً عقارياً اقتصادياً متنوعاً ومهيكلًا، يضم المنطقة الصناعية المندمجة بأكادير، ومنطقة التسريع الصناعي، إلى جانب أقطاب متخصصة مثل أكروبول سوس ماسة للصناعات الغذائية وهاليوبوليس للصناعات المرتبطة بالاقتصاد البحري، مما يتيح للمستثمرين فضاءات جاهزة لاحتضان مشاريعهم وفق خصوصية كل قطاع.

تشهد جهة سوس ماسة تطوراً متواصلاً في قطاعات الصناعات الغذائية والكيميائية ومواد البناء، مع انفتاح متزايد على الصناعات ذات القيمة المضافة العالية. وفي مقدمتها صناعة مكونات السيارات، التي تجسدها استثمارات دولية كاستثمار مجموعة Leoni بالمنطقة الصناعية للتسريع الصناعي، إلى جانب بروز قطاع ترحيل الخدمات كأحد القطاعات الواعدة.

وهاليوبوليس، بيئة ملائمة لاستقطاب استثمارات موجهة نحو التصنيع والتصدير، بما يعزز اندماج الجهة في سلاسل القيمة العالمية.

وفي المقابل، تشهد الجهة بداية تحول نوعي نحو استقطاب المهن العالمية للمغرب، انسجاماً مع التوجهات الوطنية الرامية إلى تنويع القاعدة الصناعية. ويبرز قطاع صناعة مكونات السيارات باعتباره أحد أبرز المؤشرات على هذا التحول، من خلال استثمارات صناعية دولية، من بينها مشروع مجموعة Leoni بمنطقة التسريع الصناعي، الذي يؤكد قدرة الجهة على احتضان صناعات تعتمد على التكنولوجيا واليد العاملة المؤهلة.

كما يسجل قطاع ترحيل الخدمات (Offshoring) مؤشرات نمو إيجابية، مدعوماً بتطور الكفاءات المحلية وتحسن البنية الرقمية، في حين تواصل الجهة تهيئة شروط استقطاب صناعات استراتيجية أخرى، وفي مقدمتها صناعة الطيران، عبر تطوير العرض العقاري الصناعي، وتعزيز منظومة التكوين، وتحسين جاذبية مناخ الاستثمار.

وفي تقديرنا، فإن الرهان الحقيقي لا يكمن في تعويض القطاعات التقليدية بقطاعات جديدة، وإنما في تحقيق التكامل بينهما. فالصناعات الغذائية ستظل تمثل ركيزة أساسية للاقتصاد الجهوي، في حين تشكل المهن الصناعية الجديدة فرصة لتنويع النسيج الإنتاجي، ورفع المحتوى التكنولوجي للاستثمارات، وخلق فرص شغل مؤهلة تستجيب لتطلعات الشباب.

ومن هذا المنطلق، فإن جهة سوس ماسة تمتلك اليوم من المؤهلات ما يمكنها من الجمع بين اقتصاد يركز على ثمين موارده الطبيعية، واقتصاد صناعي حديث مفتوح على سلاسل الإنتاج العالمية، وهو ما ينسجم مع الرؤية الوطنية الرامية إلى بناء نموذج تنموي أكثر تنافسية واستدامة.

لا تقتصر جاذبية الجهة على المقومات المادية، بل تمتد إلى جودة مناخ الأعمال، في ظل الإصلاحات التي شهدتها الإطار القانوني والمؤسسي للاستثمار، وما يواكبها من تبسيط للمساطر الإدارية وتسريع معالجة ملفات الاستثمار داخل المركز الجهوي للاستثمار، بما يعزز ثقة المستثمرين ويرفع من نجاعة مواكبة مشاريعهم.

كيف ترون دينامية ووتيرة استثمارات الصناعات الغذائية واستثمارات المهن الجديدة بالجهة - حسب خصوصيات الجهة؟

تعرف جهة سوس ماسة دينامية استثمارية متوازنة تقوم على مسارين متكاملين من خلال تعزيز القطاعات التي تمتلك فيها الجهة مزايا تنافسية راسخة، والانفتاح التدريجي على القطاعات الصناعية الجديدة ذات القيمة المضافة العالية.

ففيما يتعلق بالصناعات الغذائية، يظل هذا القطاع أحد أهم ركائز الاقتصاد الجهوي، باعتباره امتداداً طبيعياً للمؤهلات الفلاحية والبحرية التي تزخر بها الجهة. فوفرة المواد الأولية، من خضر وفواكه ومنتجات بحرية، تتيح فرصاً كبيرة لتطوير أنشطة التحويل والتممين، ورفع من القيمة المضافة المحلية، وتعزيز القدرة التنافسية للمنتجات المغربية في الأسواق الدولية. كما توفر الأقطاب الصناعية المتخصصة، وفي مقدمتها أكروبول سوس ماسة

ما نسبة المشاريع المنجزة أو في طور الإنجاز بالجهة وما قيمتها المضافة على مستوى فرص الشغل والنمو الاقتصادي؟

تعكس المؤشرات المسجلة خلال سنة 2025 الدينامية الاستثمارية المتصاعدة التي تعرفها جهة سوس ماسة، والتي تؤكد تنامي ثقة المستثمرين في مؤهلات الجهة وفي جاذبية مناخ الأعمال بها. فقد صادقت اللجنة الجهوية الموحدة للاستثمار على مشاريع استثمارية بغلاف مالي إجمالي بلغ 17,35 مليار درهم، مسجلة بذلك نمواً تجاوز 35 في المائة مقارنة بالسنة السابقة، مع توقع إحداث ما يزيد عن 19000 ألف منصب شغل مباشر وقار، بزيادة تناهز 94 في المائة.

وبالتوازي مع ذلك، واصل المركز الجهوي للاستثمار مواكبة النسيج المقاولاتي، حيث استفادت خلال السنة نفسها 2394 مقالة صغيرة جداً وصغرى ومتوسطة من خدمات المواكبة والتأطير في مختلف مراحل إحداثها وتطوير أنشطتها، بما يعكس الأهمية التي يوليها المركز لدعم الاستثمار بمختلف مكوناته، سواء تعلق الأمر بالمشاريع الكبرى أو بالمقاولات التي تشكل العمود الفقري للاقتصاد الجهوي.

أما بخصوص إنجاز المشاريع، فإنها توجد في مراحل متفاوتة بحسب طبيعتها وحجمها، إذ دخل عدد منها مرحلة الاستغلال الفعلي، فيما يواصل عدد آخر مراحل الإنجاز وفق الجداول الزمنية والتعاقدية المحددة. ويظل هذا الأمر طبيعياً خاصة بالنسبة للمشاريع الصناعية، التي تتطلب فترات زمنية تمتد على عدة سنوات لاستكمال أشغال التهيئة والبناء والتركيب والتشغيل قبل بلوغ طاقتها الإنتاجية الكاملة.

ولا تُقاس القيمة المضافة لهذه المشاريع فقط بحجم الاستثمارات أو بعدد مناصب الشغل المعلن عنها، وإنما أيضاً بقدرتها على إحداث أثر اقتصادي هيكلي ومستدام، من خلال تنمية سلاسل القيمة المحلية، وتشجيع نقل التكنولوجيا والخبرات، ورفع تنافسية المقاولات الوطنية، وتعزيز الصادرات، فضلاً عن تنشيط قطاعات موازية كالنقل واللوجستيك والخدمات.

ومن هذا المنطلق، فإن المشاريع الاستثمارية المصادق عليها تمثل رصيماً استراتيجياً لتنمية الجهة، حيث يرتقب أن تعكس آثارها تدريجياً على النمو الاقتصادي، وتحسين جاذبية المجال الترابي، وخلق فرص شغل مستدامة، بما ينسجم مع التوجيهات الملكية السامية الرامية إلى جعل الاستثمار المنتج رافعة للتنمية المحلية وتحقيق العدالة الاقتصادية والاجتماعية.



تعكس المؤشرات المسجلة خلال سنة 2025 الدينامية الاستثمارية المتصاعدة التي تعرفها جهة سوس ماسة. فقد صادقت اللجنة الجهوية الموحدة للاستثمار على مشاريع استثمارية بغلاف مالي إجمالي بلغ 17,35 مليار درهم، مسجلة بذلك نمواً تجاوز 35 في المائة مقارنة بالسنة السابقة، مع توقع إحداث ما يزيد عن 19000 ألف منصب شغل مباشر وقار، بزيادة تناهز 94 في المائة



ما هي دعائمات وروافع تطوير منظومة الصناعات الموطنة بالجهة -الصناعات الغذائية وصناعة الطيران والسيارات وترحيل الخدمات- ؟

يقوم تطوير منظومة الصناعات الموطنة بجهة سوس ماسة على رؤية متكاملة تعتبر أن جاذبية الاستثمار الصناعي لا تُبنى على عامل واحد، وإنما على تكامل منظومة تشمل العقار الاقتصادي، واللوجستيك، والرأسمال البشري، والابتكار، ومناخ الأعمال.

وتشكل البنية العقارية الصناعية أولى هذه الدعائم، من خلال توفر الجهة على مناطق صناعية مهيكلّة تستجيب لمتطلبات المستثمرين، وفي مقدمتها المنطقة الصناعية المندمجة بأكادير، ومنطقة التسريع الصناعي، إلى جانب الأقطاب المتخصصة مثل أكروبول سوس ماسة وهاليوبوليس، التي تتيح فضاءات مجهزة تستجيب لخصوصيات كل نشاط اقتصادي وتوفر بيئة ملائمة لتطوير المشاريع الصناعية. وتأتي المنظومة اللوجستية لتشكل رافعة مكملة لهذا العرض، حيث يعزز تشغيل المنطقة

ومدينة الابتكار، بما يعزز نقل التكنولوجيا وتشجيع الابتكار وربط البحث العلمي بحاجيات المقاولات.

ولا يكتمل هذا المسار دون الاستفادة من الإصلاحات التي شهدها الإطار القانوني والمؤسسي للاستثمار، وفي مقدمتها الميثاق الجديد للاستثمار، الذي يوفر منظومة متكاملة من التحفيزات الموجهة نحو المشاريع ذات الأثر الاقتصادي والاجتماعي، ويساهم في تعزيز تنافسية الجهة وقدرتها على استقطاب الاستثمارات الصناعية النوعية.

وفي تقديرنا، فإن التحدي في المرحلة المقبلة لم يعد يقتصر على استقطاب الاستثمارات، بل أصبح يتمثل في ترسيخها داخل النسيج الاقتصادي الجهوي، عبر تعزيز اندماجها في سلاسل القيمة الوطنية والدولية، وتشجيع ظهور منظومة متكاملة من الموردين والمناولين والخدمات الصناعية، بما يرفع من نسبة الإدماج المحلي ويضمن استدامة الاستثمار وتعزيز أثره على التشغيل والتنمية الاقتصادية.

اللوجستية بالقلعة، إلى جانب ميناء أكادير ومطار أكادير المسيرة وشبكة الطرق الوطنية، تنافسية المقاولات الصناعية من خلال تحسين انسيابية سلاسل التموين والتوزيع، وتقليص الكلفة والأجال اللوجستية، وهو عنصر أصبح حاسماً في اختيار مواقع الاستثمار.

ويعد الرأسمال البشري بدوره أحد أهم عوامل نجاح الصناعات الموطنة، بفضل منظومة للتكوين والتأهيل تجمع بين جامعة ابن زهر ومدينة المهن والكفاءات ومؤسسات التكوين المهني، بما يضمن توفير كفاءات تستجيب لاحتياجات القطاعات الصناعية الحالية والمستقبلية، سواء في الصناعات الغذائية أو صناعة مكونات السيارات أو ترحيل الخدمات، مع تهيئة الأرضية اللازمة لاستقطاب صناعات متقدمة، وفي مقدمتها صناعة الطيران.

كما يشكل الابتكار والبحث والتطوير دعامة أساسية للارتقاء بالقيمة المضافة الصناعية، من خلال ما توفره الجهة من فضاءات لدعم المقاولات المبتكرة، وفي مقدمتها التكنوبارك

المتدخلين، بما يساهم في توفير بيئة استثمارية أكثر نجاعة ووضوحاً. ونعتقد أن الرهان المستقبلي لا يكمن فقط في تعزيز منظومة التحفيز، وإنما أيضاً بقدرة على توفير شروط إنجاز المشروع في أفضل الآجال والظروف. ومن هذا المنطلق، تبرز مجموعة من التحديات المرتبطة أساساً بتعبئة العقار الاقتصادي المهيأ، ومواكبة الطلب المتزايد على المناطق الصناعية، وتعزيز ملائمة التكوين مع التحولات المتسارعة التي تعرفها المهن الصناعية الجديدة، فضلاً عن تسهيل ولوج بعض فئات المقاولات إلى التمويل. وفي هذا السياق، يضطلع المركز الجهوي للاستثمار، بتنسيق وثيق مع مختلف شركائه المؤسساتيين، بدور محوري في مواكبة المستثمرين، من خلال العمل على تيسير الولوج إلى العقار الاقتصادي، وتبسيط المساطر، وتحسين التنسيق بين مختلف

خاصة بمواكبة المقاولات الصغرى والمتوسطة، ودعم المشاريع الاستراتيجية ذات الأثر الهيكلي، بما يعزز تنافسية جهة سوس ماسة ويرسخ مكانتها كوجهة جاذبة للاستثمار المنتج. غير أن تنافسية المجال الترابي لا تُقاس فقط بحجم التحفيز المالي، وإنما أيضاً بقدرة على توفير شروط إنجاز المشروع في أفضل الآجال والظروف. ومن هذا المنطلق، تبرز مجموعة من التحديات المرتبطة أساساً بتعبئة العقار الاقتصادي المهيأ، ومواكبة الطلب المتزايد على المناطق الصناعية، وتعزيز ملائمة التكوين مع التحولات المتسارعة التي تعرفها المهن الصناعية الجديدة، فضلاً عن تسهيل ولوج بعض فئات المقاولات إلى التمويل. وفي هذا السياق، يضطلع المركز الجهوي للاستثمار، بتنسيق وثيق مع مختلف شركائه المؤسساتيين، بدور محوري في مواكبة المستثمرين، من خلال العمل على تيسير الولوج إلى العقار الاقتصادي، وتبسيط المساطر، وتحسين التنسيق بين مختلف

يسجل قطاع ترحيل الخدمات (Offshoring) مؤشرات نمو إيجابية، مدعوماً بتطور الكفاءات المحلية وتحسن البنية الرقمية. في حين تواصل الجهة تهيئة شروط استقطاب صناعات استراتيجية أخرى. وفي مقدمتها صناعة الطيران. عبر تطوير العرض العقاري الصناعي، وتعزيز منظومة التكوين. وتحسين جاذبية مناخ الاستثمار.

ما هي إكراهات وتحفيزات الاستثمار في هذه الصناعات بالجهة - المنح الترابية والقطاعية المرتبطة بميثاق الاستثمار وكذا الوعاء العقاري على سبيل المثال؟

تستفيد جهة سوس ماسة من منظومة متكاملة لتحفيز الاستثمار، تركز على الإصلاحات التي عرفها الإطار القانوني والمؤسسي للاستثمار بالمملكة كما ذكرنا سابقاً، وفي مقدمتها الميثاق الجديد للاستثمار، الذي اعتمد مقاربة جديدة تقوم على توجيه التحفيز نحو المشاريع ذات الأثر الاقتصادي والاجتماعي، بما يعزز تنافسية المجالات الترابية ويشجع الاستثمار المنتج. وفي هذا الإطار، يتيح الميثاق الجديد للاستثمار للمشاريع الصناعية المؤهلة الاستفادة من منظومة دعم قد تصل، وفق الشروط القانونية، إلى 30 في المائة من قيمة الاستثمار، وتتوزع بين منحة أساسية، ومنح ترابية تراعي خصوصيات المجالات، ومنح قطاعية موجهة للقطاعات ذات الأولوية، إلى جانب منح إضافية تشجع على إحداث فرص الشغل، وتعزيز الإدماج المحلي، واعتماد مبادئ التنمية المستدامة، وتطوير المهن المستقبلية.

وتعزز هذه المنظومة بالبرامج التحفيزية التي يضعها مجلس جهة سوس ماسة، والتي تشمل المساهمة في تمويل اقتناء الوعاء العقاري والتجهيزات والمعدات، إضافة إلى منح مخصصة لدعم المشاريع التي تُحدث مناصب شغل قارة ومستدامة، وذلك وفق الشروط والضوابط المعتمدة. وتساهم هذه الآليات في تخفيف الكلفة الاستثمارية، وتحفيز إنجاز المشاريع الإنتاجية ذات القيمة المضافة، وتعزيز أثرها الاقتصادي والاجتماعي على مستوى الجهة. ويستفيد المستثمرون أيضاً من مجموعة من الامتيازات الجبائية والجمركية، إلى جانب آليات



يعد الرأس المال البشري بدوره أحد أهم عوامل نجاح الصناعات الموطنة، بفضل منظومة للتكوين والتأهيل تجمع بين جامعة ابن زهر ومدينة المهن والكفاءات ومؤسسات التكوين المهني، بما يضمن توفير كفاءات تستجيب لاحتياجات القطاعات الصناعية الحالية والمستقبلية. سواء في الصناعات الغذائية أو صناعة مكونات السيارات أو ترحيل الخدمات، مع تهيئة الأرضية اللازمة لاستقطاب صناعات متقدمة، وفي مقدمتها صناعة الطيران.



كيف يواكب المركز الجهوي للاستثمار الفاعلين من أجل تعزيز وترسيخ تنمية الاستثمار والتصدير ؟

يؤدي المركز الجهوي للاستثمار لجهة سوس ماسة دوراً محورياً في تنزيل السياسة الوطنية للاستثمار على المستوى الترابي، من خلال مواكبة المستثمرين وتنسيق تدخل مختلف المتدخلين العموميين، بما يضمن توفير بيئة استثمارية تتسم بالنجاعة والوضوح والسرعة.

وتبدأ هذه المواكبة منذ المراحل الأولى لتبلور فكرة المشروع، حيث يوفر المركز للمستثمر التوجيه اللازم بشأن الفرص الاستثمارية، والعقار الاقتصادي، والإطار القانوني، وآليات التحفيز والتمويل، قبل أن يواكب مختلف مراحل دراسة المشروع والحصول على التراخيص اللازمة، وصولاً إلى مرحلة الإنجاز والدخول في الاستغلال.

وقد أسهمت اللجنة الجهوية الموحدة للاستثمار في إرساء دينامية جديدة في تدبير ملفات الاستثمار، من خلال تقليص آجال معالجتها بشكل ملموس، إذ لا يتجاوز معدل معالجة الملف على مستوى المركز يوماً واحداً، بينما يبلغ

متوسط دراسة الملفات والبت فيها داخل اللجنة حوالي خمسة أيام ونصف، وهو ما يعكس نجاعة التنسيق بين مختلف الإدارات والمؤسسات المعنية.

ولا تقتصر مهام المركز على مرحلة إحداث المشروع، بل تمتد إلى مواكبته خلال مرحلة الإنجاز والاستغلال، من خلال تتبع المشاريع والعمل على معالجة الصعوبات التي قد تعترضها، وذلك في إطار اختصاصاته القانونية الرامية إلى تحسين مناخ الأعمال وضمان استمرارية الاستثمار.

كما يضطلع المركز بدور فاعل في تطوير العرض الترابي، من خلال المساهمة في ترميم العقار الاقتصادي، ومواكبة المشاريع المهيكلية، والمشاركة في إنجاز وتنزيل عدد من المشاريع الاستراتيجية، ومن بينها تدبير طلبات إبداء الاهتمام المتعلقة بتسويق المناطق الصناعية واللوجستية والسياحية، بما يساهم في تعزيز تنافسية الجهة وجاذبيتها الاستثمارية.

ويولي المركز أهمية خاصة لدعم المقاولات الصغيرة جداً والصغرى والمتوسطة، باعتبارها

مكوناً أساسياً للنسيج الاقتصادي الجهوي، من خلال برامج المواكبة والتأطير والتوجيه، فضلاً عن العمل بتنسيق مع مختلف الشركاء على تعزيز ملاءمة التكوين مع حاجيات المستثمرين وسوق الشغل.

وفي مجال الترويج الاقتصادي، يعتمد المركز مقاربة تشاركية تقوم على تعبئة مختلف الفاعلين الترابيين والمؤسسات الاقتصادية، من أجل التعريف بمؤهلات جهة سوس ماسة، واستقطاب الاستثمارات، وتعزيز انفتاح المقاولات الجهوية على الأسواق الوطنية والدولية، بما يواكب التوجه الوطني الرامي إلى الرفع من تنافسية الاقتصاد المغربي وتعزيز مكانته كوجهة موثوقة للاستثمار.

إن فلسفة عمل المركز لا تقوم على الاكتفاء بتقديم خدمة إدارية، وإنما على بناء علاقة شراكة مع المستثمر، قوامها المواكبة المستمرة، والإنصات، والتنسيق، والبحث عن الحلول، بما يضمن تحويل المشاريع الاستثمارية إلى مشاريع منتجة تساهم في خلق الثروة، وإحداث فرص الشغل، وتعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة بالجهة.



يتشرف المدير العام و كافة أطر وموظفي مؤسسة

بتقديم أحر التهاني وأخلص المتمنيات وآيات الولاء والإخلاص إلى القائد الأعلى
صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده،



قال إن عقد برنامج الصناعات الغذائية
أحدث دينامية إيجابية في الاستثمار والتشغيل والاندماج الصناعي

العلاج: ميثاق الاستثمار ساهم في تحسين جاذبية مشاريع التحويل والثمين وبدأنا مشاريع التصنيع المحلي لتعزيز السيادة الغذائية



عبد المنعم العلاج
رئيس الفيدرالية
الوطنية للصناعات
الغذائية

fenagri
fédération nationale de l'agroalimentaire

تنظر الفيدرالية بإيجابية إلى التطور الذي عرفتة
الأقطاب المخصصة للصناعات الغذائية بعدد من
جهات المملكة، لما توفره من بنيات للاستقبال
الصناعي، وخدمات لوجستية وتقنية ومخبرية
تساعد على تقليص تكاليف التشغيل وتحسين
جودة المنتجات وتسريع الولوج إلى الأسواق.

وأكد رئيس الفيدرالية الوطنية للصناعات الغذائية،
عبد المنعم العلاج، في ورقة خاصة بمجلة
"المغرب الاقتصادي" ردا على أسئلة المجلة، أن
هذه الأقطاب ساهمت في تعزيز اهتمام
المستثمرين بمشاريع التحويل والتعبئة والتخزين
والتبريد والثمين وصناعة المكونات والخدمات
المساندة. غير أن مستوى الجاذبية يظل متفاوتاً
بحسب توفر العقار الصناعي، والماء والطاقة،
والربط اللوجستي، والخدمات المشتركة، وسرعة
معالجة الملفات الاستثمارية.

وترى الفيدرالية، بحسب رئيسها عبد المنعم
العلاج، أن الرفع من جاذبية هذه الأقطاب يقتضي
الانتقال من مفهوم المنطقة الصناعية إلى
مفهوم المنظومة المتكاملة، التي تجمع
المصنعين وموردي التجهيزات والتغليف والخدمات
اللوجستية، ومراكز البحث والمختبرات،
ومؤسسات التمويل والتكوين، مع توفير عروض
ملائمة للمقاولات الصغيرة والمتوسطة.

ساهمت الأقطاب
المخصصة للصناعات
الغذائية بعدد من
جهات المملكة في
تعزيز اهتمام
المستثمرين
بمشاريع التحويل
والتعبئة والتخزين
والتبريد والثمين
وصناعة المكونات
والخدمات
المساندة.



أظهرت الحيلة المعلنة للمرحلة السابقة من عقد البرنامج نتائج مهمة، إذ جرت مواكبة 301 مشروع استثماري بمبلغ إجمالي بلغ حوالي 8.65 مليار درهم، وساهمت هذه المشاريع في إحداث 22,311 منصب شغل. وكانت محفظة أولية تضم 283 مشروعاً مواكبا تستهدف تحقيق رقم معاملات إجمالي يناهز 23.5 مليار درهم، من ضمنه 6.9 مليارات درهم كرقم معاملات عند التصدير.

”

وبالتعاون مع القطاعات الحكومية والمؤسسات المعنية، تشتغل الفيدرالية على تحديد الثنائيات الأكثر تنافسية بين المنتجات والأسواق، وإعداد برامج لمواكبة المقاولات في التشخيص التصديري، والشهادات، والتغليف، والتسويق، والتسعر، واللوجستيك، وحماية العلامات التجارية. كما تسعى إلى جعل اللقاءات المهنية، ومنها مبادرة Agro Export Day التي أطلقتها الفيدرالية، منصات دائمة للقاء المقاولات الصناعية بالمشتريين الدوليين وسلاسل التوزيع والمستوردين، بدل الاقتصار على المشاركة الظرفية في المعارض. وتشمل الأسواق ذات الأولوية إفريقيا والشرق الأوسط وأوروبا، إضافة إلى القطاعات المتخصصة في المنتجات الحلال والصحية والوظيفية والجاهزة للاستهلاك والمنتجات ذات التموضع المتميز.

وتعمل الفيدرالية، من خلال لجانها الدائمة، على ملفات التنافسية الصناعية، والسلامة الصحية، والابتكار، والتصدير، والتكوين، والنجاعة الطاقية، والتنمية المستدامة. وفي مختلف فروع الصناعات الغذائية، تركز الأولوية على رفع نسبة التثمين المحلي، وتقليل الخسائر الصناعية، وتطوير بدائل محلية لبعض المكونات والمدخلات، وتنويع مصادر التوريد، وتعزيز المخزونات الاستراتيجية، دون الإخلال بأمن التموين أو القدرة الشرائية للمستهلك.

انتقال نحو صادرات ذات قيمة مضافة عالية

تقوم الاستراتيجية المقترحة على الانتقال من تصدير المواد قليلة التحويل إلى تصدير منتجات مصنعة ومعبأة ومبتكرة، تحمل علامة «صنع في المغرب» وتستجيب لمتطلبات المستهلك والأسواق المستهدفة.

ميثاق استثمار يوطن الصناعات الغذائية

شكل ميثاق الاستثمار الجديد تطوراً مهماً في تحسين الجدوى الاقتصادية للمشاريع الصناعية، خصوصاً المشاريع المحدثة لمناصب الشغل والمساهمة في الاندماج المحلي والتنمية المستدامة وتقليل الفوارق المجالية.

ويتيح نظام الدعم الرئيسي منحاً يمكن أن يصل مجموعها إلى 30 في المائة من مبلغ الاستثمار المؤهل، مع منح ترابية وقطاعية وتحفيزات مرتبطة بالتشغيل والاندماج المحلي والتنمية المستدامة. وتكتسي هذه الآليات أهمية خاصة للصناعات الغذائية بالنظر إلى حاجتها إلى تجهيزات تحويل وتبريد وتخزين، وبنيات صناعية ملائمة، وإمدادات منتظمة من الطاقة والماء، وربط لوجستي فعال.

وقد بدأ الميثاق في تحسين جاذبية عدد من المشاريع الموجهة نحو التحويل والتثمين. غير أن تقييم أثره الكامل ينبغي أن يستند إلى عدد المشاريع التي انتقلت فعلياً من مرحلة الموافقة إلى مرحلة الاستغلال التجاري، وحجم الاستثمار والتشغيل والقيمة المضافة والاندماج الصناعي المحلي.

FENAGRI تعزز السيادة الغذائية

تضطلع الفيدرالية الوطنية للصناعات الغذائية "FENAGRI" بدور تنسيقي واقتراحي لتعزيز القدرات الصناعية الوطنية، وتحديد حلقات سلاسل القيمة التي ما تزال تعرف تبعية مرتفعة للمدخلات أو المنتجات النهائية المستوردة، واقتراح مشاريع صناعية قادرة على إحلال التصنيع المحلي محل جزء من الواردات.

حصيلة المشاركات في المعارض والبعثات الاقتصادية

اعتبر رئيس الفيدرالية الوطنية للصناعات الغذائية، أن حصيلة المشاركات الخارجية إيجابية من حيث التعريف بالعرض الصناعي المغربي وفتح قنوات جديدة مع المستوردين والموزعين، غير أن الفيدرالية لا تقيس نجاح المعرض بعدد الزوار أو الاجتماعات فقط، بل بعدد الاتصالات المؤهلة، والعينات التي جرى اختبارها، والصفقات التي دخلت مرحلة التفاوض، والطلبات التجريبية، ثم العقود والطلبات المتكررة. وخلال الفترة الممتدة من سنة 2025 إلى سنة 2026، بلغ العدد التراكمي لمشاركات المقاولات في المعارض والبعثات والأنشطة الدولية التي واكبتها الفيدرالية وشركاؤها نحو 230 مقالة.

كما تم خلال الفترة السالفة الذكر لقاء نحو 300 مشترًا وفاعلاً اقتصاديًا أجنبيًا، ويقدر عدد اللقاءات المهنية الثنائية بنحو 4,600 لقاء. وتبقى الأولوية هي تحسين التتبع بعد انتهاء المعارض واللقاءات المهنية الثنائية، لأن تحويل الاتصال التجاري إلى عقد فعلي قد يتطلب عدة أشهر من الاختبارات والتفاوض والتأهيل التقني.

عقود توريد دولية طويلة الأمد

حقق عدد من المصنعين المغاربة نتائج مشجعة في بناء علاقات مستدامة مع مستوردين وسلاسل توزيع خارجية، خصوصًا المقاولات التي تتوفر على طاقة صناعية منتظمة، وشهادات معترف بها، ونظام فعال للتتبع والجودة، وقدرة على احترام الآجال والكميات والأسعار المتفق عليها. غير أن النجاح لا يزال متفاوتًا. فالعقد طويل الأجل لا يعتمد على جودة المنتج فقط، بل يتطلب انتظام التوريد، والقدرة على تمويل دورة

الاستغلال، والاستجابة لمتطلبات العلامات الخاصة بسلاسل التوزيع، وتحمل آجال الأداء، وتدبير المخاطر اللوجستية وتقلب أسعار المدخلات.

”

بالتعاون مع القطاعات الحكومية والمؤسسات المعنية، تشغل الفيدرالية على تحديد الثنائيات الأكثر تنافسية بين المنتجات والأسواق، وإعداد برامج لمواكبة المقاولات في التشخيص التصديري، والشهادات، والتغليف، والتسويق، والتسعين، واللوجستية، وحماية العلامات التجارية.

تنسيق مهني لضمان استمرارية التوريد

تفرض تقلبات الأسواق وتفاوت وفرة المدخلات الانتقال من التنسيق الظرفي إلى تخطيط مشترك ومتعدد السنوات بين الموردين والمصنعين ومقدمي الخدمات اللوجستية.

وتدافع FENAGRI عن وضع مخططات سنوية ومتوسطة المدى تحدد حاجيات الصناعة من حيث الكميات والمواصفات والآجال، مقابل التزامات واضحة بالافتناء والتوريد. كما تشجع العقود طويلة الأجل، واعتماد مواصفات تقنية مشتركة، وصيغ تسعير تراعي تطور الأسواق والتكاليف، وتقاسم المخاطر بين مختلف المتدخلين.

ويشمل التنسيق كذلك رقمنة تتبع المخزونات والحاجيات الصناعية، وبناء مخزونات احتياطية،

وتأهيل موردين بدلاء، وتنويع منافذ التوريد، وتطوير التأمين وأدوات تمويل دورة الاستغلال، ووضع خطط لاستمرارية النشاط في حالات الاضطراب.

ويساهم هذا النهج في تأمين تزويد الوحدات الصناعية، واستمرارية التشغيل، وتحسين القدرة على الوفاء بالعقود، وتعزيز الاندماج المحلي والتأمين الصناعي داخل سلاسل القيمة الغذائية.

حلول مبتكرة لمواجهة الخصاص

تعتمد المقاربة التي تقترحها الفيدرالية على مجموعة متكاملة من الحلول، تبدأ بتنويع بلدان ومصادر وموردي التوريد لتفادي الاعتماد على مصدر واحد، وإبرام اتفاقات شراء طويلة الأجل، وتحسين التخزين وسلاسل التبريد من أجل تمديد مدة توفر المواد الخام والمدخلات.

كما تشمل الحلول تحسين المردودية الصناعية والحد من الفاقد، وتأمين المنتجات الثانوية والنفايات العضوية، واعتماد تقنيات الفرز والمعالجة التي تسمح باستخدام نسبة أكبر من المواد الواردة، وتطوير مكونات أو تركيبات بديلة بالاعتماد على البحث والابتكار.

وتشجع الفيدرالية كذلك إنشاء أنظمة رقمية للتوقع المبكر بالحاجيات الصناعية والمخزونات والأسعار، والاستثمار في معالجة المياه وإعادة استعمالها، وربط الدعم العمومي للمشاريع بمستوى الاقتصاد في الماء والطاقة والمواد الخام. وعندما لا تكفي الإمدادات المتاحة، ينبغي اعتماد استيراد تكميلي ومدروس يحافظ على استمرارية النشاط الصناعي، دون أن يتحول إلى بديل دائم عن تطوير العرض الصناعي الوطني والقدرات المحلية على إنتاج المكونات والمدخلات.



مواكبة المقاولات لتجاوز الحواجز التقنية

تتدخل الفيدرالية على عدة مستويات، بدءًا من رصد التغييرات التنظيمية والصحية في الأسواق المستهدفة، وإبلاغ المقاولات بها، ثم إجراء تشخيص للفجوة بين وضعية المصنع والمتطلبات الواجب احترامها.

وتشمل المواكبة الحصول على شهادات وأنظمة معترف بها دوليًا، مثل أنظمة سلامة الأغذية والتبعية وتحليل المخاطر، إضافة إلى شهادات خاصة بحسب السوق أو المشتري، ومراجعة الملصقات والمكونات والوثائق التقنية وإجراءات التسجيل.

ويقتر الإطّار العمومي الخاص بالصناعات الغذائية بأهمية دعم الشهادات والتقييس والسلامة الصحية كجزء من مواكبة القطاع.

وبالنسبة للمقاولات الصغيرة والمتوسطة، تقترح الفيدرالية برامج جماعية تقلص كلفة الاستشارة والتدقيق والتحليل المخبرية، مع إحداث آلية تمويل مخصصة للتأهيل التصديري، وتعزيز الاعتراف الدولي بالمختبرات وشهادات المطابقة المغربية.



إزالة الكربون وترشيد استعمال المياه

لم تعد إزالة الكربون مجرد رهان بيئي، بل أصبحت عاملاً أساسياً في تعزيز التنافسية والقدرة على الصمود والولوج إلى الأسواق. وتحقق الصناعات الغذائية رقم معاملات يقارب 191 مليار درهم، وتضم نحو 2,600 مقالة، وتوفر أكثر من 206,000 منصب شغل مباشر، كما تسجل صادرات تناهز 44 مليار درهم. وتغطي هذه الصناعات أيضًا ما يقارب 77 في المائة من الحاجيات الوطنية من المنتجات الغذائية المصنعة.

وتستجيب هذه المرحلة الانتقالية لعدة متطلبات أساسية، من بينها التحكم في تكاليف الطاقة والماء، والحد من التعرض للمخاطر المناخية والجيوسياسية، والاستجابة للمتطلبات المتزايدة للزبناء والجهات الأمرة، وتيسير الولوج إلى التمويلات الخضراء، وتعزيز صورة المقاولات. وقد أفصى تلاقي هذه الاعتبارات إلى قيام الفيدرالية الوطنية للصناعات الغذائية، بدعم من وزارة الصناعة والتجارة وبمشاركة مهنيي القطاع، بإعداد خطة طريق منخفضة الكربون في أفق سنة 2040.

وتشمل الإجراءات المقترحة استعمال الطاقة الشمسية، وعقود شراء الكهرباء المتجددة، واسترجاع الحرارة، وتحسين أنظمة التبريد، وإنتاج الغاز الحيوي من النفايات العضوية، وإعادة استعمال المياه المعالجة، والحد من التسربات، وتثمين المخلفات، واعتماد التغليف القابل لإعادة التدوير.

عقد برنامج الصناعات الغذائية والحصيلة

أظهرت الحصيلة المعلنة للمرحلة السابقة من عقد البرنامج نتائج مهمة، إذ جرت مواكبة 301 مشروع استثماري بمبلغ إجمالي بلغ حوالي 8.65 مليارات درهم، وساهمت هذه المشاريع في إحداث 22,311 منصب شغل.

وكانت محفظة أولية تضم 283 مشروعًا مواكبًا تستهدف تحقيق رقم معاملات إجمالي يناهز 23.5 مليار درهم، من ضمنه 6.9 مليارات درهم كرقم معاملات عند التصدير. وينبغي هنا التمييز بين الأهداف المتوقعة عند اعتماد المشاريع وبين النتائج المحققة بعد دخول الوحدات مرحلة الاستغلال التجاري.

وبصفة عامة، تعتبر الفيدرالية أن العقد أحدث دينامية إيجابية في الاستثمار والتشغيل والتحديث والاندماج الصناعي داخل سلاسل القيمة الغذائية، مع الحاجة إلى استكمال تقييم مستقل ومحين يوضح حجم الاستثمارات المنجزة فعليًا، والدعم المصرفي، ومعدل استمرارية المشاريع، والصادرات الإضافية المحققة.

تطمح الفيدرالية، بتنسيق وتشاور مع المهنيين ومختلف الأطراف العمومية المعنية، إلى إطلاق عقد البرنامج الجديد لتنمية الصناعات الغذائية ابتداءً من سنة 2027، على أن يشمل جميع فروع الأنشطة الصناعية، وأن يدمج، بصفة خاصة، المجالات الأفقية ذات الأولوية، مثل إزالة الكربون، والتنمية المستدامة، والرقمنة، والابتكار، وتنمية الرأسمال البشري، وغيرها..

**بالنسبة للمقاولات
الصغيرة والمتوسطة،
تقترح الفيدرالية
الوطنية للصناعات
الغذائية برامج
جماعية تقلص كلفة
الاستشارة والتدقيق
والتحليل المخبرية،
مع إحداث آلية تمويل
مخصصة للتأهيل
التصديري، وتعزيز
الاعتراف الدولي
بالمختبرات وشهادات
المطابقة المغربية.**

يرتكز توجه المركز الجهوي للاستثمار بني ملال – خنيفرة على تنويع القاعدة الاقتصادية والانتقال من إنتاج المواد الأولية إلى تصنيعها وتثمينها محليا

عزمي: نولي أهمية خاصة للمعلومة الاقتصادية لذلك أطلقنا المرصد الجهوي للاقتصاد بمنصة رقمية توفر مختلف المؤشرات

شهدت جهة بني ملال-خنيفرة خلال السنوات الأخيرة تحولا نوعيا جعلها تنتقل من جهة تعرف أساسا بمؤهلاتها الفلاحية والمعدنية، إلى قطب اقتصادي صاعد يستقطب استثمارات وطنية ودولية في قطاعات متنوعة وذات قيمة مضافة عالية. ويأتي هذا التحول، بحسب المدير العام للمركز الجهوي للاستثمار بني ملال – خنيفرة، عادل عزمي، في إطار الدينامية الوطنية التي يقودها الملك محمد السادس، والرامية إلى جعل الاستثمار الخاص رافعة أساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، من خلال تنزيل الميثاق الجديد للاستثمار، وتعزيز اللاتمرکز الإداري، وتحسين مناخ الأعمال. وقد انعكس هذا التحول بشكل ملموس، يؤكد عزمي في تصريحات خاصة لمجلة "المغرب الاقتصادي"، على المؤشرات الاستثمارية بالجهة. إذ منذ إحداث اللجنة الجهوية الموحدة للاستثمار سنة 2019، تمت المصادقة إلى حدود اليوم على ما يفوق 1342 مشروع استثماري، بقيمة استثمارية تناهز 134 مليار درهم، من المرتقب أن تساهم في إحداث أكثر من 63000 منصب شغل. كما ارتفع عدد المشاريع المصادق عليها من 79 مشروعاً سنة 2019 إلى 271 مشروعاً سنة 2025، وهو ما يعكس الثقة المتزايدة التي أصبحت تحظى بها الجهة لدى المستثمرين. وتعزز هذا المسار بتحقيق أرقام قياسية، حيث بلغت الاستثمارات المصادق عليها 34.7 مليار درهم سنة 2023، وهو أعلى مستوى تسجله الجهة إلى حدود ذلك التاريخ.

عادل عزمي
المدير العام للمركز
الجهوي للاستثمار
بني ملال - خنيفرة



ولا يقتصر هذا التطور، وفق المسؤول ذاته، على حجم الاستثمارات فقط بل يشمل أيضا طبيعتها. فقد أصبحت الجهة تستقطب مشاريع كبرى في مجالات الصناعات الغذائية، والطاقات المتجددة، والصناعات المرتبطة بالفوسفات، والسياحة الإيكولوجية، والخدمات اللوجستية، والاقتصاد الأخضر، إلى جانب مشاريع مبتكرة في مجالات الرقمنة ومهن المستقبل، وهو ما يعكس التحول التدريجي للنسيج الاقتصادي الجهوي نحو أنشطة أكثر تنافسية وأكثر اندماجاً في سلاسل القيمة الوطنية والدولية.

ويرجع هذا التحسن في جاذبية الجهة إلى مجموعة من العوامل المتكاملة. فمن جهة، شهدت البنيات التحتية نقلة مهمة بفضل إنجاز أو برمجة مشاريع استراتيجية، من قبيل الطريق السيار، والمنصة اللوجستية، و قطب الصناعة الغذائية، ومدينة المهن والكفاءات، ومدينة الابتكار، والمناطق الصناعية ومناطق الأنشطة

” لعب الميثاق الجديد للاستثمار دورا محوريا في هذه الدينامية. عبر إرساء منظومة جديدة للتحفيزات المالية والتربائية، وتشجيع الاستثمار المنتج، ودعم القطاعات ذات الأولوية، وتحقيق العدالة المجالية

الاقتصادية، مما ساهم في تحسين تنافسية العرض التربائي. ومن جهة أخرى، تم تعزيز حكمة الاستثمار من خلال تبسيط المساطر، وتقليص آجال دراسة ملفات الاستثمار، وتعزيز التنسيق بين مختلف المتدخلين على المستوى الجهوي، وهو ما أسهم في تحسين تجربة المستثمر والرفع من فعالية المنظومة الجهوية للاستثمار.

ولعب الميثاق الجديد للاستثمار دورا محوريا في هذه الدينامية، عبر إرساء منظومة جديدة للتحفيزات المالية والتربائية، وتشجيع الاستثمار المنتج، ودعم القطاعات ذات الأولوية، وتحقيق العدالة المجالية، مما جعل جهة بني ملال-خنيفرة أكثر قدرة على استقطاب المشاريع الكبرى، سواء الوطنية أو الأجنبية. ولا يمكن الحديث عن جاذبية الاستثمار،

ما هي القطاعات التي تراهن عليها الجهة خلال السنوات الخمس المقبلة؟

ترتكز رؤية جهة بني ملال-خنيفرة خلال السنوات الخمس المقبلة على بناء اقتصاد جهوي أكثر تنافسية واستدامة، من خلال تثمين مؤهلاتها الطبيعية، وتعزيز اندماجها في سلاسل القيمة الوطنية والدولية، واستقطاب استثمارات ذات قيمة مضافة عالية. ويقوم هذا التوجه على تنويع القاعدة الاقتصادية، والانتقال من إنتاج المواد الأولية إلى تصنيعها وتثمينها محليا، بما يساهم في خلق الثروة وفرص الشغل وتعزيز القدرة التصديرية للجهة.

وفي هذا الإطار، تظل الصناعة الغذائية في صدارة أولويات الجهة، بالنظر إلى المكانة الريادية التي تحتلها في الإنتاج الفلاحي الوطني. فالجهة تساهم بنسب تتراوح بين 15% و30% من الإنتاج الوطني في عدد من السلاسل الفلاحية، كما تصدر إنتاج بعض المنتجات المجالية كالزيتون والسمن والفلفل الأحمر. وتشكل هذه المؤهلات قاعدة قوية لتطوير وحدات صناعية متخصصة في التحويل والتثمين والتلفيف والتعليب والتصدير، خاصة في إطار الدينامية التي يشهدها القطب الفلاحي لبني ملال وما يوفره من بنية تحتية وخدمات موجهة للمستثمرين.

اليوم، دون الإشارة إلى أهمية المعلومة الاقتصادية في اتخاذ القرار الاستثماري. وفي هذا الإطار، أطلق المركز الجهوي للاستثمار المرصد الجهوي للاقتصاد، الذي يوفر قاعدة بيانات رقمية متكاملة حول المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والتربائية، ويضع رهن إشارة المستثمرين وصناع القرار معطيات دقيقة ومحيطة تساعدهم على تحديد الفرص الاستثمارية وبناء قراراتهم على أسس علمية.

لم تعد جهة بني ملال-خنيفرة تقدم فقط باعتبارها جهة تتوفر على مؤهلات طبيعية مهمة، يؤكد عزمي، بل أصبحت ينظر إليها كوجهة استثمارية واعدة، تجمع بين الموقع الاستراتيجي في قلب المملكة، وتنوع الموارد، وتحسن مناخ الأعمال، وتوفر البنيات التحتية، ووجود رؤية تنموية واضحة يسهر على تنسيق تنزيلها لسيد والي الجهة. وهي عناصر مكنت الجهة من ترسيخ مكانتها ضمن الجهات الصاعدة على خريطة الاستثمار بالمغرب، مع طموح لمواصلة هذا المسار خلال السنوات المقبلة من خلال التركيز على تثمين الموارد المحلية، ورفع القيمة المضافة، وتعزيز التصدير، واستقطاب استثمارات أكثر ابتكارا واستدامة.

كيف يواكب المركز الجهوي للاستثمار الفاعلين من أجل تعزيز وترسيخ تنمية الاستثمار؟

شهدت المراكز الجهوية للاستثمار تحولاً مؤسساتياً عميقاً بفضل الإصلاح الذي جاءت به القانون رقم 47.18 المتعلق بإصلاح المراكز الجهوية للاستثمار وإحداث اللجان الجهوية الموحدة للاستثمار، والذي تم تعزيزه بمقتضى القانون رقم 22.24، وذلك تنفيذاً للتوجيهات السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله الرامية إلى جعل الاستثمار رافعة أساسية للتنمية الاقتصادية وتعزيز الالتمركز الإداري وتحسين مناخ الأعمال، حيث لم يعد يقتصر على دراسة ملفات الاستثمار ومنح التراخيص، بل أصبح فاعلاً أساسياً في التنمية الاقتصادية والتراكية، وشريكاً للمستثمر في مختلف مراحل إنجاز مشروعه. وفي هذا الإطار، يعتمد المركز الجهوي للاستثمار بني ملال-خنيفرة مقارنة شمولية تركز على مواكبة المستثمر، وتحسين مناخ الأعمال، وتعزيز جاذبية الجهة، وضمان تتبع المشاريع إلى غاية دخولها حيز الاستغلال.

وتبدأ هذه المواكبة منذ مرحلة بلورة فكرة المشروع، من خلال توجيه المستثمر نحو القطاعات الواعدة، وتوفير المعطيات الاقتصادية والتراكية اللازمة، ومساعدته على اختيار الموقع الأنسب لإنجاز مشروعه، مع تعريفه بمختلف آليات الدعم والتحفيز التي يتيحها ميثاق الاستثمار والبرامج الجهوية والوطنية.

والاقتصاد الدائري، من خلال تشجيع المشاريع المرتبطة بالاقتصاد في استعمال الموارد المائية، وتدوير النفايات، وتثمين المنتجات الفلاحية والغابوية، وتقنيات الفلاحة الذكية، مما يعزز التنمية المستدامة ويرفع من تنافسية المقاولات. وبالموازاة مع ذلك، تراهن الجهة على مهن المستقبل، من خلال الاستثمار في الابتكار والرقمنة

نجحت الجهة خلال السنوات الأخيرة في استقطاب مشاريع استراتيجية بالنظر إلى المؤهلات الطبيعية المتجددة بالنظر إلى المؤهلات الطبيعية التي تزخر بها، وهو ما يؤهلها لتصبح أحد الأقطاب الوطنية الرائدة في إنتاج الطاقات النظيفة والمساهمة في الانتقال الطاقى الذي يشهده المغرب.

والصناعات التكنولوجية، مستفيدة من مشاريع مهيكلية مثل مدينة المهن والكفاءات، ومدينة الابتكار بالفقيه بن صالح، ومنصات احتضان المقاولات الناشئة، مما يساهم في تكوين كفاءات مؤهلة واستقطاب استثمارات جديدة في الاقتصاد الرقمي والصناعات المبتكرة.

كما تراهن الجهة على تعزيز الصناعة المرتبطة بالفوسفات والصناعات المعدنية، انطلاقاً من كونها تنتج أكثر من 80% من الفوسفات الوطني. ويهدف هذا التوجه إلى الرفع من نسبة الإدماج الصناعي، واستقطاب الصناعات التحويلية، وتطوير أنشطة المناولة والخدمات الصناعية، مما يواكب المشاريع الكبرى التي يقودها المجمع الشريف للفوسفات، ويساهم في خلق منظومة صناعية متكاملة ذات تنافسية عالية.

ويشكل قطاع الطاقات المتجددة أحد أهم رهانات المرحلة المقبلة، بالنظر إلى المؤهلات الطبيعية التي تزخر بها الجهة في مجالات الطاقة الشمسية والطاقة الكهرومائية. وقد نجحت الجهة خلال السنوات الأخيرة في استقطاب مشاريع استراتيجية في هذا المجال، مما يؤهلها لتصبح أحد الأقطاب الوطنية الرائدة في إنتاج الطاقات النظيفة والمساهمة في الانتقال الطاقى الذي يشهده المغرب.

وفي المجال السياحي، تعمل الجهة على ترسيخ موقعها كوجهة وطنية للسياحة البيئية والطبيعية، من خلال تثمين مؤهلاتها الجبلية والغابوية، وموروثها الثقافي، ومواقعها الطبيعية الفريدة، وتشجيع الاستثمار في الإيواء السياحي والترفيه والسياحة القروية والرياضية، مما ينسجم مع خارطة الطريق الوطنية لقطاع السياحة. كما تولي الجهة أهمية خاصة للاقتصاد الأخضر





“

وتماشيا مع ذلك، يضطلع المركز بدور محوري في تحسين مناخ الأعمال على المستوى



تراهن الجهة على مهن المستقبل، من خلال الاستثمار في الابتكار والرقمنة والصناعات التكنولوجية، مستفيدة من مشاريع مهيكلية مثل مدينة المهن والكفاءات، ومدينة الابتكار بالفقيه بن صالح، ومنصات احتضان المقاولات الناشئة.



ما هي انعكاسات تحفيزات الاستثمار على هذه الصناعات بالجهة - المنح الترابية والقطاعية المرتبطة بميثاق الاستثمار وكذا الوعاء العقاري على سبيل المثال؟

أحدث الميثاق الجديد للاستثمار، الذي تسهر على تنزيله وزارة الاستثمار التقيائية وتقييم السياسات العمومية، نقلة نوعية في منظومة تحفيز الاستثمار بالمغرب، من خلال اعتماد مقاربة جديدة تقوم على تشجيع الاستثمار المنتج، وتحقيق العدالة المجالية، وتحفيز خلق فرص الشغل، وتعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني. وقد مكنت هذه الإصلاحات جهة بني ملال-خنيفرة من تعزيز جاذبيتها واستقطاب مشاريع استثمارية نوعية، خاصة في قطاعات الصناعة، والصناعات الغذائية، والطاقات المتجددة.

وتستفيد المشاريع الاستثمارية المنجزة بالجهة من منظومة متكاملة للتحفيز في إطار نظام الدعم الأساسي لميثاق الاستثمار، والتي تشمل المنحة الترابية، حيث يستفيد إقليم أزيلال من منحة تصل إلى 15% من مبلغ الاستثمار القابل للاستفادة، فيما تستفيد باقي أقاليم الجهة من منحة تبلغ 10%.

كما يمكن للمشاريع الاستفادة من منح إضافية مرتبطة بخلق مناصب الشغل، وأولوية القطاع، والتنمية المستدامة، والنوع والاندماج بما قد يرفع إجمالي الدعم إلى 30% من مبلغ الاستثمار القابل للاستفادة، وفق الشروط المحددة في الميثاق.

وفي إطار تنزيل التوجيهات الملكية السامية الرامية إلى جعل المقاولات الصغيرة جداً والصغرى والمتوسطة محركاً أساسياً للاستثمار والتشغيل، تم إطلاق نظام الدعم الخاص بالمقاولات الصغيرة جداً والصغرى والمتوسطة، الذي يشكل مرحلة جديدة في سياسة دعم الاستثمار، من خلال توفير آليات مبسطة وأكثر ملائمة لهذه الفئة من المقاولات، سواء على مستوى الاستثمار أو خلق فرص الشغل أو تعزيز تنافسيتها، وهو ما سيساهم في توسيع قاعدة الاستثمار المنتج بالجهة وتشجيع المبادرات المقاولاتية المحلية. ويوفر هذا النظام منح قد تصل كذلك إلى 30% من مبلغ الاستثمار القابل للاستفادة.

وعلى المستوى الجهوي، تتميز جهة بني ملال-خنيفرة بكونها من الجهات السباقة إلى إحداث صناديق جهوية لدعم الاستثمار، في إطار شراكة بين مجلس الجهة والمركز الجهوي للاستثمار. ومن أبرز هذه الآليات صندوق

دعم الاستثمار وإحداث فرص

الشغل بالقطب الفلاحي،

الذي يهدف إلى تشجيع

مشاريع تـثـمين

وتحويل المنتجات

الفلاحية داخل

هذا القطب،

إضافة إلى

الصندوق

الجهوي

لدعم

الاستثمار

بقلب المغرب

والذي يوفر منح

قد تصل إلى 10%

مبلغ الاستثمار القابل

للاستفادة يمكن مراكمتها مع

منح ميثاق الاستثمار.

أما فيما يتعلق بالعقار، فقد شهد العرض العقاري الموجه للاستثمار تطوراً ملحوظاً خلال السنوات الأخيرة، وذلك من خلال إنجاز وتوسعة عدد من المناطق الصناعية ومناطق الأنشطة الاقتصادية، ومواصلة تطوير مشاريع مهيكلية، من قبيل قطب الصناعة الغذائية لبني ملال، ومنصة اللوجستيك، ومنطقة "فيريبارك" ببني سمير، إلى جانب برمجة مناطق جديدة بمختلف أقاليم الجهة، بما يساهم في توفير أوعية عقارية تستجيب لحاجيات المستثمرين وتواكب التوسع الصناعي الذي تعرفه الجهة.

ورغم هذه المكتسبات، فإن المرحلة المقبلة تقتضي مواصلة تعبئة العقار الاقتصادي المجهز، وتسريع إنجاز المناطق الصناعية واللوجستية، وتعزيز جاهزية المشاريع الاستثمارية، بما يضمن استغلالاً أمثل لمختلف آليات الدعم المتوفرة.

وبذلك، فإن الرهان الحقيقي لم يعد يقتصر على توفير التحفيزات المالية، بل أصبح يتمثل في بناء منظومة متكاملة للاستثمار تجمع بين التحفيز، والعقار، والتمويل، والمواكبة، والتكوين، واللوجستيك، بما يمكن المستثمر من إنجاز مشروعه في أفضل الظروف، ويعزز قدرة الجهة على استقطاب استثمارات ذات قيمة مضافة عالية، قادرة على خلق فرص الشغل وتعزيز تنافسية الاقتصاد الجهوي.

تظل الصناعة الغذائية

في صدارة أولويات الجهة، بالنظر إلى المكانة الريادية التي تحتلها في الإنتاج الفلاحي الوطني. فبالجهة تساهم بنسب تتراوح بين 15% و 30% من الإنتاج الوطني في عدد من السلاسل الفلاحية، كما تتصدر إنتاج بعض المنتجات المجالية كالرمان والسلمسم والفلفل الأحمر.



أطلق المركز الجهوي للاستثمار المرصد الجهوي للاقتصاد، الذي يوفر قاعدة بيانات رقمية متكاملة حول المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والتربائية، ويضع رهن إشارة المستثمرين وصناع القرار معطيات دقيقة ومحيطة تساعد على تحديد الفرص الاستثمارية وبناء القرارات على أسس علمية.

قبيل الصناعات الغذائية، والطاقات المتجددة، والسياحة، والخدمات، والاقتصاد الرقمي، والتعليم والصحة، بما ينسجم مع التوجهات الجديدة للاقتصاد الوطني.

وانطلاقا من هذه القناعة، جعل المركز الجهوي للاستثمار من مغاربة العالم محورا أساسيا ضمن استراتيجيته للترويج الترابي. فقد تم إحداث شبك خاص بمغاربة العالم لتوفير مواكبة مخصصة لهذه الفئة، إلى جانب تطوير خدمات رقمية تتيح لهم الولوج إلى مختلف الخدمات عن بعد، أينما كانوا، عبر منصة CRI-INVEST، مما يسهل إيداع وتبيع ملفاتهم الاستثمارية ويقلص آجال معالجتهم. كما أعد المركز بنكا للمشاريع الاستثمارية يضم أكثر من 200 فكرة مشروع، ودلائل استثمارية بعدة لغات، وتنظم بشكل منتظم لقاءات تواصلية وملتقيات استثمارية داخل المغرب وخارجه للتعريف بفرص الاستثمار التي تزخر بها الجهة.

ومن هذا المنطلق، نعمل على الانتقال من منطق تشجيع استثمارات مغاربة العالم إلى بناء شراكة دائمة معهم، تقوم على الثقة، والمواكبة، والاستماع إلى انتظاراتهم، وتيسير مساهمهم الاستثماري، حتى يصبحوا فاعلين أساسيين في تنفيذ المشاريع التنموية الكبرى، وتعزيز إشعاع جهة بني ملال-خنيفرة وجاذبيتها على الصعيدين الوطني والدولي.

ما موقع مغاربة العالم في الاستراتيجية الجديدة لجذب الاستثمار بالجهة؟

يحظى مغاربة العالم بمكانة محورية في الاستراتيجية الجديدة لتنمية الاستثمار بجهة بني ملال-خنيفرة، انسجاما مع التوجيهات السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، التي تؤكد على ضرورة تعزيز مساهمة الكفاءات المغربية المقيمة بالخارج في التنمية الاقتصادية للمملكة، والاستفادة من خبراتها وشبكاتها الدولية في جذب الاستثمار ونقل التكنولوجيا وفتح أسواق جديدة أمام المقاولات المغربية.

ونحن ننظر اليوم إلى مغاربة العالم ليس فقط كمستثمرين، وإنما كشركاء استراتيجيين في التنمية الترابية. فهم يجمعون بين المعرفة العميقة بمؤهلات الجهة والانفتاح على التجارب والأسواق الدولية، وهو ما يجعلهم قادرين على المساهمة في تطوير مشاريع مبتكرة، وإحداث شراكات صناعية وتجارية، وتعزيز اندماج الاقتصاد الجهوي في سلاسل القيمة العالمية.

وقد شهدت طبيعة استثمارات مغاربة العالم بالجهة تطورا ملحوظا خلال السنوات الأخيرة. فبعدما كانت تتركز أساسا في العقار أو بعض الأنشطة التقليدية، أصبحت تتجه بشكل متزايد نحو قطاعات ذات قيمة مضافة، من

ما هي الرسالة التي توجهونها للمستثمرين المحليين والأجانب الراغبين في الاستثمار بجهة بني ملال-خنيفرة؟

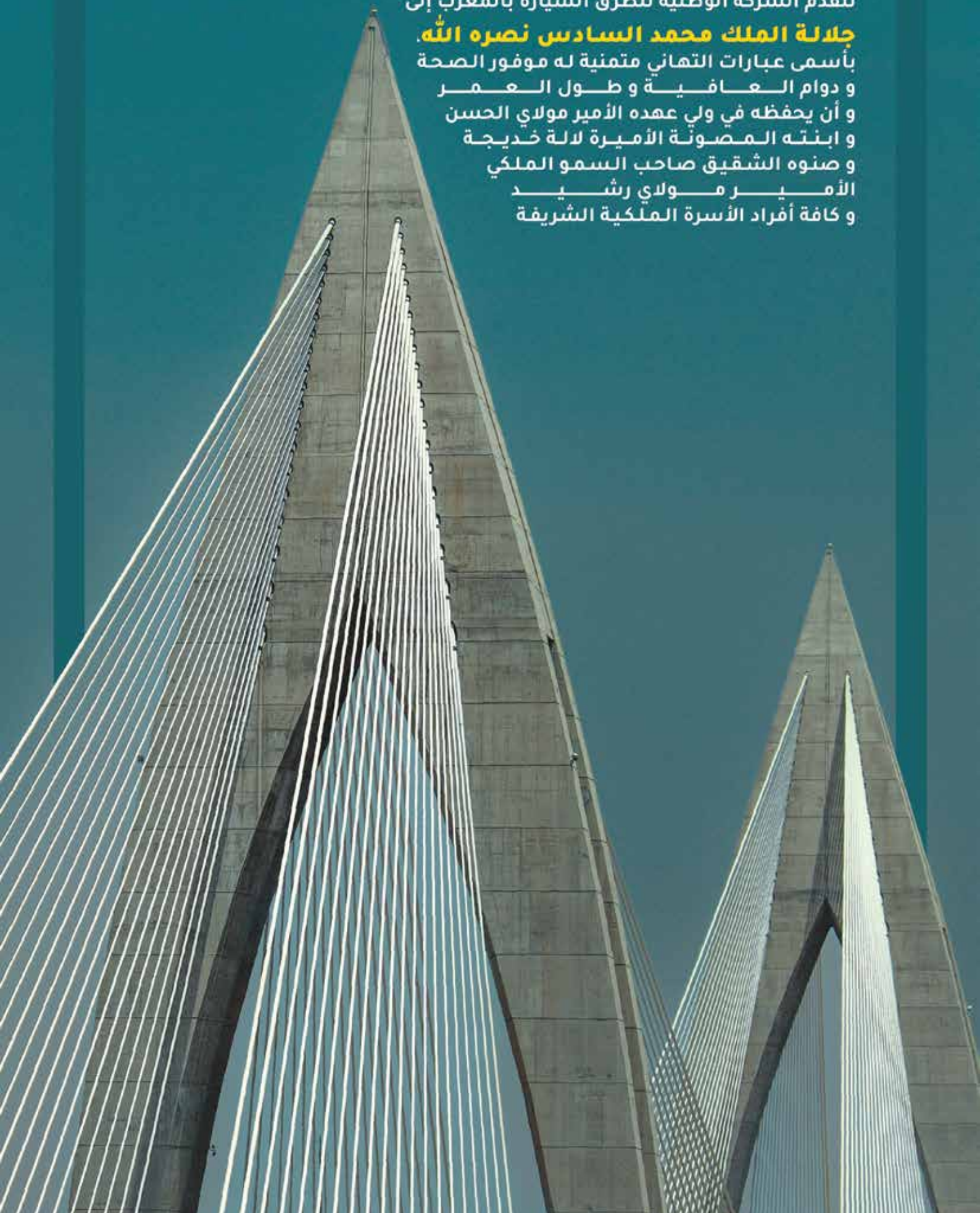
رسالتنا إلى المستثمرين، سواء كانوا محليين أو أجانب، هي أن جهة بني ملال-خنيفرة أصبحت اليوم أرضا حقيقية للفرص، تجمع بين موقع استراتيجي في قلب المملكة، وموارد طبيعية متنوعة، وبنيات تحتية متطورة، ومنظومة تحفيزات تنافسية، ومناخ أعمال يشهد تحسنا مستمرا.

كما أن المركز الجهوي للاستثمار وجميع شركائه ملتزمون بمواكبة المستثمر في مختلف مراحل إنجاز مشروعه، وتوفير كل الظروف الكفيلة بإنجاحه. ونرحب بكل مشروع يساهم في خلق القيمة المضافة، وإحداث فرص الشغل، وتعزيز التنمية المستدامة، تماشيا مع التعليمات الملكية السامية.



الطرق السيارة بالمغرب
Autoroutes du Maroc

بمناسبة حلول
الذكرى السابعة والعشرين لعيد العرش المجيد.
تتقدم الشركة الوطنية للطرق السيارة بالمغرب إلى
جلالة الملك محمد السادس نصره الله.
بأسمى عبارات التهاني متمنية له موفور الصحة
و دوام العافية و طول العمر
و أن يحفظه في ولي عهده الأمير مولاي الحسن
و ابنته المصونة الأميرة لالة خديجة
و صنوه الشقيق صاحب السمو الملكي
الأمير مولاي رشيد
و كافة أفراد الأسرة الملكية الشريفة





محمد بشيري
المدير العام لمجموعة "رونو المغرب"

علاماتها تقتحم أكثر من 60 سوق دولي وتحقق ثلثي صادرات السيارات المغربية مجموعة "رونو المغرب" جوهرة صناعة السيارات بالمملكة

تشكل تجربة مجموعة "رونو المغرب" إحدى أبرز قصص النجاح الصناعي في المملكة، وتجسيدا حقيقيا للنتائج الإيجابية للاستراتيجية الصناعية الوطنية التي يتم تنفيذها تحت قيادة الملك محمد السادس.

وتتبوأ المجموعة موقع الصدارة في المغرب في قطاع صناعة السيارات، وفق المعطيات التي توصلت بها مجلة "المغرب الاقتصادي" من مجموعة "رونو المغرب"، حيث يصل ما تساهم به لوحدها إلى حوالي ثلثي صادرات هذا القطاع. وجعل هذا الأداء الاستثنائي من المغرب ثاني بلد للإنتاج داخل مجموعة "رونو" عالميا، وتصدر

المصانع المغربية لمجموعة "رونو" إنتاجها إلى أكثر من 60 دولة، لتعزيز بذلك الإشعاع الدولي للصناعة المغربية وتدعم النمو الاقتصادي المغربي.

ولا يقتصر دور المجموعة على التصنيع، بل يمتد إلى بناء منظومة صناعية متكاملة تشمل الموردين، ونقل التكنولوجيا، والتكوين، وخلف القيمة محليا عبر الرفع من نسبة الإدماج المحلي.



في المنظومة الصناعية الوطنية، وأصبح المغرب أصبح قاعدة إنتاج وتصدير استراتيجية داخل "مجموعة رنو" بأكثر من 60 دولة تستقبل صادرات "رونو المغرب"، وبذلك تحقق مجموعة "رونو المغرب" نحو ثلثي صادرات قطاع السيارات المغربي، إذ تصدر حوالي 82 في المائة من إنتاجها بالمغرب.

"سيارات المغرب" تقتحم أكثر من 60 سوق دولي

تصدر مجموعة "رونو المغرب" منتجاتها من السيارات المنتجة على أرض المملكة إلى أكثر من 60 وجهة عالمية، ويعتبر ذلك أفضل دليل على جودة "صنع في المغرب"، كما يعكس نجاح السيارات المصنعة بالمغرب في الأسواق العالمية. وتسوق السيارات المصنعة بالمغرب في مختلف القارات وتستجيب لنفس معايير الجودة المطبقة في جميع مصانع المجموعة.

وسجلت المجموعة نجاحا تجاريا لعدد من الطرازات، وعلى رأسها Dacia Sandero، وهون نجاح يعكس ثقة الأسواق العالمية في الصناعة المغربية، وأصبح وسم "صنع في المغرب" مرادفا للجودة والموثوقية والقدرة التنافسية.

إلى جانب ذلك عزز نجاح الصادرات المغربية ثقة المستثمرين والموردين العالميين

”

تسمى مجموعة رنو المغرب إلى تحقيق نسبة 80 في المائة في أفق 2030. وتشغل المجموعة في هذا الإطار مع حوالي 88 موردا محليا. حيث بلغت نسبة الإدماج المحلي الحالية 65,5% (خارج الميكانيك). فيما بلغت المشتريات المحلية 2,39 مليار يورو. وقد تطورت المنظومة الصناعية المرتبطة بـ "رونو"، حيث ارتفع عدد الموردين المحليين للمجموعة من 26 موردا سنة 2016 إلى 88 موردا اليوم.

لا تستثمر مجموعة "رونو المغرب" فقط في الإنتاج، بل تستثمر أيضا في المعرفة، ونقل التكنولوجيا، وتأهيل المنظومة الصناعية المغربية. فنقل التكنولوجيا يتم عبر إدماج الموردين في المعايير الصناعية العالمية للمجموعة، ومواكبة المقاولات المغربية في مجالات الجودة، والابتكار، والإنتاجية. إلى جانب الاستثمار في التكوين المستمر للكفاءات الصناعية.



تحول طاقي وإنتاج صديق للبيئة

انطلق التحول نحو الإنتاج الصديق للبيئة لدى مجموعة "رونو المغرب" منذ سنة 2024 مع بدء تصنيع أول طراز كهربائي بالمغرب، وهو Dacia Jogger Hybrid، بمصنع طنجة. وشهدت سنة 2025 توقيع اتفاقيات جديدة بين مجموعة "رونو" والمملكة المغربية، تؤكد استقبال المنظومة الصناعية المغربية لطرزات مكهربة جديدة ابتداء من سنة 2028. كما عرفت سنة 2025 إحداث أول مركز للهندسة تابع لمجموعة "رونو" في المغرب، بما يعزز دور المملكة في تطوير التكنولوجيات والكفاءات المرتبطة بصناعة سيارات المستقبل. ويعكس هذا المسار انتقال المغرب من قاعدة الإنتاج إلى منصة صناعية وتكنولوجية تواكب كهربة صناعة السيارات.



يمثل مصنع طنجة نموذجا فريدا داخل مجموعة "رونو" في مجال التصنيع المستدام، إذ تم تصميمه منذ البداية ليعمل دون انبعاثات كربونية ودون تصريف النفايات السائلة الصناعية.

ويعد موقع طنجة، المصنع والوحيد داخل مجموعة "رونو" الذي تم تصميمه دون انبعاثات كربونية ودون نفايات سائلة صناعية، حيث يعتمد على الكتلة الحيوية لإنتاج الطاقة الحرارية اللازمة للعمليات الصناعية، كما يتم تزويده بالطاقة الكهربائية انطلاقاً من مزارع الرياح الموجودة في المنطقة.

ويتم تدبير المياه الصناعية في إطار منظومة مغلقة تسمح بإعادة استخدامها والحد من أي تصريف صناعي، وتمنح هذه المنظومة المصنع بصمة كربونية منخفضة، وتعزز تنافسية السيارات المصنوعة في المغرب في الأسواق الدولية. ذلك أن إزالة الكربون أصبحت، اليوم، عنصرا أساسيا في الأداء الصناعي وفي القدرة على الاستجابة للمعايير البيئية المتزايدة في الأسواق العالمية.

"رونو - طنجة" .. أول مصنع بإنتاج مستدام

يعد مصنع "رونو- طنجة" أحد أهم الأصول الصناعية لمجموعة "رونو" على الصعيد العالمي، ويجمع بين التنافسية الصناعية، والجودة، والاستدامة، وساهم في أن يعتبر المغرب ثاني بلد للإنتاج داخل مجموعة "رونو". كما هذا المصنع من أكثر المواقع الصناعية تنافسية داخل المجموعة، بحيث يتميز بجودة إنتاج مطابقة لأعلى المعايير العالمية، مع مرونة تسمح بالاستجابة السريعة لتطورات الطلب والأسواق الدولية.

ويمثل هذا المصنع مرجعا داخل المجموعة في مجال إزالة الكربون والإنتاج الصناعي المستدام، بحيث يعزز هذا الأداء مكانة المغرب كمنصة صناعية عالمية لصناعة السيارات.

وفي سنة 2025، تم إنتاج أكثر من أكثر من 300 ألف سيارة بمصنع طنجة، من مجموع إنتاج يصل إلى 500 ألف سيارة سنويا تنتجها مجموعة رنو المغرب بين موقع طنجة وموقع "صوماكا" بالدار البيضاء.

انطلق التحول نحو الإنتاج الصديق للبيئة لدى مجموعة "رونو المغرب" منذ سنة 2024 مع بدء تصنيع أول طراز كهربائي بالمغرب، وهو Dacia Jogger Hybrid، بمصنع طنجة. وشهدت سنة 2025 توقيع اتفاقيات جديدة بين مجموعة "رونو" والمملكة المغربية، تؤكد استقبال المنظومة الصناعية المغربية لطرزات مكهربة جديدة ابتداء من سنة 2028.



وفي هذا السياق يعد معهد IFMIA نموذجاً ناجحاً للشراكة بين القطاعين العام والخاص في تكوين الكفاءات التي تحتاجها الصناعة. ويساهم تطوير الموردين المحليين في رفع القدرة التنافسية للصناعة المغربية ككل، بحيث إن استفاد عشرات الآلاف من المعنيين من برامج التكوين منذ إنشاء معهد IFMIA.

تحديث خطوط الإنتاج

عملت مجموعة "رونو المغرب" وتواصل العمل على تحديث المصانع بشكل مستمر يواكب تطور صناعة السيارات عالمياً، حيث تشمل الاستثمارات التي تنفذها المجموعة تحديث وسائل الإنتاج، والرقمنة، وتحسين الجودة والمرونة الصناعية. وبذلك أصبحت المصانع المغربية قادرة على إنتاج أجيال جديدة من السيارات، بما فيها الطرازات الهجينة.

إلى جانب ذلك، يلمس الاستثمار جوانب أخرى ذات أهمية كبرى ومنها بالخصوص الكفاءات البشرية التي تمثل جزءاً أساسياً من عملية التحديث، ما يدعم مجموعة "رونو المغرب" للحفاظ على تنافسية المواقع الصناعية المغربية داخل منظومة "رونو" العالمية.

توطين للتكنولوجيا وتأهيل للمنظومة الصناعية

لا تستثمر مجموعة "رونو المغرب" فقط في الإنتاج، بل تستثمر أيضاً في المعرفة، ونقل التكنولوجيا، وتأهيل المنظومة الصناعية المغربية. فنقل التكنولوجيا يتم عبر إدماج

إدماج نسبة محلي وقيمة مضافة عالية

لم يعد الإدماج المحلي بالنسبة لمجموعة "رونو المغرب" مجرد هدف صناعي، بل أصبح رافعة حقيقية لخلق القيمة داخل الاقتصاد المغربي. وعلى ذلك الأساس تسعى إلى الرفع من نسبة الإدماج المحلي وتحقيق نسبة 80 في المائة في أفق 2030. وتشغل المجموعة في هذا الإطار مع حوالي 88 مورداً محلياً، حيث بلغت نسبة الإدماج المحلي الحالية 65,5% (خارج الميكانيك). فيما بلغت المشتريات المحلية 2,39 مليار يورو.

وقد تطورت المنظومة الصناعية المرتبطة بـ "رونو" بشكل لافت، حيث ارتفع عدد الموردين المحليين للمجموعة من 26 مورداً سنة 2016 إلى 88 مورداً اليوم، مما يعكس النمو الكبير الذي عرفه النسيج الصناعي الوطني حول قطاع السيارات.

وتساهم المشتريات المحلية في تطوير النسيج الصناعي الوطني وتعزيز تنافسية الموردين المغاربة، فيما تعكس الاتفاقيات الموقعة مع الدولة رؤية مشتركة لتطوير صناعة وطنية ذات قيمة مضافة عالية.

”
عزز نجاح الصادرات المغربية ثقة المستثمرين والموردين العالميين في المنظومة الصناعية الوطنية، وأصبح المغرب أصبح قاعدة إنتاج وتصدير استراتيجية داخل "مجموعة رنو" بأكثر من 60 دولة تستقبل صادرات "رونو المغرب"، والتي تمثل نحو ثلثي صادرات قطاع السيارات المغربي.

الموردين في المعايير الصناعية العالمية للمجموعة. ومواكبة المقاولات المغربية في مجالات الجودة، والابتكار، والإنتاجية. إلى جانب الاستثمار في التكوين المستمر للكفاءات الصناعية.



الشركة الجهوية متعددة الخدمات موبس - ماسة ش.م.ع.
+0802031212 +0802031212 0802031212
Société Régionale Multiservices sous - Massa S.A



08 02 03 12 12
مركز العلاقة مع الزبناء رهن إشارتكم

نلتزم بخدمتكم اليوم
من أجل مستقبل أفضل غدا

المركز الجهوي للاستثمار مراكش- أسفي
يقود دينامية استثمارية وتصديرية بأقاليم الجهة

مساعد: المنح الترايية التي أقرها ميثاق الاستثمار تشجع على توزيع الاستثمار وتقليص الفوارق المجالية بالجهة

أكد المدير العام للمركز الجهوي للاستثمار مراكش - أسفي، محفوظ مساعد، إن الدينامية الاستثمارية التي تعرفها جهة مراكش-أسفي تتدرج ضمن التحول الاقتصادي الذي تقوده المملكة، تحت القيادة الرشيدة للملك محمد السادس، بهدف جعل الاستثمار المنتج رافعة لخلق فرص الشغل وتعزيز السيادة الاقتصادية وتحقيق تنمية تربية أكثر توازنا.

وأضاف، في حوار خاص مع مجلة " المغرب الاقتصادي"، أنه منذ سنة 2020 تؤكد حصيلة الجهة اتساع قاعدة القطاعات المستثمرة وتتصاعد حضور المشاريع الصناعية والطاقة والمبتكرة إلى جانب السياحة والخدمات، فيما جاء النصف الأول من سنة 2026 ليعزز هذا المسار ويكشف عن تسارع نوعي في حجم المشاريع وطبيعتها.

وأبرز أن الجهة مع التحديات المرتبطة بالاستثمار باعتبارها أوراها للتحسين وفرصاً لتعزيز تنافسية العرض الترابي. ففي مجال العقار، تتمثل الأولوية في توفير أوعية واضحة من الناحية القانونية، مجهزة وقابلة للاستغلال، مع تحسين حكامه توزيعها وتتبع تميمها. كما يتم العمل على تطوير مناطق صناعية ومناطق أنشطة اقتصادية تتلاءم مع مؤهلات كل إقليم وحاجيات المشاريع المستهدفة.

محفوظ مساعد

المدير العام للمركز
الجهوي للاستثمار
مراكش - أسفي

ما طبيعة المشاريع الاستثمارية والتصديرية التي تحتضنها الجهة؟

تندرج طبيعة المشاريع التي تحتضنها جهة مراكش-آسفي ضمن الرؤية الملكية السامية لجلالة الملك نصره الله وأيده التي جعلت من الاستثمار المنتج رافعة أساسية لخلق فرص الشغل، وتعزيز السيادة الاقتصادية، وتقوية تنافسية المملكة وافتتاحها على الأسواق الدولية. كما تستند هذه الدينامية إلى التوجيهات الملكية الداعية إلى توسيع مساهمة الاستثمار الخاص، وتوجيهه نحو القطاعات ذات القيمة المضافة العالية، وضمان توزيع أكثر توازناً للفرص الاستثمارية بين مختلف الأقاليم.

وفي هذا السياق، تعمل الجهة على الانتقال من استقطاب مشاريع متفرقة إلى بناء منظومات اقتصادية متكاملة تجمع بين السياحة والصناعة والفلاحة والطاقة والابتكار والبنيات التحتية والتصدير، مع تامين المؤهلات الخاصة بكل مجال تباي وربطها بسلاسل القيمة الوطنية والدولية.

وفي هذا الإطار تحتضن جهة مراكش-آسفي محفظة استثمارية واسعة ومتنوعة، تعكس التحول التدريجي نحو اقتصاد جهوي أكثر إنتاجاً واندماجاً. ففي القطاع السياحي، لا تقتصر المشاريع على وحدات الإيواء التقليدية، بل تشمل سلسلة من الفنادق التابعة لعلامات دولية، ومحطات ومنتجات سياحية كبرى، ومشاريع للترفيه والصحة والرفاه، إلى جانب والسياحة القروية والجبلية والثقافية، بما يوسع العرض السياحي للجهة ويرفع قدرته على استقطاب أسواق وفئات جديدة.

وموازاة ذلك، تعرف الجهة توسعاً واضحاً في المشاريع الصناعية، بدءاً من الوحدات الصغيرة والمتوسطة وصولاً إلى المركبات الصناعية الكبرى والمندمجة. وتشمل هذه الاستثمارات الصناعات الغذائية، والصناعات الكيماوية المرتبطة بالفوسفات والأسمدة، والصناعة الدوائية، وصناعة التعبئة والتغليف، والميتالورجيا والصناعات المعدنية، ومواد البناء والخزف، والنسيج والجلد، والصناعات الاستخراجية، ومعدات النقل والصيانة الصناعية.

كما تحتضن الجهة مشاريع كبرى في البنيات التحتية والنقل واللوجستية، بما يعزز الربط بين مواقع الإنتاج والموانئ، والمطارات والأسواق الوطنية والدولية.

يجسد قطب "مزينة" للفوسفات التقاطع بين الصناعة والفلاحة والطاقة والماء، من خلال تطوير قدرات إنتاج الأسمدة ومضافات تغذية الحيوان ضمن منظومة تعتمد بصورة متزايدة على الطاقات المتجددة والمياه غير التقليدية. وبذلك، لا يقتصر الأثر على الاستثمار الصناعي، بل يمتد إلى دعم إنتاجية الفلاحة وتعزيز السيادة الغذائية والأمن الغذائي، وفتح فرص جديدة أمام الخدمات الصناعية واللوجستية والبحث والابتكار.

موازياً، من خلال تقوية التنسيق بين المستثمرين ومؤسسات التكوين والجامعات لإعداد الموارد البشرية المطلوبة للمهن الجديدة. ويشكل ميثاق الاستثمار، وفق المسؤول ذاته، تجسداً عملياً للإرادة الملكية الرامية إلى إحداث تحول عميق في منظومة الاستثمار. فهو يوفر منحاً مرتبطة بإحداث فرص الشغل، والاستدامة، والاندماج المحلي، والمهن المستقبلية، إلى جانب منح تربية وقطاعية تساعد على توجيه المشاريع نحو المجالات والأنشطة ذات الأولوية. وشدد على أن المنح الترابية، التي أقرها ميثاق الاستثمار، لها أهمية خاصة لجهة مراكش-آسفي، لأنها تشجع على توزيع الاستثمار بين مختلف الأقاليم، وتسهم في خلق فرص الشغل وتقليص الفوارق المجالية. كما تسمح منظومة الدعم الموجهة للمقاولات الصغيرة جداً والصغرى والمتوسطة بتوسيع قاعدة المستثمرين، وتمكين النسيج المقاولاتي المحلي من الاستفادة من الدينامية التي تخلقها المشاريع الكبرى.

وفي مجال البنيات التحتية، أوضح المدير العام للمركز الجهوي للاستثمار مراكش - آسفي أن الجهود تتركز على تحسين ربط المناطق الإنتاجية بالماء والكهرباء والتطهير والطرق والاتصالات، بما يسمح للمشاريع بالانطلاق في آجال أقصر. ويشكل تحدي الماء، في ضوء التوجيهات الملكية السامية، حافزاً لتسريع التحول نحو نموذج إنتاجي أكثر استدامة، يركز على تحلية مياه البحر، وإعادة استعمال المياه المعالجة، وتعبئة الموارد غير التقليدية، واعتماد تقنيات مقتصدة للماء. كما توفر مشاريع الطاقة الريحية بأسفي والصويرة وشيشاوة، والطاقة الشمسية ببنجرير وقلعة السراغنة، فرصة لخفض كلفة الطاقة والبصمة الكربونية وتعزيز جاذبية الجهة للصناعات الخضراء.

وفي مجال التمويل، يتم العمل على تحسين جودة ملفات المقاولات، وتقريبها من البنوك ومؤسسات الضمان والتمويل، ومساعدتها على تحديد الآليات الأنسب لحجم المشروع ومرحلته. كما يشكل تطوير الكفاءات محوراً

تعرف الجهة توسعاً واضحاً في المشاريع الصناعية، بدءاً من الوحدات الصغيرة والمتوسطة وصولاً إلى المركبات الصناعية الكبرى والمندمجة. وتشمل هذه الاستثمارات الصناعات الغذائية، والصناعات الكيماوية المرتبطة بالفوسفات والأسمدة، والصناعة الدوائية، وصناعة التعبئة والتغليف، والميتالورجيا والصناعات المعدنية، ومواد البناء والخزف، والنسيج والجلد، والصناعات الاستخراجية، ومعدات النقل والصيانة الصناعية.

السياحة. وتعكس هذه التطورات تحولاً نوعياً في البنية الاستثمارية للجهة، يقوم على استقطاب مشاريع أكثر إنتاجية واندماجاً، وعلى تعزيز مساهمة الاستثمار في خلق القيمة المضافة وفرص الشغل وتنشيط مختلف المجالات الترابية. وامتداداً لهذا المسار التراكمي، تميز النصف الأول من سنة 2026 بدينامية لافتة أكدت استمرار قوة السياحة والخدمات، بالتوازي مع صعود المشاريع الصناعية والطاقة والمعدنية ومشاريع البنيات التحتية والنقل. وتؤشر هذه التوجهات على دخول الجهة مرحلة أكثر نضجاً، لا تقوم فقط على تنوع المشاريع، بل أيضاً على ارتفاع جودتها وعمقها الصناعي وقدرتها على تطوير سلاسل القيمة، وتعزيز الاندماج المحلي، وتوسيع آفاق التصدير والانفتاح على الأسواق الوطنية والدولية.

والمنتجات الفلاحية والغذائية المحولة، وزيت الزيتون والأركان، والمنتجات البحرية، والخزف ومواد البناء، والمنتجات المعدنية، والنسيج والجلد والصناعة التقليدية. كما تمثل السياحة في حد ذاتها تصديراً للخدمات، إلى جانب فرص واعدة في الخدمات الرقمية والهندسية وترحيل الخدمات. ويسمح تطوير التحويل المحلي والتعبئة والتغليف والجودة والتتبع واللوجستيك برفع القيمة المضافة المصدرة بدل الاكتفاء بتسويق المواد الأولية أو المنتجات نصف المصنعة.

منذ سنة 2020، ترسخت هذه الدينامية بشكل متواصل، حيث شهدت الجهة اتساعاً تدريجياً في قاعدة الاستثمار، وتنوعاً متزايداً في طبيعة المشاريع والقطاعات المستقطبة، مع حضور أقوى للصناعة والطاقة والخدمات الحديثة إلى جانب

ويتوزع هذا النشاط وفق منطق التكامل بين مختلف أقاليم الجهة: السياحة والخدمات والصحة والتعليم والرقمنة همراش؛ والسياحة الجبلية والفلاحة والمنتجات المحلية بالحوز؛ والفلاحة والمعادن والطاقة ومواد البناء بشيشاوة؛ والاقتصاد الأزرق والصيد البحري والسياحة والصناعات الثقافية بالصويرة؛ والصناعة والابتكار والصناعات الخضراء بالرحامنة؛ والصناعة المينائية والكيميائية والطاقة والخزف والمنتجات البحرية بأسفي؛ والفوسفات والأسمدة والصناعات التحويلية باليوسفية؛ والفلاحة والصناعات الغذائية، خاصة سلسلة الزيتون، بقلعة السراغنة.

وعلى مستوى التصدير، تتوفر الجهة على إمكانات مهمة وقابلة للتوسع. فهي تساهم في تصدير الفوسفات ومشتقاته والأسمدة،



تعرف جهة مراكش – أسفي بروزاً لمهن جديدة مرتبطة بالطاقات المتجددة، والصناعات الخضراء، وتأمين النفايات، والاقتصاد الدائري، والتكنولوجيا الزراعية، والرقمنة، وترحيل الخدمات، والهندسة، والصيانة الصناعية ومعدات النقل.

تربط مختلف أقاليمها بالمحاور الاقتصادية الوطنية، فضلاً عن الإشعاع العالمي لمدينة مراكش باعتبارها وجهة سياحية واقتصادية ومركزاً لاحتضان التظاهرات الدولية.

وتشكل قاعدة الموارد الطبيعية والاقتصادية عاملاً إضافياً للجاذبية، فالجهة تجمع بين السياحة والفلاحة والصيد البحري والموارد المنجمية والفوسفاتية والصناعة والخدمات والاقتصاد الرقمي. كما تتوفر على رصيد متنوع من مشاريع الطاقات المتجددة، يشمل المنتزهات الراحية بأسفي والصويرة وشيشاوة، والمشاريع الشمسية بينجرير وقلعة السراغنة. وهذا التنوع يقلل من الاعتماد على قطاع واحد، ويتيح بناء سلاسل قيمة مترابطة تجمع بين الإنتاج والطاقة والماء والابتكار والتصدير.

ما العوامل الجاذبة التي تتوفر عليها الجهة لاستقطاب الاستثمارات وطنياً أو دولياً؟

تتوفر جهة مراكش-أسفي على عرض استثماري متكامل يجمع بين الموقع الاستراتيجي، وتنوع الموارد، وجودة البنيات التحتية، والإشعاع الدولي، وتوفر الكفاءات ومؤسسات البحث والابتكار. وتنسجم هذه المقومات مع الاختيارات الكبرى للمملكة، التي ركزت على تطوير البنيات التحتية وتعزيز التنافسية وتحسين مناخ الأعمال وربط مختلف جهات المملكة بالأسواق الوطنية والدولية.

فموقع الجهة في وسط المملكة وانفتاحها على الساحل الأطلسي يمنحها قدرة مهمة على الربط بين الأسواق الداخلية والخارجية. كما تستفيد من شبكة طرقية وسككية ومطارية ومينائية

كما تستفيد الجهة من منظومة مهمة للتكوين والبحث العلمي والابتكار، تضم الجامعات ومراكز البحث ومؤسسات التكوين المهني، خاصة بمراكش وبنجرير. وتسمح هذه المنظومة بربط المشاريع الاستثمارية بالكفاءات المحلية والبحث التطبيقي في مجالات الماء والطاقة والفلاحة والصناعة والرقمنة، وتمنح للمشاريع المهيكلية، من قبيل القطب الفلاحي والصناعات الغذائية ومنطقة التسريع الصناعي ببنجرير، بيئة ملائمة للتجريب ونقل التكنولوجيا وتطوير المهارات.

وتتمثل إحدى أهم نقاط قوة جهة مراكش-آسفي في تكامل أقاليمها. فالهدف ليس تكرار النموذج الاقتصادي نفسه في جميع المجالات، بل تمكين كل إقليم من تثمين مزاياه الخاصة، بما ينسجم مع التوجهات الملكية المتعلقة بالجهوية المتقدمة والعدالة المجالية. ومن هذا المنطلق، تتكامل السياحة والخدمات بمراكش، مع السياحة الجبلية والفلاحة بالحوز، والأنشطة الفلاحية والمعدنية والطاقة بشيشاوة، والاقتصاد الأزرق والطاقة الريحية بالصويرة، والقاعدة الصناعية القائمة بسيدي بوعثمان ومنظومة الابتكار ببنجرير في الرحامنة، والصناعة والطاقة والاقتصاد البحري بآسفي، والفوسفات والأسمدة والأنشطة اللوجستكية باليوسفية، والصناعات الغذائية والطاقة الشمسية بقلعة السراغنة. وامتداداً للدينامية المتراكمة منذ سنة 2020، أكدت مؤشرات النصف الأول من سنة 2026 أن جاذبية الجهة أصبحت تشمل مختلف مجالاتها، وأن المستثمرين باتوا ينظرون إلى

مراكش-آسفي باعتبارها فضاءاً للإنتاج والابتكار والتصدير، وليس فقط وجهة سياحية.

ما نسبة المشاريع المنجزة أو في طور الإنجاز بالجهة، وما قيمتها المضافة على مستوى فرص الشغل والنمو الاقتصادي؟

تمر المشاريع الاستثمارية بمراحل مختلفة بحسب طبيعتها وحجمها. فبعض المشاريع الخدماتية أو التجارية يمكن أن تنتقل بسرعة إلى

إلى آخر. غير أن المؤشرات المتوفرة تؤكد انتقال عدد متزايد من المشاريع المصادق عليها إلى مراحل البناء والتجهيز والاستغلال، مع تعزيز أدوات التتبع الميداني والتنسيق بين مختلف المتدخلين.

وفي هذا الإطار، تركز المنظومة الجهوية للاستثمار، انسجماً مع الرؤية الملكية الداعية إلى تحسين نجاعة الاستثمار، على تقليص المسافة بين القرار الإداري والإنجاز الفعلي. فنجاح المشروع لا يقاس فقط بالحصول على الترخيص، بل بقدرته على التحول إلى ورش مفتوح، ووحدة منتجة، ومناصب شغل فعلية. وموازية لتقدم المتراكم منذ سنة 2020 في معالجة المشاريع وتتبعها، شهد النصف الأول من سنة 2026 تسارعاً واضحاً في الانتقال نحو التنفيذ، من خلال تزايد القرارات المرتبطة مباشرة برخص البناء والدراسات البيئية وتراخيص الاستغلال واتفاقيات الاستثمار، إلى جانب تقدم عدد من المشاريع إلى مرحلة الأشغال أو استكمال ترتيباتها المالية والتقنية.

وتتجاوز القيمة المضافة لهذه المشاريع فرص الشغل المباشرة، فهي تنعش قطاعات البناء والنقل والهندسة والدراسات، وتفتح أسواقاً جديدة أمام المقاولات المحلية، وتدعم المناولة، وتنقل التكنولوجيا والخبرة، وتساهم في توسيع الوعاء الجبائي وتنمية الصادرات. كما أن المشروع الاستثماري يمكن أن يحدث أثراً مضاعفاً داخل الإقليم الذي يحتضنه عندما يرتبط بالموردين المحليين، وبالتكوين، وبالمقاولات الصغيرة والمتوسطة، وباحتياجات الساكنة والاقتصاد المحلي.

تؤشر جملة من التوجهات على دخول الجهة مرحلة أكثر نضجاً. لا تقوم فقط على تنوع المشاريع، بل أيضاً على ارتفاع جودتها وعمقها الصناعي وقدرتها على تطوير سلاسل القيمة، وتعزيز الاندماج المحلي، وتوسيع آفاق التصدير والانفتاح على الأسواق الوطنية والدولية.

الاستغلال، بينما تتطلب المشاريع الصناعية والسياحية والطاقة الكبرى تعبئة العقار، واستكمال الدراسات التقنية والبيئية، وتأمين التمويل، وإنجاز الأشغال والتجهيزات. ولهذا، فإن تقديم نسبة موحدة لجميع المشاريع لا يعكس دائماً الواقع بدقة، لأن آجال الإنجاز تختلف من قطاع إلى آخر ومن مشروع

DC EVENT
Digital - Communication - Events

QUI SOMMES-NOUS?

Appuyons sur une solide vision et un réseau de professionnels pour assurer et offrir des solutions et des produits adaptés à vos attentes. Tous nos prestataires adhérents à une charte de partenariat pour garantir une qualité de prestation, le respect des délais ainsi que des prix en vigueur sur le marché.



+212 661-365427

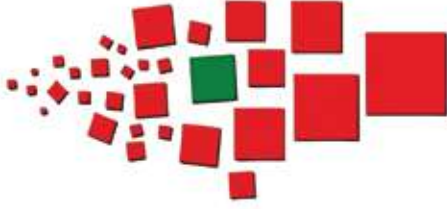


Dcevent.ma@gmail.com



Imm 2 rue al achari
appt 29 AGDAL - RABAT

**EVENT
COMMUNICATION
DIGITAL**



المركز الجهوي للاستثمار - مراكش آسفي

ⵎⵔⵓⵎⵓ ⵏ ⵉⵙⵜⵉⵎⵎⵉⵏ ⵏ ⵎⵔⵓⵎⵓ ⵏ ⵎⵔⵓⵎⵓ ⵏ ⵎⵔⵓⵎⵓ ⵏ ⵎⵔⵓⵎⵓ

Centre Régional d'Investissement - Marrakech Safi

والإلكترونية، والمواد المركبة، والصيانة والخدمات الهندسية ومعدات النقل، بالاستفادة من الكفاءات ومؤسسات البحث والتكوين المتوفرة بالجهة.

ما هي دعائمات وروافع تطوير منظومة الصناعات الموطنة بالجهة؟

تنطلق رؤية الجهة من أن تطوير الصناعة لا يتحقق باستقبال وحدات إنتاجية معزولة، بل من خلال بناء منظومات متكاملة تجمع بين المشروع الصناعي، والمقاولات المحلية، ومؤسسات التكوين والبحث، والموردين، والخدمات اللوجستية والأسواق. وهو توجه ينسجم مع التوجهات الملكية الداعية إلى تعزيز السيادة الصناعية، ورفع الاندماج المحلي، وتشجيع الابتكار والاستثمار المنتج.

وتشكل المناطق الصناعية ومناطق الأنشطة الاقتصادية إحدى أهم هذه الروافع. ولا تنطلق الجهة في هذا المجال من فراغ؛ إذ تتوفر على قواعد إنتاجية قائمة، من بينها المنطقة الصناعية لسيدى بوعثمان بإقليم الرحامنة، التي تحتضن وحدات صناعية عاملة وأخرى في طور استكمال التشغيل.

ويأتي القطب الفلاحي والصناعات الغذائية ومنطقة التسريع الصناعي ببنجرير لتوسيع هذا العرض، لا لتعويضه، من خلال إتاحة فضاءات جديدة للصناعات الغذائية والخضراء والمبتكرة ومعدات النقل والأنشطة ذات القيمة المضافة العالية. ويتكامل ذلك مع المناطق الصناعية ومناطق الأنشطة الاقتصادية القائمة أو المبرمجة بمراكش وآسفي والصويرة وشيشاوة واليوسفية وقلعة السراغنة والحوز، بما يسمح ببناء عرض عقاري وإنتاجي موزع على مختلف أقاليم الجهة. كما يشكل الربط اللوجستيكي عنصراً أساسياً في تنافسية الصناعة، فكلما تحسن الربط بين مواقع الإنتاج والموانئ والمطارات والطرق والسكك الحديدية، انخفضت كلفة النقل وازدادت قدرة المقاولات على الولوج إلى الأسواق الوطنية والدولية.

والأسواق، ورفع نسبة تثمين المنتجات داخل الجهة بدلاً من تسويقها في حالتها الأولية. وبالتوازي مع ذلك، تعرف الجهة بروزاً لمهن جديدة مرتبطة بالطاقات المتجددة، والصناعات الخضراء، وتثمين النفايات، والاقتصاد الدائري، والتكنولوجيا الزراعية، والرقمنة، وتحويل الخدمات، والهندسة، والصيانة الصناعية ومعدات النقل. وتوفر مشاريع الطاقة الريحية بآسفي والصويرة وشيشاوة، والطاقة الشمسية ببنجرير وقلعة السراغنة، وتحلية المياه وإعادة استعمالها، قاعدة لنشوء مهن جديدة في الهندسة والتشغيل والصيانة والنجاعة الطاقةية وتدبير الموارد المائية.

ويجسد قطب "مزينة" للفوسفات هذا التقاطع بين الصناعة والفلاحة والطاقة والماء، من خلال تطوير قدرات إنتاج الأسمدة ومضافات تغذية الحيوان ضمن منظومة تعتمد بصورة متزايدة على الطاقات المتجددة والمياه غير التقليدية. وبذلك، لا يقتصر أثر المشروع على الاستثمار الصناعي، بل يمتد إلى دعم إنتاجية الفلاحة وتعزيز السيادة الغذائية والأمن الغذائي، وفتح فرص جديدة أمام الخدمات الصناعية واللوجستية والبحث والابتكار.

وفي مجالي السيارات والطيران، تعمل الجهة على تطوير موقع تكميلي ومتخصص داخل المنظومة الصناعية الوطنية، من خلال استقطاب أنشطة صناعة المكونات، والأنظمة الكهربائية

كيف ترون دينامية ووتيرة استثمارات الصناعات الغذائية واستثمارات المهن الجديدة بالجهة؟

تعد الصناعات الغذائية من بين أكثر القطاعات قدرة على إحداث قيمة مضافة داخل جهة مراكش-آسفي، لأنها تسمح بالانتقال من تسويق المنتجات الفلاحية والبحرية في حالتها الأولية إلى تحويلها وتعبئتها وتثمينها وتصديرها. ويندرج هذا التوجه في صلب الرؤية الملكية الرامية إلى تعزيز السيادة الغذائية، وتحسين تنافسية الإنتاج الوطني، وربط الفلاحة والصيد البحري بالصناعة والأسواق.

وتتوفر الجهة على سلاسل إنتاج متنوعة تشمل الزيتون وزيت الزيتون، والحبوب، والحليب ومشتقاته، واللحوم الحمراء والبيضاء، والنباتات العطرية والطبية، والأركان، والمنتجات البحرية والمنتجات المجالية. وتتجه الاستثمارات الجديدة بشكل متزايد نحو التحويل الصناعي، والتعليب، والتجميد، والتخزين المبرد، والتعبئة والتغليف، وتثمين المخلفات، وتحسين الجودة والتتبع الصحي.

ويتيح التنوع التراي للجهة توزيع هذه السلاسل وفق مؤهلات كل مجال. فقلعة السراغنة والحوز وشيشاوة والرحامنة واليوسفية تتوفر على قاعدة فلاحية مهمة، بينما تقدم آسفي والصويرة فرصاً واسعة في تثمين المنتجات البحرية. أما مراكش، فتشكل سوقاً مهماً للاستهلاك والتوزيع بفضل النشاط السياحي والخدمات، كما تظطلع بدور متقدم في تسويق المنتجات الجهوية نحو الأسواق الوطنية والخارجية.

وفي هذا السياق، يمثل القطب الفلاحي والصناعات الغذائية ببنجرير عرضاً جديداً ومكملاً للقاعدة الإنتاجية القائمة بإقليم الرحامنة. فهو مهياً لبناء سلسلة قيمة متكاملة تجمع بين الإنتاج الفلاحي والتحويل الصناعي والتبريد والتخزين والتوزيع والخدمات اللوجستية، مع الاستفادة من البحث العلمي والتكوين. كما سيسهم في تعزيز الروابط بين المنتجين والتعاونيات والمقاولات الصناعية

يولي المركز عناية خاصة للمقاولات الصغيرة جدا والمغربي والمتوسطة وحاملي المشاريع، من خلال منظومة مواكبة تجمع بين التعريف باليات دعم الاستثمار، وتقوية القدرات في مجالات إعداد المشاريع والتدبير المالي والتسويق والرقمنة، وتقريب المقاولين من الأبنك ومؤسسات التمويل والضمان.

ويكتسي تأمين الموارد الطاقية أهمية خاصة في ضوء التوجهات الملكية المتعلقة بالانتقال الطاقى. وتمنح مشاريع المنتزهات الريحية بأسفي والصويرة وشيشاوة، والمشاريع الشمسية ببنجرير وقلعة السراغنة، للجهة قدرة متزايدة على توفير طاقة نظيفة وتنافسية للمشاريع الصناعية، وتهيتها لاستقطاب الأنشطة التي تضع خفض البصمة الكربونية ضمن شروط اختيار مواقعها الاستثمارية.

ويرتبط ذلك ارتباطاً وثيقاً بالأمن المائي، حيث تشكل مشاريع تحلية مياه البحر، ولا سيما على مستوى آسفي، وتعبئة المياه غير التقليدية لفائدة المنظومات الصناعية الجديدة، إلى جانب إعادة استعمال المياه المعالجة واعتماد التقنيات المقتصدة للماء، جزءاً من الحلول الهيكلية لضمان استدامة الاستثمار. ويرزق قطب مزيندة للفوسفات نموذجاً لهذا التكامل بين الصناعة والطاقة المتجددة والمياه المحلاة.

ويمثل تكوين الكفاءات محورياً مكماً لهذه المنظومة، فالهدف هو تقرب مؤسسات التكوين والجامعات من حاجيات المقاولات، وإعداد موارد بشرية مؤهلة في مجالات الصناعة والصيانة والطاقة والرقمنة واللوجستيك والصناعات الغذائية.

كما يتم العمل على رفع الاندماج المحلي من خلال ربط المشاريع الكبرى بالمقاولات الصغيرة والمتوسطة الجهوية، وتمكينها من الولوج إلى سلاسل التوريد والمناولة، وتحسين الجودة والقدرات التقنية والتدبيرية. أما التصدير، فيتطلب مواكبة المقاولات في مجالات الجودة والتعبئة والتغليف والتسويق الرقمي والحصول على الشهادات، وربطها بالأسواق والشركاء الدوليين.

كيف يواكب المركز الجهوي للاستثمار الفاعلين من أجل تعزيز وترسيخ تنمية الاستثمار والتصدير؟

تجسيدا للروية الملكية السامية الرامية إلى إرساء إدارة استثمارية أكثر نجاعة وقرباً من المستثمر، يضطلع المركز الجهوي للاستثمار مراكش-آسفي بدور محوري في تيسير مسار الاستثمار ومواكبة حاملي المشاريع، منذ بلورة الفكرة الأولى إلى غاية إنجاز المشروع ودخوله مرحلة الاستغلال.

فالمركز لا يقتصر دوره على استقبال الملفات ومعالجتها، بل يعمل على بناء مسار متكامل للمستثمر. ففي المرحلة الأولى، يساعده على التعرف على مؤهلات الجهة، واختيار الموقع الأنسب لمشروعه، وتحديد المساطر والتراخيص المطلوبة، واستكشاف الحلول العقارية والتمويلية والتحفيزية المتاحة. وتساهم هذه

المواكبة القبلية في تحسين نضج المشاريع وجودة الملفات وتسريع دراستها.

وخلال مرحلة الترخيص، ينسق المركز تدخلات مختلف الإدارات والمؤسسات داخل اللجنة الجهوية الموحدة للاستثمار، ويسهر على تقريب وجهات النظر ومعالجة الإشكالات التقنية أو العقارية أو التنظيمية التي قد تعترض تقدم المشروع. ويتم هذا العمل في تكامل وثيق مع السلطات العمومية الجهوية والإقليمية، بما يضمن انسجام القرارات مع الأولويات الترابية وتسريع الانتقال من دراسة الملف إلى التنفيذ.

وتندرج النتائج المسجلة خلال النصف الأول من سنة 2026 في امتداد مسار تحسن متواصل منذ سنة 2020؛ إذ تجلت في كثيف وتيرة دراسة المشاريع، وتعزيز التنسيق بين المتدخلين، وتزايد القرارات التي تتيح للمستثمرين الانتقال الفعلي إلى مرحلة الإنجاز. وتؤكد هذه الدينامية أن تبسيط المساطر وتسريع القرار وتحسين جودة المواكبة أصبحت عناصر ملموسة في التجربة الاستثمارية بالجهة.

ولا تتوقف مهمة المركز عند صدور القرار، بل تمتد إلى تتبع تقدم المشروع على أرض الواقع، من خلال التواصل المستمر مع المستثمر، وتنظيم الاجتماعات والزيارات الميدانية، ورصد الاحتياجات المرتبطة بالعقار والتمويل والربط بالشبكات، وتعبئة الشركاء المعنيين لإيجاد الحلول المناسبة. وفي هذا المسار، تضطلع السلطات العمومية الجهوية والإقليمية، تحت قيادة والي الجهة وعمال الأقاليم، بدور محوري في تنسيق تدخلات المصالح اللامركزية والجماعات والمؤسسات العمومية، وترجمة الطموحات الجهوية إلى أورش عملية تتلاءم مع خصوصيات كل إقليم، ومواكبة معالجة القضايا المرتبطة بالتجهيز والعقار وتتبع التنفيذ.

كما يولي المركز عناية خاصة للمقاولات الصغيرة جداً والصغرى والمتوسطة وحاملي المشاريع، من خلال منظومة مواكبة تجمع بين التعريف بآليات دعم الاستثمار، وتقوية القدرات في مجالات إعداد المشاريع والتدبير المالي والتسويق والرقمنة، وتقريب المقاولين من الأبنك ومؤسسات التمويل والضمان، فضلاً عن مواكبة المقاولات الراغبة في التوسع وتحسين تنافسيتها.

وتتم ملاءمة هذه المواكبة مع خصوصيات كل مجال ترابي، فاحتياجات المقاولات السياحية بمراكش أو الحوز تختلف عن احتياجات الوحدة الصناعية بأسفي أو سيدي بوعثمان بالرحامنة أو اليوسفية، وعن احتياجات المقاولات الفلاحية بقلعة السراغنة أو شيشاوة، أو المقاولات العاملة في الاقتصاد الأزرق بالصويرة. ويتيح التنسيق بين المركز والسلطات الجهوية والإقليمية تنزيل هذه المواكبة بصورة عملية وقريبة من المستثمر، وربطها بالأولويات التنموية الخاصة بكل إقليم.

وفي مجال التصدير، يساهم المركز في تأهيل المقاولات للولوج إلى الأسواق الخارجية، من خلال توجيهها نحو المؤسسات والآليات المختصة، وتحسين الجودة والتعبئة والتغليف والتسويق، وتشجيعها على الحصول على الشهادات المطلوبة والمشاركة في المعارض واللقاءات الاقتصادية.

وتتمثل الغاية في تحويل كل استثمار إلى رافعة لتنمية منظومة اقتصادية محلية تضم المقاولات والموردين والكفاءات، وتخلق فرص شغل مستدامة وقيمة مضافة موزعة على مختلف أقاليم جهة مراكش-آسفي.



يساهم المركز، في مجال التصدير، في تأهيل المقاولات للولوج إلى الأسواق الخارجية، من خلال توجيهها نحو المؤسسات والآليات المختصة، وتحسين الجودة والتعبئة والتغليف والتسويق، وتشجيعها على الحصول على الشهادات المطلوبة والمشاركة في المعارض واللقاءات الاقتصادية.



الذكرى السابعة والعشرون لعيد العرش المجيد

بمناسبة الذكرى السابعة والعشرين لترجع صاحب الجلالة الملك
محمد السادس نصره الله على عرش أسلافه الميامين،
يتشرف خديم الأعتاب الشريفة،

عزيز أخنوش
رئيس المجلس الجماعي لأكادير،

بتقديم أصدق عبارات التهاني وأسمى التبريكات لصاحب الجلالة
الملك محمد السادس نصره الله وأيده، وللشعب المغربي قاطبة.

أكد أن المرحلة المقبلة تقتضي الانتقال من تصدير الخدمات إلى تصدير الحلول
والمنتجات الرقمية المغربية

رصاني: نشتغل مع وكالة AMDIE من أجل مواكبة المقاولات المغربية في مسارها نحو التوسع الدولي

أكد رئيس فيدرالية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات APEBI ، رشيد رصاني، أن المغرب يتوفر على مؤهلات حقيقية تؤهله لاستقطاب مراكز البحث والتطوير والابتكار، بفضل موقعه الاستراتيجي، واستقراره، وجودة موارده البشرية، وتطور بنياته التحتية الرقمية. وأضاف رئيس فيدرالية APEBI ، في رده على أسئلة مجلة "المغرب الاقتصادي"، أن المغرب نجح، على مدى العقدين الماضيين، في ترسيخ مكانته كوجهة إقليمية ودولية رائدة في مجال ترحيل الخدمات، مستفيدا من كفاءاته البشرية، واستقراره، وتنافسيته.

وأبرز أن الرهان، اليوم، لم يعد يقتصر على خدمات الإسناد التقليدية، بل أصبح يتمثل في الارتقاء نحو اقتصاد رقمي قائم على الابتكار وإنتاج الحلول التكنولوجية ذات القيمة المضافة العالية.

”

عملت APEBI على مواكبة المقاولات المغربية في تطوير قدراتها التقنية والتنظيمية، وتشجيعها على الاستثمار في مجالات البرمجيات، والذكاء الاصطناعي، والأمن السيبراني، والحوسبة السحابية، كما ساهمت في فتح قنوات للتعاون والشراكة مع فاعلين دوليين، وتمكين الشركات من المشاركة في بعثات اقتصادية ومنتديات متخصصة للتعريف بالخبرة المغربية.

رشيد رصاني
رئيس فيدرالية
تكنولوجيا المعلومات
والاتصالات APEBI



ما هي التحفيزات التي تروج لها APEBI لإقناع وجذب مراكز البحث والتطوير ومراكز الابتكار التابعة للشركات التكنولوجية الكبرى لاتخاذ المغرب كمنصة رئيسية لها؟

يتوفر المغرب على مؤهلات حقيقية تؤهله لاستقطاب مراكز البحث والتطوير والابتكار، بفضل موقعه الاستراتيجي، واستقراره، وجودة موارده البشرية، وتطور بنياته التحتية الرقمية. وتعمل APEBI على إبراز هذه المؤهلات لدى المستثمرين الدوليين، مع الدعوة إلى تعزيز منظومة التحفيزات الموجهة لأنشطة البحث والتطوير، خاصة في المجالات ذات الإمكانات العالية، مثل الذكاء الاصطناعي، والأمن السيبراني، والحوسبة السحابية، والتكنولوجيات العميقة. وفي تقديرنا، فإن نجاح المغرب في استقطاب هذه المراكز لا يرتبط فقط بالحوافز المالية، بل أيضاً بوجود منظومة متكاملة تجمع الجامعة، والبحث العلمي، والمقاولات، والابتكار، بما يضمن نقل التكنولوجيا، وتطوير الكفاءات الوطنية، وإحداث أثر اقتصادي مستدام.

”

المرحلة المقبلة تقتضي الانتقال من منطق تصدير الخدمات إلى تصدير الحلول والمنتجات الرقمية المغربية، بما يعزز تنافسية المقاولات الوطنية ويرسخ مكانة المغرب كمنصة إقليمية لإنتاج التكنولوجيا والابتكار.

كيف تعمل الفيدرالية، بالتعاون مع الوكالة المغربية لتنمية الاستثمارات والصادرات (AMDIE)، على فتح أسواق جديدة للشركات التكنولوجية المغربية في الدول الناطقة بالإنجليزية؟

تنويع الأسواق الدولية يشكل اليوم أولوية استراتيجية بالنسبة للقطاع الرقمي المغربي. ورغم أهمية الأسواق الفرنكوفونية، فإن التحولات التي يعرفها الاقتصاد العالمي تفرض على المقاولات المغربية توسيع حضورها داخل الأسواق الناطقة بالإنجليزية، لما توفره من فرص استثمار ونمو وشرائط تكنولوجية واعدة. ومن هذا المنطلق، تربط APEBI شراكة استراتيجية مع الوكالة المغربية لتنمية الاستثمارات والصادرات (AMDIE)، من أجل مواكبة المقاولات المغربية في مسارها نحو التوسع الدولي، عبر تنظيم بعثات اقتصادية، والمشاركة في المنتديات الدولية، وتطوير علاقات الأعمال مع الأسواق ذات الأولوية. وخلال السنتين الأخيرتين، توجهت غالبية الأنشطة الدولية التي شاركت فيها الفيدرالية نحو الأسواق الناطقة بالإنجليزية، في إفريقيا وأوروبا ودول الخليج، انسجاماً مع قناعة راسخة بضرورة تنويع الوجهات التصديرية وتعزيز الحضور المغربي داخل الأسواق الأكثر دينامية.

كما نطمح إلى تمكين المقاولات الوطنية، من خلال برنامج PME Tech Morocco، من تطوير قدراتها التنافسية وتسهيل ولوجها إلى الأسواق الدولية، مع ترسيخ صورة Made in Morocco كعنوان للجودة والابتكار في المجال الرقمي.

ما هي الحصيلة الفعلية للمشاريع التي واكبتها APEBI في مجال ترحيل الخدمات (Offshoring) لتمكين الشركات المغربية من تصدير الحلول الرقمية المتقدمة؟

لقد نجح المغرب، على مدى العقدين الماضيين، في ترسيخ مكانته كوجهة إقليمية ودولية رائدة في مجال ترحيل الخدمات، مستفيداً من كفاءاته البشرية، واستقراره، وتنافسيته. إلا أن الرهان اليوم لم يعد يقتصر على خدمات الإسناد التقليدية، بل أصبح يتمثل في الارتقاء نحو اقتصاد رقمي قائم على الابتكار وإنتاج الحلول التكنولوجية ذات القيمة المضافة العالية. وفي هذا الإطار، عملت APEBI على مواكبة المقاولات المغربية في تطوير قدراتها التقنية والتنظيمية، وتشجيعها على الاستثمار في مجالات البرمجيات، والذكاء الاصطناعي، والأمن السيبراني، والحوسبة السحابية، كما ساهمت في فتح قنوات للتعاون والشراكة مع فاعلين دوليين، وتمكين الشركات من المشاركة في بعثات اقتصادية ومنتديات متخصصة للتعريف بالخبرة المغربية.

واليوم، نؤمن بأن المرحلة المقبلة تقتضي الانتقال من منطق تصدير الخدمات إلى تصدير الحلول والمنتجات الرقمية المغربية، بما يعزز تنافسية المقاولات الوطنية ويرسخ مكانة المغرب كمنصة إقليمية لإنتاج التكنولوجيا والابتكار.

نطمح إلى تمكين المقاولات الوطنية، من خلال برنامج PME Tech Morocco، من تطوير قدراتها التنافسية وتسهيل ولوجها إلى الأسواق الدولية، مع ترسيخ صورة Morocco كعنوان للجودة والابتكار في المجال الرقمي.

”



هل هناك مبادرات مشتركة مع الدولة والجامعات لتقديم مسارات مهنية محفزة تحافظ على هذا الرأس المال البشري؟

يشكل التقارب بين الجامعة والمقاولات أحد أهم الأوراش التي تحظى باهتمام APEBI، لأن بناء اقتصاد رقمي قوي يبدأ بتكوين كفاءات تستجيب لاحتياجات السوق، وتجد فرصاً حقيقية للنمو داخل المغرب. ولهذا تعمل الفيدرالية على تعزيز التعاون مع الجامعات، والمدارس العليا، ومؤسسات التكوين، بهدف موازنة البرامج الدراسية مع التحولات التكنولوجية، وتوسيع برامج التدريب، والتكوين بالتناوب، والإدماج المهني. كما تشجع APEBI على إشراك المقاولات في تحديد المهارات المطلوبة، بما يسمح بإعداد خريجين يمتلكون الكفاءات التي يحتاجها سوق الشغل، خاصة في مجالات الذكاء الاصطناعي، والأمن السيبراني، وتحليل البيانات، والحوسبة السحابية، وتطوير البرمجيات. ونؤمن بأن توفير مسارات مهنية واضحة، تجمع بين جودة التكوين وفرص التطور المهني، يمثل أحد أهم العوامل الكفيلة بالحفاظ على الكفاءات الوطنية وتعزيز مساهمتها في التنمية الرقمية للمملكة.

كيف تدافع APEBI عن تنافسية المقاولات المغربية في مواجهة كلفة الأجور عالمياً؟

إن المنافسة الدولية على الكفاءات الرقمية أصبحت واقعاً يفرض نفسه على جميع الدول، والمغرب ليس استثناءً. غير أن الحفاظ على الكفاءات لا يمكن أن يبنى فقط على المنافسة في مستوى الأجور، بل على توفير بيئة مهنية تمنح المهندس والخبير آفاقاً حقيقية للتطور، وفرصاً للمشاركة في مشاريع مبتكرة ذات أثر وقيمة مضافة. وتعمل APEBI على مواكبة المقاولات المغربية حتى تصبح أكثر قدرة على استقطاب الكفاءات والمحافظة عليها، من خلال دعم الابتكار، وتشجيع الاستثمار في البحث والتطوير، والرفع من القيمة المضافة للمشاريع التي تنجزها، بما يتيح لها توفير مسارات مهنية أكثر جاذبية. كما نعتبر أن الاستثمار في الرأس مال البشري مسؤولية مشتركة بين الدولة، والجامعة، والمقاولات، وأن تعزيز تنافسية الشركات المغربية هو السبيل الأمثل للحفاظ على الخبرات الوطنية وتمكينها من الإبداع والنجاح داخل المغرب.

كيف ترون انعكاس ميثاق الاستثمار الجديد على تدفق هذه الاستثمارات؟

يشكل ميثاق الاستثمار الجديد محطة مهمة في تعزيز جاذبية المغرب للاستثمارات الوطنية والأجنبية، ويبعث برسالة واضحة مفادها أن المملكة تواصل تطوير مناخ الأعمال، وتوفير الظروف الملائمة للمشاريع ذات القيمة المضافة العالية. وبالنسبة لقطاع التكنولوجيا، يوفر هذا الميثاق فرصاً مهمة لاستقطاب استثمارات جديدة، خصوصاً في مجالات البحث والتطوير، والذكاء الاصطناعي، ومراكز البيانات، والخدمات الرقمية المتقدمة. غير أن الحفاظ على هذه الدينامية يقتضي مواصلة تطوير آليات التحفيز، وتبسيط المساطر، وتعزيز التنسيق بين مختلف المتدخلين، حتى يتمكن المغرب من ترسيخ موقعه كوجهة إقليمية للاستثمار التكنولوجي. وفي هذا الإطار، ستواصل APEBI، باعتبارها ممثلاً للقطاع، تقديم مقترحات عملية من شأنها تعزيز تنافسية المنظومة الرقمية الوطنية، والمساهمة في استقطاب مشاريع تكنولوجية كبرى تخلق فرص الشغل، وتنقل المعرفة، وتدعم السيادة الرقمية للمملكة.



ولهذا تعمل APEBI على بناء منظومة متكاملة تجمع رواد الأعمال، وصناديق الاستثمار، والمؤسسات المالية، والمستثمرين، من أجل توفير آليات تمويل ومواكبة تتلاءم مع احتياجات كل مرحلة من مراحل نمو المقاول.

وهدفنا هو خلق بيئة استثمارية تجعل من الفيدرالية فضاءً يجمع بين الابتكار والتمويل والاستثمار، ويساهم في بروز جيل جديد من المقاولات التكنولوجية المغربية القادرة على المنافسة إقليمياً ودولياً.

اعتمدت الفيدرالية، لأول مرة في تاريخها، هيكلة جديدة تضمنت إحداث نيابتين للرئاسة، الأولى تعنى بالشركات الناشئة والابتكار، والثانية مخصصة للتمويل والاستثمار.

ويعكس هذا التوجه قناعة بأن نجاح المقاولات التكنولوجية لا يرتبط فقط بمرحلة التأسيس، وإنما بمواكبتها طوال مسار نموها، انطلاقاً من فكرة مبتكرة، مروراً بمرحلة الإقلاع والتوسع، وصولاً إلى بناء PME Tech قادرة على المنافسة، ثم مواكبة تحولها إلى مقاولات وطنية رائدة، وربما شركات مدرجة في سوق الرساميل.

تحتاج الشركات الناشئة المغربية (Startups) إلى تمويل للنمو والتصدير. كيف تساهم الفيدرالية في ربط المنظومة الرقمية المحلية بصناديق الاستثمار الدولية لاستقطاب الرساميل؟

تؤمن فيدرالية APEBI بأن التمويل لم يعد تحدياً يهم الشركات الناشئة وحدها، بل أصبح ركيزة أساسية لتطوير المنظومة التكنولوجية الوطنية بمختلف مكوناتها. ومن هذا المنطلق،



ما هي منجزات الفيدرالية في دعم برامج التكوين المكثف وإعادة التأهيل في استراتيجية "المغرب الرقمي 2030"؟

تعتبر APEBI أن الاستثمار في الكفاءات هو الاستثمار الأكثر أهمية لضمان نجاح استراتيجية "المغرب الرقمي 2030". ولذلك تحرص الفيدرالية على تعبئة أعضائها للمساهمة في تقريب منظومة التكوين من متطلبات سوق الشغل، والمشاركة في مختلف المبادرات الرامية إلى تطوير المهارات الرقمية. كما تشجع الفيدرالية برامج التكوين المكثف وإعادة التأهيل المهني، خاصة لفائدة الشباب الراغبين في اكتساب مهارات جديدة تمكنهم من الاندماج السريع في المهن الرقمية التي تعرف طلباً متزايداً.

وفي هذا الإطار، تؤمن APEBI بأن نجاح هذه البرامج يقتضي شراكة وثيقة بين الدولة، والجامعات، ومؤسسات التكوين، والقطاع الخاص، حتى يصبح التكوين مرتبطاً مباشرة بحاجيات المقاولات، ويقود إلى إدماج فعلي ومستدام في سوق الشغل.

ونعتبر أن تأهيل الكفاءات الوطنية لم يعد خياراً، بل أصبح رهاناً استراتيجياً لضمان تنافسية المغرب وتعزيز مكانته كقطب إقليمي في الاقتصاد الرقمي.

”

ميثاق الاستثمار محطة مهمة في تعزيز جاذبية المغرب للاستثمارات الوطنية والأجنبية، ويبعث برسالة واضحة مفادها أن المملكة تواصل تطوير مناخ الأعمال، وتوفير الظروف الملائمة للمشايخ ذات القيمة المضافة العالية. وبالنسبة لقطاع التكنولوجيا، يوفر هذا الميثاق فرصاً مهمة لاستقطاب استثمارات جديدة، خصوصاً في مجالات البحث والتطوير، والذكاء الاصطناعي، ومراكز البيانات، والخدمات الرقمية المتقدمة.

كيف تواكب الفيدرالية هذا الملف الحيوي؟

تعتبر APEBI تطوير مراكز البيانات أولوية استراتيجية، لما لها من دور محوري في دعم الاقتصاد الرقمي وتعزيز السيادة الرقمية للمملكة.

وفي هذا الإطار، تعمل الفيدرالية على تعبئة خبرات أعضائها، وتشجيع الحوار بين مختلف الفاعلين، وتقديم المقترحات الكفيلة بتطوير الإطار التنظيمي والاستثماري، بما يعزز جاذبية المغرب لهذا النوع من الاستثمارات.

كما تحرص APEBI على مواكبة المبادرات الرامية إلى تطوير بنية تحتية رقمية وطنية تستجيب للمعايير الدولية، وتدعم احتياجات الإدارة والمقاولة المغربية، وتواكب النمو المتسارع للذكاء الاصطناعي والخدمات الرقمية. ونحن على قناعة بأن الاستثمار في مراكز البيانات يمثل استثماراً في مستقبل المغرب الرقمي، ويشكل ركيزة أساسية لترسيخ مكانة المملكة كمركز إقليمي للخدمات الرقمية والابتكار التكنولوجي.

ما هو تقييمكم لمستوى الاستثمارات الحالية في مراكز البيانات بالمغرب؟

شهد المغرب خلال السنوات الأخيرة تطوراً ملحوظاً في مجال مراكز البيانات، غير أن الطموحات الوطنية، والتوسع المتسارع في الذكاء الاصطناعي، والخدمات السحابية، والاقتصاد القائم على البيانات، تستوجب مضاعفة الاستثمارات في هذا المجال الاستراتيجي.

فمراكز البيانات لم تعد مجرد بنية تحتية تقنية، بل أصبحت عنصراً أساسياً لتعزيز السيادة الرقمية، واستقطاب الاستثمارات الدولية، وضمان استضافة ومعالجة البيانات وفق أفضل المعايير العالمية.

وترى APEBI أن المغرب يمتلك جميع المقومات ليصبح منصة إقليمية في هذا المجال، بفضل موقعه الجغرافي، واستقراره، وكفاءاته البشرية، وهو ما يستدعي مواصلة الاستثمار في مراكز بيانات حديثة، ذات قدرة عالية، وكفاءة طاقية، ومستوى متقدم من الأمن السيبراني.

الاستثمار في الرأسمال
البشري مسؤولية مشتركة
بين الدولة، والجامعة،
والمقاولة، وأن تعزيز
تنافسية الشركات المغربية
هو السبيل الأمثل للحفاظ
على الخبرات الوطنية
وتمكنها من الإبداع
والنجاح داخل المغرب.

وضعت استراتيجية "المغرب الرقمي 2030" أهدافاً طموحة لرقمنة الإدارة والاقتصاد وخلق مناصب الشغل. كشريك مهني رئيسي، كيف تسهم APEBI في تنزيل هذه الاستراتيجية؟

تعتبر APEBI أن استراتيجية "المغرب الرقمي 2030" تشكل خارطة طريق وطنية لتعزيز تنافسية المغرب وتسريع وتيرة التحول الرقمي. وانطلاقاً من موقعها كممثل للقطاع الرقمي، تضع الفيدرالية خبرة أعضائها رهن إشارة مختلف المؤسسات للمساهمة في إنجاح هذا الورش الاستراتيجي.

وتعمل APEBI على تعزيز الحوار بين القطاعين العام والخاص، وتقديم المقترحات العملية، ومواكبة تنفيذ المشاريع الرقمية، بما يضمن تحقيق أثر اقتصادي واجتماعي ملموس. كما تساهم في تعبئة الفاعلين الرقميين حول الأولويات الوطنية، وتشجيع الابتكار، وتسريع رقمنة الإدارة، ودعم التحول الرقمي للمقاولات المغربية، خاصة المقاولات الصغرى والمتوسطة. ونؤمن بأن نجاح "المغرب الرقمي 2030" رهين بشراكة قوية بين الدولة والقطاع الخاص، يكون فيها كل طرف مساهماً في التنفيذ، حتى يصبح التحول الرقمي رافعة حقيقية للنمو، وخلق فرص الشغل، وتعزيز السيادة الرقمية للمملكة.



مراكز البيانات لم تعد مجرد بنية تحتية تقنية، بل أصبحت عنصراً أساسياً لتعزيز السيادة الرقمية، واستقطاب الاستثمارات الدولية، وضمان استضافة ومعالجة البيانات وفق أفضل المعايير العالمية. وترى APEBI أن المغرب يمتلك جميع المقومات ليصبح منصة إقليمية في هذا المجال، بفضل موقعه الجغرافي، واستقراره، وكفاءاته البشرية، وهو ما يستدعي مواصلة الاستثمار في مراكز بيانات حديثة، ذات قدرة عالية، وكفاءة طاقية، ومستوى متقدم من الأمن السيبراني.



BRICOLLI

BRICOLLI

À travers un concept innovant associant un magasin physique de grande envergure à une plateforme digitale e-commerce, BRICOLLI ambitionne de devenir un acteur majeur du secteur du bricolage au Maroc.



Jardinage



Électricité



Plein Air



Bricolage



Décoration



Sanitaire

**UNE NOUVELLE
RÉFÉRENCE DU
BRICOLAGE AU
MAROC**



N° 266 boulevard Mohamed VI zone
industrielle Tassila dcheira Ijihadia agadir
80352



contact.@bricolli.ma



مصدرك الأول في أخبار الاقتصاد

   @maghrebeco

 +212661365427
 +212606777070
 www.maghrebeco.com
 contact@maghrebeco.com

